عمادة الدراسات العليـــا
جامعة القدس – أبو ديس

دور وتأثير الحركات الإسلامية على النظام السياسي الفلسطيني

2000 -1994

(الجهاد الإسلامي: دراسة حالة)

هبه يوسف إبراهيم القصاص

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين
1431هـ/2010م

دور وتأثير الحركات الإسلامية على النظام السياسي الفلسطيني:1994- 2000

(الجهاد الإسلامي: دراسة حالة)

إعداد
هبه يوسف إبراهيم القصاص

بكالوريوس إدارة وريادة من جامعة القدس المفتوحة غزة – فلسطين

المشرف الرئيس:
الدكتور/ أسامة محمد أبو نحل

قدمت خطة الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في (الدراسات العربية) مـــن برنامج الدراسات العليا / معهد الدراسات الإقليمية/جامعة القدس – أبو ديس.

1431هـــ/2010م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليـــا
برنامج الدراسات العربية
معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

دور وتأثير الحركات الإسلامية على النظام السياسي الفلسطيني 1994- 2000

(الجهاد الإسلامي: دراسة حالة)

الطالبة: هبه يوسف إبراهيم القصاص
الرقم الجامعي: 20520254

المشرف: د. أسامة أبو نحل

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2010/04/11 من لجنة المناقشة المدرجـــة أســـماءهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أسامة أبو نحل التوقيع: .....
2. مناقشًـــا داخليًا: د. نـــاصر أبو العطا التوقيع: .....
3. مناقشًـــا خارجيًا: د. وليـــد المـــدلل لتوقيع: .....

القدس – فلسطين
1431هـــ/2010م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَداً رَّابِياً وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُ كَذٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَاطِلَ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلأَرْضِ كَذٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلأَمْثَالَ ﴾

سورة الرعد – أية 17

الإهــداء

إلى... من تحت قدمها تكمن الجنة، أمي الحنون أطال الله في عمــرها.

إلى... من فارقني وكنت أتمنى أن يحضر هذا الإنجاز، أبي رحمه الله.

إلى... من ســـــاندني وآزرني في دربـــي، زوجـــي عـــلاء.

إلى... من لأجلهم سرت في الدرب، أبنائي ومهجة قبلي لانـــا ونـــزار.

إلى... شـــموعٍ أضـــاءت لـــي دربي إخواني وأخواتي.

إلى... من ضحوا بأرواحهم من أجل فلسطين، الشهداء الأكرم منا جميعاً.

إلى... أحرار فلسطين القابعين خلف القضبان، أسرى الحرية.

إليهم جميعا أهدي جهدي المتواضع

شكــر وعرفــان

{ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ} النمل آية 19.

يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى كل من ساهم في مساعدتي وتوجيهي وإرشادي، وذلك انطلاقاً من قول المصطفى صلى الله عليه وسلم:(مَنْ لَمْ يَشْكُرْ النّاسَ لا يَشْكُرُ اللّهَ)
رواه أحمد وأبو داود والترمذي

لهذا أتقدم بالشكر إلى جامعتي، جامعة القدس أبو ديس والهيئة الإدارية والعاملين فيها، وإلى جميع المشرفين الأكاديميين، وعلى رأسهم الدكتور الفاضل/ أسامة أبو نحل .. على جهوده وإشرافه الدائم والمساعدة في إتمام البحث، كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى كلٍ من الممتحن الداخلي الدكتور ناصر أبو العطا، والممتحن الخارجي الدكتور وليد المدلل، اللذان أبديا استعداداً وتشريفاً لي في تحكيم ونقد هذه التجربة العلمية لأجل إخراج الرسالة بأفضل ما يمكن أن تكون، وإلى جميع من مدّني بالمعلومات والكتب والوثائق وكان له الأثر الأكبر في إتمام البحث.

أسأل الله العلي القدير؛ أن يجزي الجميع عنى خير الجزاء؛ وأن يوفقهم لما يحبه ويرضاه؛ إنه سميع مجيب الدعاء.

وآخر دعوانا؛ أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيه الأمين.

الباحثة

إقــرار:

أقر أنا مقدمة الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:----------

هبة يوسف إبراهيم القصاص

التاريخ:11 نيسان(ابريل)2010

قائمة المصطلحات:

1. الأيديولوجيات (Ideologies): يجمع الكتّاب السياسيون أن هناك أكثر من اتجاه في تعريف الأيديولوجية، لكن ثمة اتفاقاً أخر يقر بوجود عناصر هامة لذلك التعريف، متمثلة في: "مجموعة المبادئ والأفكار والمعتقدات التي تشكل نسقاً فكرياً، يتضمن تقديراً لماضي الأمة، أو الدولة، أو الجماعة، وتحليلاً للأوضاع الراهنة، أو انتقاداً لها، مع رسم صورة لمجتمع أفضل وتحديد وسائل الانتقال إلى هذا المجتمع، استناداً إلى قيم معينة تشكل دليلاً لتوجهات المجتمع وسلوك أفراده" (هلال ومسعد، 2000) وعموماً، وبحسب دراسة الباحثة يمكن توصيف مصطلح الأيديولوجية على أنه تلك المنظومة التي تتفاعل معها التيارات الفكرية المختلفة والثقافة السياسية السائدة في المجتمعات.

وفي دراستنا تبرز أهمية الأيديولوجيات بما تمثله من أنها أحد مكونات العملية السياسية داخل النظام السياسي الفلسطيني، سيما تلك التي تتبناها التنظيمات الإسلامية موضع الدراسة، إضافة إلى قدرتها على تحقيق التماسك الاجتماعي والتعبئة والاستقطاب في المنظور التنظيمي لكل حزب، واللافت أن الأيديولوجيات غالباً ما تكون مستندة إلى الدين، وهي سمة واضحة تميزت بها الثقافة السياسية في المجتمعات العربية، ومثّل الدين فيها عنصراً تكوينياً من عناصر الهوية الوطنية القومية.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح الأيديولوجيات هنا يأتي في مدى قدرتها على الجمع بين الاستدلال العقلي والشحن الوجداني الديني لكافة أطياف المجتمع، وصولاً لما تقدمه من حلول ممكنة لأهم مشكلات المجتمع وقضاياه، ويلاحظ على الأيديولوجية: "أنها تختلف عن الفلسفة التي تعني بإثارة التساؤلات أكثر مما تحفل بالإجابة عنها (سبيلا، 1992)، وتعكس الأيديولوجيات غالباً درجة مرونة الكتلة أو تعصبها (أبو بكر، 2004).

2. الحزب السياسي: تعريفات كثيرة اختلفت باختلاف وتنوع الأيديولوجيات والمفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع بالبحث والتحليل، وبصفة عامة يمكن وصف الحزب السياسي: أنه يمثل قناة للمشاركة السياسية وأداة لبلورة الخيارات والبدائل أمام صانعي القرار ومؤسسات المجتمع المدني كإطار لتفعيل المشاركة السياسية وأداء دور مكمل – وأحياناً بديل – لدور الدولة (هلال ومسعد، 2000) وبالمثال: المشاركة في مجال تلبية الخدمات العامة أو الإسهام في حل القضايا السياسية العالقة .. آلخ.

وبحسب ما ترتئيه الباحثة في دراستها لمصطلح الحزب السياسي، هو ذلك التنظيم الذي يسعى إلى الوصول للسلطة (كحزب الخلاص الوطني الإسلامي الذي حصل على ترخيص في عهد السلطة الفلسطينية كحزب سياسي جديد يمثل حركة حماس) وذلك من خلال مشاركته في الدورات الانتخابية.

وغالباً ما تمارس معظم هذه الأحزاب عملية الديمقراطية في داخلها من خلال انتخاب أعضائها وصولاً إلى انتخاب رئيس الحزب، وترشيح أعضاء ينتمون للحزب لخوض الإنتخابات، وغالباً ما ينتمي الحزب السياسي إلى أيديولوجية معينة ورؤى، ولكن يمكن أيضاً أن يمثل التحالف بين المصالح المتباينة، ويقال .. أن هناك بعض النظم التي لا تعرف الأحزاب السياسية، وإنما قد توجد بها تيارات سياسية مختلفة لا تتبلور بالضرورة في شكل تنظيمات حزبية.

3. **تعريف النظام السياسي:** التعريف التقليدي للنظام السياسي هو نظام الحكم بمعنى المؤسسات الحكومية الثلاث: تنفيذية وتشريعية وقضائية، والتي تقوم بمهمة الدفاع عن الوطن ضد التهديدات الخارجية وضمان الترابط الداخلي، هذا التعريف للنظام يربط النظام السياسي بالدولة، وهو تعريف مستمد أساساً من التعريف التقليدي لعلم السياسة بأنه علم الدولة، إلا أن التطور الذي عرفه علم السياسة مع تطور وتعقد الحياة السياسية وتجاوزها لحدود الدولة توسع التعريف ليستوعب النظام علاقات وتفاعلات سلطوية إما مشمولة بالدولة كالأحزاب والجماعات العرقية والطائفية ذات الثقافات المغايرة والمضادة للدولة، وإما تتعدى حدود الدولي كظاهرة الإرهاب الدولة أو العنف متعدد القوميات أو حركات التحرر الوطني أو التداعيات السياسية للعولمة.

وفي جميع الحالات، فإن مؤشرات وجود الظاهرة أو التركيبة السياسية التي يمكن تسميتها بالنظام السياسي هي: قيادة سياسية ذات سلطة إكراهية- بدرجة ما، مؤسسات سياسية شرعية، هدف محلي توافق وطني، إستراتيجية عمل وطنية-ثوابت قومية(أبراش، 2009).

4. **الحركات الإسلامية:** هي التي تؤمن بشمول الإسلام لكل نواحي الحياة ومن أهدافها إقامة مجتمع إسلامي، يطبق حكم الإسلام، وتصوراته في الكون، ومن أجل ذلك تدين هذه الحركات بالولاء لمفاهيم الإسلام، وتحارب كل فكرة جاهلية غير الإسلام، سواء كانت غربية أو شرقية، قومية أو اشتراكية (ضناوي، 1978).

وتقصد الدراسة بالحركات الإسلامية هي تلك الحركات التي تهتم بالشأن السياسي وتطالب بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة (الأفندي، 2002).

ويعرفها د.عبد الله أبو عزّة، أحد رموز الحركة الإسلامية بقوله" نقصد بالحركات الإسلامية: "مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة إلى الإسلام والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، وتجاهد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجيهات الإسلام، وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية، منفردة ومجتمعة من خلال المنظور الإسلامي، وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ الإسلامية" (النفيسي، 1989).

وفيما نقصده من مصطلح التيار الإسلامي في الدراسة هو أيضاً ما نعنيه لمصطلح الحركات الإسلامية الذي يحملان نفس المضمون والمغذى، وبذلك غالباً ما يمثل مصطلح التيار الإسلامي: الكتل التي تتبنى الفكر الإسلامي، وإن كانت تختلف في برامجها العملية، وهذه الكتل لا تعترف بمنظمة التحرير ممثلاً للشعب الفلسطيني لاعتقادها أن هدف المنظمة يسعى إلى إقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين منافياً للنظرة الإسلامية (أبو بكر، 2004) والعديد من الأسباب التي حالت دون دخولها كعضواً فيها.

5. **الإسلام السياسي:** هناك تمييز واضح بين مفهومي الإسلام السياسي، بوصفه ظاهرة سياسية دينية موضع دراستنا، وبين الإسلام كنهج عقائدي وعبادات وتراث ثقافي (التركماني، 2007) ونظام حياة أيضاً وبذلك ننطلق بتعريف "الإسلام السياسي" على أنه اللجوء إلى مفردات الإسلام كدين للتعبير عن مشروع سياسي، على أن النقطة المحورية فى الإسلام السياسي غالباً ما تهدف إلى الوصول إلى السلطة، باعتبار أنّ ذلك هو الشرط الضروري لإقامة مشروعه.

6. جماعة الإخوان المسلمون: تعتبر واحدة من بين أهم كبرى الحركات الإسلامية المعاصرة، أسسها الشيخ حسن البنا عام 1928 ونمت باضطراد وسرعة في الفترة ما بين 1930 – 1940، دخلت الميدان السياسي ما بعد 1940، وإبان الحرب العالمية الثانية، لعبت دوراً مهما الحياة السياسية بمصر، وزادتها ثورة يوليه نشاطاً، في عامَي 1952 و1953.

وحارب متطوعوها في فلسطين عام 1948، وبات لهم فروع في مختلف البلاد العربية ولعبوا دورا بارزاً في سياسة أقطارهم، ومن أهم أهدافها، إصلاح الفرد، والأسرة، وكفاح الإستعمار، وتوحيد العرب والمسلمين.

ويعرفها د. مصطفى السباعي، المراقب العام للإخوان في سوريا ولبنان: "أنها لا تمثل دعوة حزبية ضيقة تقف عند حدود دول معينة بل هي حركة عالمية تمتد لمعظم الدول، وتعبر عن نهضة عالمية تمثل حركة البعث الجديد في شباب العروبة والإسلام بعثاً قوياً يعتمد على أقوى الدعائم التي أحدثت كبرى الإنقلابات الإصلاحية في العالم القديم والحديث"(ضناوي، 1978).

7. **حزب التحرير الإسلامي:** هو حزب على عكس جماعة الإخوان المسلمين فلسطيني النشأة، وثم أخذ يمد نشاطه إلى البلدان العربية المجاورة، تأسس على يد الشيخ تقى الدين النبهاني عام 1953 متخذا من القدس مقراً، نشط الحزب في نفس الأماكن التي نشطت فيها حركة الإخوان كما نشط في مخيمات اللاجئين، وإن كان ذلك أقل من نشاط الإخوان (Avi، 1981).

وتركز الحزب في بدايات نشأته في مناطق شمال الضفة الغربية (طولكرم، وقلقيلية، ونابلس)، والخليل جنوباً، كما عمل الحزب في الأردن وشارك في انتخاباته البرلمانية، وبوفاة مؤسس الشيخ النبهاني فقد خلفه قيادته الفلسطيني الشيخ عبد القديم زلوم الذي توفي عام 2003 (حيدر، 1987).

والجدير بالذكر أن الحزب لم يصل منذ نشأته إلى الفئات الشعبية بنفس المستوى الذي وصلت إليه حركة الإخوان، وأعاد محللون سياسيون ان السبب يعود إلى الحدة المتناهية لمبادئ الحزب (Dogmatic) وإلى المركزية التي تمتعت بها قيادة الشيخ النبهاني له الذي توفي 1987 .

8. **الاستقطاب التنظيمي:** من المتعارف عليه تنظيمياً أن من أبجديات العمل الوطني المنظم هو حرص كل فصيل وتنظيم على حشد مؤيدين وأنصار له داخل أطره وهياكله التنظيمية(عامر وبسيسو، 2004)،لهذا فأن التنظيم كلما زاد كمه العددي أضفى قوة له و حافظ عليه من الإندثار.

ويشير مصطلح الاستقطاب والتعبئة حسب ما تورده الدراسة إلى حرص التنظيمات الفلسطينية على حشد المزيد من العناصر المؤطرين والمؤيدين لنهجها، وتمكيناً لصفها الداخلي، وتقوية لأطرها وهياكلها، وتوسيعاً لفعالياتها ولأنشطتها، وضماناً لاستمراريتها وتحقيق مكاسبها خاصة على المستوى السياسي والشعبي.

وهكذا يتضح أن مسألة الاستقطاب تمثل صفة دائمة لازمت كافة مراحل النضال الفلسطيني ولا زالت تهيمن على سلوك الواقع الفصائلي، ولعل الوسائل والأساليب الأكثر تأثيراً في تحقيق عنصر الاستقطاب نجدها وحسب كل تنظيم تلك التي تنسجم مع أولويات العمل، وغالباً ما تعتمد هذه التنظيمات أسلوب العمل العسكري وتنفيذ العمليات الجهادية ضد الإحتلال للحفاظ بشكل دائم على رصيدها الجماهيري والتعبئة الداخلية، و لربما هذا الجانب كان له إفرازاته العكسية على

المستوى الجماهيري نتيجة الأسلوب القائم على قيام فصيل ما بتبني عمليات الآخرين بغرض استثمارها في مجال الاستقطاب والتعبئة.

ومن جانب آخر هناك أساليب أخرى للاستقطاب من بينها الفعاليات الاجتماعية والثقافية والرياضية .. آلخ، التي تنشط داخل أروقة الأطر الطلابية في المدارس والجامعات والنقابات، وكذا وسائل الإعلام من إذاعات مرئية ومسموعة وصحف والمطبوعات الدورية والدراسات الحزبية من إلى جانب الدور الدعوي عبر منابر المساجد وحلقات التعليم الديني.

9. **السلطة الفلسطينية:** تشكلت السلطة بموجب قرار من منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، باعتبار السلطة امتداد لها، وتستمد شرعيتها من منظمة التحرير وهي سلطة مرحلية انتقالية، تمارس مهامها إلى حين إجراء الانتخابات الديمقراطية العامة في الأراضي الفلسطينية، وتكون مسؤولة عن تنفيذ البرنامج المرحلي في هذه الفترة الانتقالية للوصول إلى تنفيذ المشروع الوطني وربط المرحلة الانتقالية بالحل النهائي. تمارس السلطة صلاحياتها التنفيذية الكاملة، كما تمارس الصلاحيات التشريعية المخولة لها مؤقتاً لحين إجراء الانتخابات العامة، تضع السلطة نظامها الداخلي الذي يحدد كيفية تنفيذ برنامجها ومهامها، تقوم السلطة بأداء مهامها وفق أسس ومعايير واضحة من الالتزام الوطني والكفاءة، ومن خلال الأجهزة والمؤسسات المختصة والنظم والهيكلية التي ستقيمها من أجل تسير أعمالها مستقطبة الكفاءات الفلسطينية في أماكن تواجدها كافة (مجلة الدراسات الفلسطينية، 1994).

بمعنى أدق هي عبارة عن سلطة حكم ذاتي فلسطيني ممنوح من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ويتم توسيع مناطق نفوذ هذا الحكم وتوسيع صلاحيات القائمين عليها كلما أثبتت أنها تلتزم بشروط ومتطلبات الاحتلال، وتجلى ذلك واضحاً في (اتفاقية طابا).

وشكلت السلطة الفلسطينية منذ بداية عهدها ثمانية أجهزة أمنية هي: الأمن الوطني، والمخابرات العامة، والأمن الوقائي، والاستخبارات العسكرية، والأمن الخاص، والقوة 17، والدفاع المدني، بالإضافة إلى الشرطة المدنية (صالح، 2003).

10. **إتفاق أوسلو (Oslo Agreement):** المقصود به إعلان المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في العاصمة النرويجية أوسلو، والذي تم بتاريخ 9 آب (أغطس) 1993، فيما تم التوقيع عليه بشكل نهائي في واشنطن 13 أيلول (سبتمبر) 1993 (أبو بكر، 2004)، ولم يأتِ تلك الاتفاق بمحض الصدفة، وإنما جاء نتيجة تراكمات محلية وإقليمية ودولية، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية التي

أفرزت هذا الاتفاق، وجاء الاتفاق بعد مفاوضات بدأت في العام 1991 فيما عُرف بمؤتمر مدريد (الدجاني، 1993).

وعليه نرى أن ديباجة اتفاق أوسلو شكلت اعترافاً بالحقوق المشروعة والسياسية للشعب الفلسطيني، ونصت على إنشاء سلطة حكم ذاتي في قطاع غزة وأريحا في المرحلة الأولى، أما المرحلة الثانية فتمتد السلطة الفلسطينية إلى بقية المراكز السكانية في الضفة الغربية (برهم، 2007) وسيتم إجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس حكم ذو صلاحيات متفق عليها، وبالاتفاق تقرر أن تكون هذه الترتيبات الانتقالية مدة تتراوح خمسة أعوام يبحث خلالها مواضيع مثل القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين الفلسطينيين (يوميات ووثائق، 1995).

11. **المعارضة الفلسطينية:** وهي تمثل كافة القوى والأحزاب المعارضة لإتفاق إعلان المبادئ (إتفاق أوسلو) واتفاقيات التسوية السلمية على وجه العموم وتمخض عن ذلك تشكل السلطة الفلسطينية بمختلف أجهزتها ومؤسساتها الأمنية والمدنية (سلطة حكم ذاتي محدود) وحصولها على الشرعية مع الانتخابات الفلسطينية الأولى عام 1996، وما يعقب ذلك من اتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة من جهة والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من جهة أخرى (أبو بكر، 2004)، وتطالب المعارضة الفلسطينية بضرورة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية وبعث الحياة في هياكلها وأجهزتها ومؤسساتها لتتمكن من القيام بالدور المناط بها في تمثيل الشعب حتى تفسح المجال لدخول باقي التنظيمات فيها.

12. **الجهاد الإسلامي:** يقصد بالجهاد في اصطلاح القرآن الكريم والسنة بمعنى القتال لإعلاء كلمة الله عز وجل، وكذلك جاء بمعنى أعم ليشمل الدين كله، وبسماحة الحياة كلها بسائر مجالاتها ونواحيها (عمر، 2008)، ومن هنا ينطلق مصطلح الجهاد من قوله تعالى: "فلا تُطِعِ الكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا" (سورة الفرقان، الآية 52).

وبذلك يوحي الفقهاء إن الجهاد حسب ورود معانيه في الكتاب والسنة أعم من أن يكون بالقتال، إنما يكون بالدعوة أو البيان وبالحكمة والبرهان وبكلمة الحق لأن أعظم الجهاد هي كلمة حق أمام سلطان جائر.. آلخ، قال ابن عباس رضي الله عنه: "وجاهدهم به" أي القرآن (في تفسير إبن كثير) فالجهاد في الإسلام يكون بالنفس وبالمال وبالكلمة وبالقلب، ولكل نوع من هذه الأنواع أحكامه وآلياته وشعبه وأساليبه، والجهاد بأنواعه وأساليبه هو الماضي إلى يوم القيامة.

ولكن ما تقصده الدراسة من مصطلح "الجهاد الإسلامي" على وجه الخصوص: "هي تلك الحركة الفلسطينية المقاومة التي تأخذ من الإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة، وترتكز الحركة في إيديولوجيتها على الطابع العسكري الجهادي منذ بداية تأسيسها" ، أي أن الجهاد المسلح هو المبرر الرئيسي لانطلاقتها، وبرزت كتيار برؤية اسلامية جديدة بخلاف ما كانت عليه أيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين الذي كان مؤسس الحركة الأول فتحي الشقاقي يعمل ضمن صفوفها قبل أن ينشق عنها، وكانت أول خلية عسكرية مسلحة تابعة لها عام 1981 سميت "مجموعة الطليعة"، وفي غضون منتصف الثمانينات توسعت أفكار الحركة وقاعدتها لتصل معظم المناطق من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (عمر، 2008).

دور وتأثير الحركات الإسلامية على النظام السياسي الفلسطيني: 1994 – 2000
(الجهاد الإسلامي: دراسة حالة)

إعداد: هبة يوسف إبراهيم القصاص

المشرف الرئيس: د. أسامة محمد أبو نحل

ملخص الدراسة:

حُصِرت الدراسة في الفترة الممتدة منذ تطبيق اتفاق أوسلو عام 1994 وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000. وتناولت أهم موضوعاتها: مقدمات ظهور الحركات الإسلامية داخل المشهد السياسي الفلسطيني، وذلك بالتمحيص في طبيعة فكرها ومنبت أيديولوجياتها، وارتباطها بالعمل السياسي والحوار مع فصائل م.ت.ف، مروراً بدراسة نشأة حركة الجهاد الإسلامي، وكشف الملابسات والظروف السياسية التي أعقبت مرحلة تأسيسها وتطورها، إضافة إلى موقف الحركة من الفصائل الفلسطينية الأخرى واتفاقيات التسوية السلمية، وصولاً إلى مواجهة الحركة المعترك السياسي الجديد عقب تشكّل مؤسسات السلطة الفلسطينية، والتداعيات التي أفرزتها تلك المرحلة، وما لحقها من انقلاب في موازين القوى لصالح الحركات الإسلامية إبان انتفاضة الأقصى.

وتمحورت الدراسة في توفير معلومات وبيانات كيفية للباحثين ولصانعي القرار والمهتمين، تكشف بين ثناياها مواقف الحركات الإسلامية وبالتحديد حركة الجهاد الإسلامي وانعكاسات ذلك على القضية الفلسطينية، حيث كان للباحثة دافعاً واهتماماً في تناول هذا البحث، كونها تعيش مجريات نظام فلسطيني تقسمه برامج سياسية مختلفة، بالإضافة إلى ما ستتركه الدراسة من أثرٍ ايجابيٍّ وفائدةٍ كبيرة على المجتمع الفلسطيني؛ خاصة أنها تمثّلت في دراسة مرحلة مفصلية من تاريخ القضية الفلسطينية.

بينما آلت الدراسة إلى معرفة المدى الذي حافظت فيه حركة الجهاد الإسلامي على أهدافها ومنطلقاتها وطبيعة تطور مواقفها وقراراتها ومشاريعها السياسية، وانعكاس ذلك على مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، والاستفادة قدر الإمكان من تجارب الماضي؛ بالإضافة إلى التعرّف على الأساليب التي بدورها أدّت إلى تمزيق الوحدة الفلسطينية والإسلامية في البلاد، وحرصت الباحثة على تناول موضوع دراستها في سياق تاريخي متسلسل تسلسلاً زمنياً، ضمن التقسيم الموضوعي لخطة الدراسة، معتمدة على المنهج: الوصفي والتاريخي والنخبة؛ وعليه تمَّ مقابلة العديد من الشخصيات والنخب القيادية والأكاديمية التي كانت مقربة من تلك الأحداث، أو ممن شاركت في صناعة الحدث أو كانت شاهدة عليه، بغرض استحضار ذكرياتهم وآرائهم في وصف ظاهرة الدراسة.

وخلصت الدراسة؛ أن البرامج السياسية للحركات الإسلامية غير مختلفة فيما بينها، لكن إذا قدّمت أي حركة مصالحها الحزبية على غيرها من حركات فقط عندها ستكون اختلافات قد تنعكس بالسلب على شمولية الإسلام التي تنطلق منه منهجاً وسلوكاً، وهذا ما ظهر جلياً في علاقة الحركات الإسلامية المعاصرة، نتيجة تعدد مسمياتها وشعاراتها ومواقفها وولاءاتها، وأحدثت ما أحدثته من تنافر وتباعد فيما بينها، بمثل ما أدت إلى تعثّرها في تشكيل جبهة إسلامية شاملة موحدة وضاغطة، لتواجه ما يعتريها من تحديات.

وكشفت الدراسة أن غياب مرجعية عليا لموازين القوى الفلسطينية المختلفة، التي سيطرت على الساحة الفلسطينية على حساب كيان السلطة الفلسطينية إبان انتفاضة الأقصى وما أسهمت به من إحداث خللٍ وانشقاقٍ واضحين لبنية النظام السياسي الفلسطيني، لم يكن في صالح الفلسطينيين وقضيتهم.

وأوصت الدراسة أنه لابد من تثقيف الجماهير الفلسطينية وتعبئتها، لتجنيبها ثقافة الكراهية والاستقطاب الحزبي بما يسمح توحيد كل القوى السياسية، بغض النظر عن تبايناتها الأيديولوجية والسياسية لمواجهة عدو مشترك؛ على أن تكون الحركات الإسلامية التي أثبتت بأنها أكثر قرباً من الواقع السياسي الراهن تفاعلاً وتعايشاً.

The Role and the impact of the Islamic Movements on the Palestinian Political regime : 1994 - 2000
(Islamic Jihad: A Case Study)

Prepared by: Heba Yousef Ibrahim Al Qassas
Supervisor Chair: Dr. Osama Mohamed Abu Nahl

Abstract:

The study targeted the period which laid between the implementation of the Oslo agreement in 1994 until the outbreak of the "Aqsa intifada" in 2000. It addressed the most important themes in the period mentioned: the emergence introductions of Islamic Movements within the Palestinian political scene, and the inspection of thoughts and ideologies nature, and its association with political action and dialogue with Palestinian Liberation Organization's members. The study took the emergence of the Islamic Jihad Movement as case study to reveal the circumstances and political conditions that followed its establishment and development. The study also discussed the attitude of the Islamic Jihad Movement towards the other Palestinian groups and peace agreements. This led to what is called the entry segment of the movement in the Palestinian politics ,after the establishment of Palestinian National Authority. The study also focused on the implications that emerged from that stage, and the subsequent coup in the balance of power to the side of the Islamic Movements during the Aqsa Intifada.

The rationale of the study guaranteed information and quality data for researchers, decision makers and interested parties. Revealing the attitudes of the Islamic Movements, specifically the Islamic Jihad Movement and its impact on the Palestinian case. The interest and the motivation of the researcher, who is experienced a Palestinian regime which was divided by different ideologies, is another rationale for addressing this research. The study will leave positive effects and provide great benefits to the Palestinian society; especially in this critical stage of the Palestinian cause.

The study aimed at determining the extent that the Islamic Jihad Movement maintained its objectives, concepts of evolution and the nature of their decisions, and political attitudes, and its reflection on the future of the Palestinian regime. One of the study aims was" how the Palestinians were benefited, as much as possible, from their past experiences" ; and they were identifying the causes which led to tearing the National and Islamic unity of the country.

The researcher sought to address the subject of study in the context of historical chronology and sequence. The plan of the study is based on the descriptive, historical and elite curriculum. Therefore, the researcher interviewed many interested persons, leadership and academic experts that were close, participated or lived those events, to evoke their memories and opinions of this phenomenon.

The study concluded; that there were no different ideologies inside the Islamist Movements. The cause of the current difference between these movements is the

narrow party interests which reflects negatively on the comprehensiveness of Islam which is considered the main curriculum for those movements. This was clearly evident in the relationship between the contemporary Islamic movements, the multiplicity of names, the slogans, the attitudes and their loyalties. This condition creates discord and divergence among them, and aborted the formation of a united Islamic Front to face the undergoing challenges.

.

The study revealed that the absence of a higher reference for the different Palestinian factions, during the Al-Aqsa Intifada, that led to defect and split of the Palestinian regime, not to the benefit of the Palestinians and their case, in compared with the national benefits of the first Palestinian Intifada.

The study advise some important recommendations that should be taken into consideration, first, there should be civic and national education given to the mobilization of the Palestinian masses and people, to leave the culture of hatred and polarization, to unite all political forces, regardless of their ideological and political variations to resist the common enemy. The Islamic Movements should also be more closer to the reality of the current political interaction and co-existence.

الفصل الأول

خـــلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 مبررات الدراسة

4.1 أهداف الدراسة

5.1 التساؤلات و الفرضيات الأساسية

6.1 حدود الدراسة

7.1 منهجية الدراسة

8.1 هيكلية الدراسة

9.1 معوقات الدراسة

1.1 المقدمة

في نظرتنا للحركات الإسلامية في فلسطين، نجدها تمثّل حالة خاصة من بـــين الأقطـــار العربية عامة، كونها قائمة في بيئة سياسية واقعة تحت الاحتلال، وبالمفهوم المتداول والمعروف – غياب سيادة – إضافة إلى ما نعتبره من قيود دولية وإقليمية وداخلية، ربما تمثّل قيـــد علـــى مشروعها السياسي، الأمر الذي فرض بإفرازاته على الشعب الفلـــسطيني وقيادتـــه وقـــواه؛ أن خاضوا غمار حركات تحرر تؤجل معها الممارسة الديمقراطية؛ باعتبار أن المقاومـــة لا تـــزال أولوية ملحّة في حياة معظمها.

فضمن الاهتمام والتركيز كان للباحثة اختيار موضوع "دور وتأثير الحركات الإســـلامية على النظام السياسي الفلسطيني 1994–2000"، لتجيب الباحثة على سؤال رئيس هـــو محـــور الدراسة: ما دور وتأثير الحركات الإسلامية على النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، من خلال الكشف عن طبيعة مفهوم النظام السياسي وأبعاده في فكر وأيديولوجية تلك الحركات.

واشارة الدراسة إلى تفصيلات عن النشاط التنظيمي لتلك الحركات وعلاقتهـــا بمنظمـــة التحرير، ومصادرها الفكرية ومواقفها من النظم الـــسياسية، وعلاقتهـــا بالمـــشروع التحـــرري الفلسطيني، وتخوض الباحثة في دراستها لتطورات حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وهي من رفضت الدخول في منظمة التحرير الفلسطينية، ودعت إلى مقاومة الاحـــتلال ورفـــض اتفاقيـــة أوسلو المبرمة مع إسرائيل، وعمليات التسوية.

كما تطرّق الباحثة ضمن فصولها، إلى العوامل التي أدت إلى عدم بلورة إطـــار تنظيمـــي موحّد يجمع تلك القوى الإسلامية، على غرار ما فعلت م.ت.ف في بداياتها، كما تتعقّب الدراســـة الخوض في منعطفات تاريخية، من نشأة حركة الجهاد الإسلامي داخل فلسطين التي طرحت نفسها كحركة تجديدية داخل الفكر الإسلامي، ونظرتها إلى قضية فلسطين؛ كقضية مركزية دعت إلـــى تحريرها عن طريق الجهاد المسلح الذي بدأته فعلاً في نهاية عام 1983.

والجدير ذكره أن الحركات الإسلامية لا تؤمن مطلقاً بجدوى مسيرة التسوية، وما تمخّض عن اتفاق أوسلو، الأمر الذي جعل السلطة الفلسطينية تبحث عن بدائل عن الحركات الإســـلامية، تحمل الاسم وتفقد الجوهر؛ لتثبت للدول المانحة والراعية لمشروع السلام؛ أنها قادرة على احتواء

الحركات الإسلامية ؛ وكان من بين الحركات التي احتوتها السلطة الفلسطينية حركة الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين بقيادة محمد أبو سمرة (محسن الخزندار، شباط (فبراير) 2009، اتصال شخصي)، وحركة الجهاد الإسلامي "كتائب الأقصى"، التي قام بتأسيسها فايز الأسود، وتتبنى الخط الإسلامي الوطني (برهم، 2007)، ومن ثم بدأ الانشقاق عام 1992، عندما كان مديراً لمكتب الجهاد الإسلامي في السودان وهي عضو في منظمة التحرير الفلسطينية.

حيث عملت حركة الجهاد الإسلامي وأمينها العام السابق فتحي الشقاقي[1] على الدوام، توجيه أصابع الاتهام لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات بمحاولة وضع الشقاق في صفوف الحركة؛ وأنه يريد استغلال الحركات الإسلامية لتمرير الحلول السلمية والمشاريع التصفوية (عمر، 2008).

ولقد كان واضحاً أن تلك الأحزاب التي تسمَّت بأسماء إسلامية؛ أنها تتبع مباشرة للأجهزة الأمنية المختلفة؛ ومما لاشك فيه أن نشوء تلك الأحزاب التي أُريد لها؛ أن تكون بديلة للحركات الإسلامية المجاهدة؛ استطاعت وقتذاك أن تؤثر إلى حدٍ ما وأضعفت من كيان الحركات الإسلامية؛ وذلك من خلال ممارسة نشاطاتها على حساب الحركات الأخرى؛ أو على الأقل لتكون ممراً لكل من يريد أن يبرّئ ذمته أمام السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية؛ أنه ليس لديه أي نشاط جهادي؛ وبالتالي يمكنه الانخراط في السلطة وأجهزتها.

---

[1] – هو الأمين العام الأسبق المؤسس الأول لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، من مواليد مخيم رفح للاجئين بفلسطين عام 1951، وأصل عائلته من قرية ذرنوقة، التحق بجماعة الإخوان المسلمين عام 1968، ودرس الطب بجامعة الزقازيق المصرية، ثمَّ عمل طبيباً بمدينة القدس وغزة، وسجن عام 1979 في مصر بعد تأسيسه نواة حركة الجهاد الإسلامي، وتأثر الشقاقي بالثورة الإسلامية الإيرانية منذ بدايتها، وكان أبرز الفلسطينيين الذين دعوا إلى تبنيها كنموذج، وقام بتأليف كتاب: :الخميني – الحل الإسلامي والبديل"، وسجنه الاحتلال الإسرائيلي عدة مرات في 1983 و1986 ، ثمَّ أبعد عام 1988 إلى لبنان فعاش متنقلاً بين الدول العربية، وكانت آخر أبرز تلك المحطات مسئوليته في تنفيذ عملية بيت ليد بتاريخ 22 كانون ثانٍ (يناير) 1995، واغتيل على يد الموساد الإسرائيلي بجزيرة مالطا في 26 تشرين أول (أكتوبر) 1995 (داود شهاب، أيلول (سبتمبر) 2009، اتصال شخصي).

2.1 مشكلة الدراسة

تتبلور مشكلة الدراسة في طبيعة الجدل الذي فرضه أتفاق أسلو على حركات التحرر والمقاومة في فلسطين، الذي كان يتراوح بين خياري أولوية المقاومة المسلحة، أو أولوية بناء دولة فلسطينية، فيما بلغت جملة التغيرات السياسية من فشل عملية السلام ، وقيام الانتفاضة الثانية في أيلول (سبتمبر) 2000؛ وما كان للحركات الإسلامية من دور اثر باعتقادي على النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو ، فإن طبيعة مفهوم السلطة السياسية وأبعادها في برامج و فكر تلك الحركات ، ومدى ارتباطها بالعمل السياسي والحوار مع فصائل م.ت.ف؛ بالإضافة إلى إشكاليات الحركات الإسلامية فيما بينها، والكشف عن أسباب عدم بلورة إطار تنظيمي موحد يجمع هذه القوى قد يؤدي إلى تفاقم للمأزق السياسي الفلسطيني.

ومن خلال تلك المعطيات، ترى الباحثة أهمية معرفة الهيكل التنظيمي لتلك الحركات وقياداتها، وعلاقتها وتأثرها بالتنظيمات الإسلامية الأخرى، ومصادرها الفكرية ومواقفها من النظام السياسي القائم، وعلاقتها بالمشروع التحرري الفلسطيني، إلى جانب دراسة تطورات التاريخ السياسي لحركة الجهاد الإسلامي، باعتبارها حركة إسلامية لا زالت متواجدة في فلسطين، وهي من رفضت الدخول في م.ت.ف، ودعت إلى مقاومة الاحتلال ورفض عمليات التسوية.

3.1 مبررات الدراسة

رغم الدراسات التي أجريت حول الحركات الإسلامية في فلسطين من جوانب مختلفة؛ إلاَّ أن هناك العديد من المبررات التي تستوجب إجراء هذه الدراسة أهمها :

1) التعرف على واقع الحركات الإسلامية، وأثرها على النظام السياسي الفلسطيني باعتبارها جزء من الكيان الفلسطيني وما لهذا التأثير من تداعيات على القضية الفلسطينية.

2) ندرة الدراسات على أسس علمية تتناول طبيعة ودور الحركات الإسلامية وأثرها على النظام السياسي الفلسطيني؛ والتي تبيّن على ضوءها أنها عانت أيضاً من قلة المصادر التي اعتمدت عليها.

3) توضح مواقف الحركات الإسلامية في ظل موجة الأحداث الراهنة وتداعياتها على المنطقة، وانعكاساتها على الوضع الداخلي والخارجي الفلسطيني.

4) وجود دافع لدى الباحثة للخوض في موضوع الدراسة حيث يرتبط بشكل وثيق في بيئتها، ويتوافق مع تخصصها الأكاديمي لنيل درجة الماجستير.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة الحركات الإسلامية، وأثرها على النظام السياسي الفلسطيني من خلال الرصد التاريخي لسلوك تلك الحركات، وبخاصة سلوك تنظيم الجهاد الإسلامي في الفترة ما بين عامي 1994–2000؛ وذلك من خلال:

1) معرفة إلى أي مدى حركة الجهاد الإسلامي على أهدافها ومنطلقاتها، وطبيعة تطور مواقفها من قراراتها وبرامجها السياسية.

2) البحث فيما إذا نجحت هذه الحركات في مواكبة تطورات وتفاعلات، ما يطرأ على النظام السياسي الفلسطيني من متغيّرات لصالح عمليات التسوية.

3) تحديد ما يجب أن يناط للمواطن الفلسطيني من دور في تحقيق الأهداف الوطنية في ظل الاختلافات الأيديولوجية و البرامج السياسية الناتجة عن تنوع وتعدد تلك الحركات.

4) التعرّف على كيفية تطور واقع الحركات الإسلامية في ظل الأوضاع السياسية المتغيّرة، وتأثير الاختلافات السياسية والفكرية المتجددة على واقع تلك الحركات.

5) الاستفادة قدر الإمكان من تجارب الماضي؛ بالإضافة إلى التعرف على الأسباب التي بدورها تؤدي إلى تمزيق الوحدة الفلسطينية داخل المجتمع الفلسطيني وتشتت قواه السياسية.

6) محاولة الخروج برؤية مستقبلية للنظام السياسي الفلسطيني، تدعم في اتجاه ترسيخ روح التآلف بين جميع الأطياف الفلسطينية على مختلف توجهاتها ومواقفها.

5.1 أسئلة الدراسة:

في ضوء ما تسعى إليه الدراسة في الكشف عن ماهية دور وتأثير الحركات الإسلامية على النظام السياسي الفلسطيني وانعكاساته على القضية الفلسطينية، يتبلور التساؤل الرئيس التالي:

- **ما دور وتأثير الحركات الإسلامية على النظام السياسي الفلسطيني؟**

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تسعى الدراسة الإجابة عليها، وهي:

1. ما موقع الحركات الإسلامية من النظام السياسي الفلسطيني وتحولاته؟

2. ما هو تنظيم الجهاد الإسلامي، وما هي أيديولوجيته وأهدافه ووسائله؟
3. ما موقف وعلاقة حركة الجهاد الإسلامي من الفصائل الفلسطينية؟
4. ما تداعيات الاختلافات الأيديولوجية للحركات الإسلامية على عملية السلام؟
5. ما أسباب عدم بلورة إطار تنظيمي موحد يجمع تلك الحركات الإسلامية؟
6. هل لقيام السلطة الفلسطينية أثر على الحركات الإسلامية، بالمقارنة مع الوضع الذي سبق قيامها قبل أوسلو؟

6.1 فرضيات الدراسة

1) كلما تغلبت المصالح الحزبية داخل الحركات الإسلامية، كلما ضعف تشكيل جبهة إسلامية شاملة ضاغطة.

2) كلما تعثّرت عملية السلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، كلما تعزز دور الحركات الإسلامية.

3) كلما إحجامة مشاركة حركة الجهاد الإسلامي في السلطة، كلما قاد إلى زعزعة الاستقرار داخل بنية النظام السياسي الفلسطيني.

4) كلما استمر جمود النظام السياسي الفلسطيني ، كلما قاد إلى صدام بينه وبين الحركات الإسلامية (الجهاد الإسلامي)

7.1 حدود الدراسة

الحد الموضوعي: تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تصوّر حول الحركات الإسلامية، وأثرها على النظام السياسي – الفلسطيني بعد أوسلو، وتركّز بالأساس على سلوك حركة "الجهاد الإسلامي" في فلسطين.

الحد الزماني: تعالج هذه الدراسة الفترة ما بين عامي 1994–2000 ، أي ستة أعوام من بداية تطبيق اتفاق أوسلو وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية.

8.1 منهجية الدراسة

سوف تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، من خلال الاستعانة بما صدر من تصريحات ومواقف وبيانات وتقارير عن الحركات الإسلامية، وما صدر عن باقي القوى السياسية في تلك المرحلة من وثائق وبيانات.

وتركز الباحثة في دراستها على أسباب ووقائع وأحداث متعلقة بالحركات الإسلامية، ودراسة أثرها على النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، ليحقق هدف البحث من خلال:

1.8.1 المنهج الوصفي

الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً، يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل الباحثة فيها، وذلك من باب إثارة الرغبة في كشف الحقائق

والقضايا والأحداث ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بغية استكمال رسم صورة الماضي للحركات الإسلامية إلى أقرب ما يكون إلى واقعهما، من خلال إجراء مقابلات شخصية مع نخبة من الباحثين والأكاديميين وصانعي القرار، بغرض استحضار ذكرياتهم وآرائهم في وصف ظاهرة الدراسة وهي فرصة لا زالت متاحة(الأغا، الأستاذ، 2003).

وحرصت الباحثة على استخدام الأسلوب الوصفي ، الذي يكشف عن سبب ظهور الظاهرة ومعرفة وقائعها وملابساتها؛ لا سيما وأن الحركات الإسلامية لها أسباب تكونها الظاهرة والكامنة؛ وترى الباحثة أنه سيواجهها العديد من العقبات في معرفة بعض الحقائق.

2.8.1 المنهج التاريخي

حرصت الباحثة على تناول موضوعات الدراسة في سياق تاريخي متسلسل تسلسلاً زمنياً، ضمن المنهج التاريخي الذي استخدمه؛ ليدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية سادت وتغيّرت وذلك من خلال ما يتوفر من معلومات مرصودة سلفاً تجيب عن أسئلة البحث(الأغا، الأستاذ، 2003)، وذلك ضمن التقسيم الموضوعي لخطة الدراسة والتي تأتي في ستة فصول تتناول الأصول التاريخية لتنظيم الجهاد الإسلامي من حيث نشأته وتطوره الأيديولوجي وجذوره، وتطورات التاريخ السياسي لحركة الجهاد الإسلامي، وصولاً إلى النظام الفلسطيني الجديد في مرحلة ما بعد أوسلو.

3.8.1 منهج النخبة

وتعتمد الباحثة على منهج الصفوة والنخبة، لاستقصاء آراء عدد من صنّاع القرار والنخب السياسية, بهدف إبراز نفوذ وتأثير تلك النخب على بعض الوقائع والأحداث، التى تعرّض لها النظام السياسي الفلسطيني خلال فترة الدراسة(ناجي شراب،نيسان 2009، اتصال شخصي).

كما استندت الباحثة على هذا المنهج للإجابة على تساؤلات الدراسة والوصول إلى النخب السياسية والقيادات التنظيمية، لدى الحركات الإسلامية وخاصةً حركة الجهاد الإسلامي.

4.8.1 أدوات البحث:

اعتمدت الباحثة على المقابلة الشخصية أداه للحصول على معلومات وآراء الفئة المستهدفة، بحيث ستجري الباحثة مقابلات شخصية مع نخبة من قيادات الحركات الإسلامية، وعدد من صانعي القرار وأكاديميين بواقع سبعة عشر شخصاً.

9.1 استعراض عام لمحتويات الدراسة.

اشتملت الدراسة على ستة فصول وذلك على النحو التالي:

تتناول الباحثة في الفصل الأول وهو: بعنوان: **خلفية الدراسة وأهميتها**، والذي اشتمل على المقدمة ومشكلة الدراسة ومبرراتها وأهدافها وتساؤلاتها، وجاء الفصل الثاني بعنوان: **الدراسات السابقة**؛ ليستعرض أهم الدراسات السابقة وتناول أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تطرّقت للحركات الإسلامية والنظام السياسي الفلسطيني، ثمَّ التعقيب عليها، وموقع الدراسة الحالية منها، وجاء الفصل الثالث بعنوان: "**الحركات الإسلامية في ظل تحولات النظام السياسي**"، ويتضمن ثلاث مباحث: **المبحث الأول: بعنوان** "**مقدمات الحركة الإسلامية في فلسطين**"، وتمثل في رصد المقدمات والتأريخ في بروز الحركة الإسلامية داخل المشهد السياسي الفلسطيني خاصة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنبت فكرها وأيديولوجيتها وارتباطها بالعمل السياسي والحوار مع فصائل م.ت.ف **والمبحث الثاني:** الإسلام السياسي الفلسطيني، **والمبحث الثالث:** بعنوان "**تحولات النظام الفلسطيني وموقع الحركات الإسلامية منه**"، وذلك بتتبع مرحلتين عاشهما النظام السياسي وذلك في الفترة ما قبل وما بعد نشوء السلطة الفلسطينية، من خلال الكشف عن تفصيلات في بنية النظام وعلاقته وتأثره بالتنظيمات الإسلامية الأخرى، وعلاقتهم بالمشروع التحرري الفلسطيني.

أما الفصل الرابع فهو بعنوان: "**حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين واقع وتحديات**"؛ وتشير خلاله الباحثة في ثلاث مباحث إلى، **الأول:** حركة الجهاد الإسلامي النشأة والتطور، وذلك برصد نشأة وتطور الحركة والظروف والبيئة السياسية التي أعقبت مرحلة تأسيسها، **والثاني:** حركة الجهاد الإسلامي والفصائل الفلسطينية الأخرى، وذلك من خلال تسليط الضوء علاقة حركة الجهاد الإسلامي مع الكيانات السياسية الأخرى، علاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة فتح، والحركات الإسلامية بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، وحماس، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذهب **المبحث الثالث:** ليتحدث عن موقف الجهاد الإسلامي من اتفاقيات التسوية السلمية، وخاصة موقفها من إتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو 1993)، وما هي مبررات رفضها ومواقف بعض مؤسسي الحركة من هذه الاتفاقيات.

ثمَّ أفردت الباحثة في الفصل الخامس والذي بعنوان: **حركة الجهاد والصدام مع السلطة .. والتداعيات، المباحث الأربع التالية؛ المبحث الأول:** بعنوان الانتخابات وتداول السلطة في أيديولوجية "الجهاد الإسلامي"، متطرقاً إلى عدم دخول الجهاد الإسلامي إلى المعترك السياسي من خلال الانتخابات التشريعية الأولى، والكشف عن أثر ذلك على الحياة الداخلية الفلسطينية، والمستقبل

السياسي الفلسطيني على وجه التحديد، **والمبحث الثاني:** بعنوان "حركة الجهاد بين الاحتواء والمواجهة مع السلطة"، والنتائج المترتبة منذ عام 1994، وما تخللها من هدوء مشوب بالحذر أحياناً، وبالتوتّر أحياناً أخرى، وما تلاه من عمليات اعتقال للمقاومين، والتركيز على محاولات بعض أذرع السلطة منذ نشأتها على استقطاب ما تيسّر لها من حركات إسلامية لتكوين تحالفات موالية لسياستها، في مقابل محاولات كبح جماح حركات إسلامية أخرى؛ تتصف بأنها أشد معارضة من نظيراتها.

وتناول **المبحث الثالث:** المرحلة التي أعقبت "انتفاضة الأقصى" وإنقلاب موازين القوى لصالح الحركات الإسلامية والتداعيات التي أفرزتها تلك المرحلة، وتضيف الباحثة في **المبحث الرابع** من هذا الفصل: رؤية إستشرافية للحركات الإسلامية وموقعها من النظام السياسي الفلسطيني في المستقبل، ثمَّ تختم الباحثة دراستها بالفصل السادس والأخير بعنوان: **نتائج الدراسة والتوصيات،** وقد اشتمل على عرض نتائج الدراسة وتوصياتها.

10.1 معوقات الدراسة:

1. افتقار المكتبات للدراسات العلمية في هذا الجانب وصعوبة الحصول عليها الأمر الذي دفع لبذل كل ما بوسعي لتغطية كافة أجزاء الموضوع.
2. تحيز بعض الكتاب أو ممن تم الرتيب للقائهم يحيدون أنفسهم عن اللقاء الأمر الذي اضطرنا للبحث بصورة أدق عن مصداقية المعلومات وموضوعيتها بعيداً عن التشدد في بعض المواقف السياسية.
3. عدم القدرة على التواصل مع النخب والشخصيات القيادية التنظيمية المؤثرة في الضفة الغربية.

الفصـــل الثـــاني

استعراض الأدبيات السابقة

1.2. مراجعة الأدبيات العربية

2.2. مراجعة الأدبيات الأجنبية

3.2. التعقيب على الدراسات السابقة

بعد أن قامت الباحثة بحصر ما أمكنها وما توفر تحت يديها من أدبيات سابقة؛ استطاعت أن تتلمس الندرة الواقعة في الدراسات المتعلقة بمجال دراستها؛ وإن صح الوصف بأن ما وُجد من أدبيات غالباً ما تحدثت مضامينها عن مسألة جذور و نشأة الحركات الإسلامية، مشمولة بالحديث عن أصولها وتطور فكرها وتعظيم بطولات قادتها ومؤسسيها؛ كما تبيّن للباحثة أن هناك عدد قليل جداً من الأبحاث والكتب التي تتعلق بالتاريخ السياسي لـ" الجهاد الإسلامي"، إذا ما قُورنت بحجم تاريخ الحركة السياسي والفكري والعسكري على الساحة الفلسطينية، ويرجح بعض الكتّاب والأكاديميين الذين قابلتهم الباحثة خلال فترة إعداد الدراسة وحصر الأدبيات؛ أن أسباب ذلك الافتقار ربما تعود إلى حداثة نشأة الحركة وانشغالها في السنوات الأولى حتى عهد قريب بالعمل المقاوم، إضافة إلى ما كانت تتعرض له الحركة من ملاحقات أمنية وقمع على يد الاحتلال إبان المراحل الأولى لتكوينها وإثبات وجودها على الأرض.

وفي هذا الفصل نورد أهم ما جاء من أدبيات قد تشكّل للباحثة مرجعاً للاستفادة والتمحيص:

1.2. الدراسات العربية:

- **دراسة زياد أبو عمرو (1989):**

الدراسة بعنوان "**الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حركة الجهاد الإسلامي**"، وقد ركزت على تيارين من تيارات الحركة الإسلامية في الضفة وقطاع غزة، وهما: جماعة الإخوان المسلمين وحركة الجهاد الإسلامي، وفي سياق هذه الدراسة جرت العديد من المعالجات للقضايا كنشأة هذين الاتجاهين وتطورهما والمنطلقات الأساسية لكل منهما والعلاقة بينهما من حيث مواطن الاتفاق والخلاف، وموقف كل منهما تجاه القضية الفلسطينية، وعلاقتهما بفصائل الحركة الوطنية الأخرى المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والدور الذي لعبه كل من هذين الاتجاهين الإسلاميين في الانتفاضة الشعبية التي اندلعت عام 1987م في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وهدف الدراسة في الأساس، لرصد تطور الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلقاء الضوء على اطروحاتها، ومواقفها المتعلقة ببعض القضايا المطروحة في الساحة الفلسطينية، مستفيداً من أدبيات الحركة ومنشوراتها.

ومن بيّن ما خلص إليه أبو عمرو ضمن فحوى دراسته؛ أن حركة الجهاد الإسلامي تؤمن بالكفاح المسلح كإستراتيجية للعمل السياسي، ولا تتمسك بمبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية على المجتمع قبل قيام الدولة الإسلامية في فلسطين؛ ويبيّن أن أنصار الجهاد الإسلامي لا يتفقون مع التوجه العلماني للفصائل المختلفة في م.ت.ف وخاصة تلك الفصائل ذات المعتقدات الماركسية؛ بحيث تعتبر الجهاد الإسلامي أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية؛ بإقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين، منافياً للنظرة الإسلامية للتاريخ، فيما يُنظر إلى موقف الجهاد من م.ت.ف وفصائلها؛ بأنها تتسم بشكل عام بنوع من الغموض والازدواجية.

- **دراسة إياد البرغوثي (1990):**

الدراسة بعنوان: "**الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة**"، وقد ركزت على نشأة حركة الجهاد الإسلامي، و بداية عمل الحركة في الأراضي المحتلة ، ومنها ما يتحدث عن إنشاء التنظيم على يد طالب أردني درس في الأزهر، وروايات أخرى تتحدث عن تأسيس الحركة عبر طريقين: طريق مدني بوساطة طلبة قطاع غزة الفلسطينيين الدارسين في الجامعات المصرية، وطريق آخر عسكري بوساطة أفراد قوات التحرير الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وذكر الباحث البرغوثي؛ إن حركة الجهاد الإسلامي تعتبر نفسها امتداداً للإسلام المجاهد عبر التاريخ الإسلامي، وقد ربط بين حركة الجهاد الإسلامي في مصر والحركة في فلسطين، وتحدث عن الفرق بين حركة الجهاد الإسلامي وحركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي.

واعتبر أن حركة الجهاد الإسلامي جاءت لتلغي القبول بالأوضاع الجاهلية القائمة والتهادن معها، وتقوم بالجهاد والعمل من أجل التغيير بدلاً من انتظار الدولة لتقوم بواجبها الجهادي، كما يعتقد أنصار حزب التحرير الإسلامي.

- **دراسة جميل هلال (1998):**

تناولت هذه الدراسة موضوع "**النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**": كدراسة تحليلية نقدية، من خلال البحث في الأبعاد الاجتماعية لبناء دولة فلسطينية، منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية حتى إقامة السلطة الفلسطينية في إثر اتفاق أوسلو، إضافة إلى تناول مسألة العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني، ومحاولات بناء الدولة.

وتعتبر هذه الدراسة أول دراسة موسعة ومعمقة للتحولات في المجتمع وفي النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، بحيث تركز على مكونات الحقل السياسي الوطني وتحولاته والعوامل المؤثرة عليه، ومن ضمن ذلك يتعرض البحث لتحولات النظام السياسي الفلسطيني منذ قيام منظمة التحرير وحتى قيام السلطة الفلسطينية.

وبيّن أنه تلاشى أو تغيّر الكثير في الحقل السياسي الفلسطيني منذ انطلاقة م.ت.ف الجديدة في أواخر الستينيات، وتلاشى أو تغيّر الكثير منذ اتفاق أوسلو وقيام سلطة فلسطينية؛ حيث أن بعض هذا التغيّر واضح وملموس في الحقل السياسي، كما في الحقلين: الاجتماعي والأيديولوجي، وبعضه الآخر ما زال كامناً أو يعتمل؛ ويرى أن بعض هذا وذلك تلمّسه البحث؛ فيما أن الكثير يبقى ينتظر البحث والدراسة والاستخلاص والنقاش أيضاً.

في حين تنطلق الدراسة إلى فهم سمات النظام السياسي الفلسطيني، والتغييرات التي دخلت عليه بعد قيام سلطة حكم ذاتي فلسطيني على جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة، من منظور يعطي انتباهاً خاصاً للعوامل التي أثرت وتؤثر على سمات ومكونات وديناميكية الحقل السياسي الفلسطيني، المتمحور حول إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وتطرّقت دارسة هلال في سياق فصولها إلى خصائص التشكيلات الاجتماعية الفلسطينية والتحولات التي دخلت عليها (تحديداً في الضفة الغربية وقطاع غزة) وانعكاساتها السياسية، وسمات النظام السياسي الفلسطيني المتشكل بعد قيام السلطة الفلسطينية، وتأثيرات العوامل المحلية والإقليمية والدولية عليه، والمأزق الذي يواجه تلك المرحلة.

- **دراسة عبد الوهاب الأفندي وآخرون (2002):**

وهي بعنوان: "**الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**"، تحتوي على ستة فصول تتناول الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة، متحدثاً عن تجربة الحركات

الإسلامية في كل من فلسطين مصر والسودان وإيران واليمن؛ حيث أن تلك الحركات تتميز بحداثتها، فهي نشأت في كنف الحداثة واستجابة لتحدياتها، وهي أيضاً إسلامية بمعنى أنها اختارت استجابة لتحديات الحداثة المرجعية الإسلامية؛ بحيث يعرفها بأنها تلك الحركات التي تؤمن بشمول الإسلام لكل نواحي الحياة.

وتؤكد الدراسة بأن تلك الحركات تدعي لنفسها دور القيادة الأخلاقية للمجتمع متحدية بذلك القيادات السياسية والدينية التقليدية معا، وهذا دور هيأته لها ظروف النشأة بما أوجدته من فراغ في هذا المجال وما هيأته الظروف المحيطة من فرص وإمكانات.

وتشير الدراسة أيضاً إلى أن الحركات الإسلامية بدأت هامشية في مجتمعاتها، ولكنها تطورت وأصبحت مؤثرة وفاعلة حيث نشأت كرد فعل على أزمة أرادت مواجهتها و الخروج منها.

وتؤكد الدراسة أن الحركات الإسلامية تعكس واقع مجتمعاتها، من حيث هي نتاج لتأثير الحداثة في هذه المجتمعات أولاً، وتعبير عن بنية هذه المجتمعات، ولهذه الحركات جذورها الفكرية وتاريخية المستند إلى مفاهيم عقائدية في الإسلام، وتنتسب إلى تراث حركات تاريخية وفكرية مازالت تتمتع بنفوذ وقبول.

كما أشارت الدراسة في فصولها؛ أن بعض الحركات الإسلامية اتسمت باستخدام القوة والعنف، في حين بعضها الآخر لم يلجأ إلى ذلك، ولهذا فقد شاع استخدام صفات التطرف والاعتدال لهذه الحركات؛ على الرغم من أن مصطلحي التطرف والاعتدال نسبيان يخضعان إلى ظروف وأسباب ودوافع تختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر، وبعضها ذاتي مرتبط بطبيعة فهم الحركات الإسلامية لرسالتها، وبعضها الآخر خارجي يعود إلى رؤية المجتمع لها وتعامل النظم السياسية معها، مما يشكل في النهاية موقف الحركة وأساليبها .

- **دراسة عدنان أبو عامر (2006):**

الدراسة بعنوان: "**الحركة الإسلامية في قطاع غزة بين الدعوة والسياسة**"،وقد ركزت على المراحله التاريخية التي مر بها التنظيم الإخواني في قطاع غزة، بدءاً بمرحلة الدعوة والانتشار وما رافقها من ظاهرة انتشار المساجد، والهياكل التنظيمية والمالية، والدور القيادي للشيخ أحمد ياسين، وجاء الفصل الثاني ليتحدث عن مرحلة العمل المؤسسي خاصة إقامة المجمع الإسلامي والجامعة الإسلامية والجمعية الإسلامية، وفوائد هذه المؤسسات لبنية التنظيم، فضلاً عن الموقف الإسرائيلي من التمدد الحاصل في الحركة الإسلامية.

ويعرج الكاتب في الفصل الثالث على مرحلة النفوذ السياسي واستكمال الأجهزة التنظيمية، بما في ذلك التحضير لانطلاق العمل ضد الاحتلال، والخطوات العملية في مسيرة المقاومة، وإنشاء الجهازين: العسكري باسم (المجاهدون الفلسطينيون)، والأمني باسم (الجهاد والدعوة – مجد)، في أواسط الثمانينيات.

ويختم المؤلف كتابه بالحديث في الفصل الرابع عن علاقات الإخوان المسلمين في غزة بالقوى السياسية الأخرى، خاصة مع حركة فتح والجهاد الإسلامي واليسار الفلسطيني عموماً، فضلاً عن علاقتهم بتنظيمات الإخوان المسلمين في الدول المجاورة.

ويقدم الكتاب استطراداً تاريخياً حول عوامل المد الإخواني في فلسطين، لعل أهمها هزيمة حزيران (يونيه) 1967، والتأثّر بالمد الإخواني في مصر، وأثر الطفرة النفطية، فضلاً عن أثر الثورة الإسلامية في إيران، وانحسار نفوذ منظمة التحرير وضعف التيار الوطني، وأخيراً التعصب الديني اليهودي، الذي منح الصراع الفلسطيني الإسرائيلي صبغة دينية عقائدية.

ويشير إلى أن الخلافات التي نشبت بين الإخوان وبقية القوى السياسية في قطاع غزة، تتحمل مسؤوليتها جميع القوى بما فيهم الإخوان، خاصة حين تطورت هذه الخلافات في مراحل عديدة للشجارات والعراك وإطلاق النار؛ ويرى الباحث أن الإخوان المسلمين وذراعهم الفلسطيني المسلح حركة المقاومة الإسلامية حماس، استطاعوا ترسيخ أقدامهم؛ كفاعل رئيس في كافة مجالات الفعل الفلسطيني، سواء كان ذلك على صعيد المقاومة أو الأداء المجتمعي، في حين توجت الحركة الإسلامية، بخوض غمار الاستحقاق الانتخابي؛ واستطاعت أن تحصد غالبية أصوات الفلسطينيين وتصل إلى سدة الحكم.

ويشير الكتاب إلى أنه بعد أكثر من 30 عاماً من إعادة تأسيس تنظيم الإخوان المسلمين في قطاع غزة، بات من غير المشكوك فيه؛ أن هذا التنظيم تمكن من فرض وجوده على أرض الواقع، ولم يعد من جدوى لمحاولات التهميش والتغييب.

كما يلقي الكتاب الضوء على جوانب مهمة في تاريخ الحركة الإسلامية في قطاع غزة، ويكشف عن حجم الجهود التي شكلت بدايات النهوض، ومنصة الانطلاق والإقلاع للمشروع الإسلامي في الساحة الفلسطينية.

- **دراسة صفوت عبد الغنى (2007):**

تناول الباحث موضوع "**التعددية السياسية وتداول السلطة بين الفكر الإسلامي والفكر الديمقراطي**"، مقسماً دراسته إلى بابين رئيسين: **الأول:** وبه فصلين عن التعددية السياسية في الفكر الديمقراطي والفكر الإسلامي، وتلقي الضوء على مفهوم التعددية السياسية والحزبية والتجربة الحزبية والقيود عليها في المجتمع الديمقراطي، ثم مشروعية التعددية ومواقف المدارس الإسلامية المختلفة من التعددية، وصولاً إلى تقييم الباحث للقضية. **والثاني:** ويشمل فصلين عن تداول السلطة في كل من الفكر الديمقراطي والفكر الإسلامي.

واستخدم الباحث المزج بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن؛ واستنتج الباحث بأنه من الصعب أن يشهد الواقع الراهن تداولاً للسلطة في ظل سيطرة الحزب الواحد، وعدم اعترافه بتداول السلطة؛ والقول إن الإسلاميين يتخذون الديمقراطية وسيلة للسيطرة على الحكم، هو ذريعة و"شماعة" لاحتكار السلطة.

وأوصي بأنه على الحركة الإسلامية؛ أن تجدد رؤاها وخطابها عموماً، وفي المجال السياسي خصوصاً؛ مع ضرورة أن يكون التجديد منضبطاً بأحكام الشريعة ومقاصدها.

1. دراسة ناظم عمر (2008):

الدراسة بعنوان: "**الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وانعكاسه على التنمية السياسية**"، وركزت الدراسة على إن حركة الجهاد تعمل على حشد الطاقات لقتال الإسرائيليين وطردهم من فلسطين ً، وأنها لا تركز على الحراك السياسي إلا بالقدر الذي يخدم هدف التحرير، وتلعب دوراً ضعيفاً في عملية التنمية السياسية ودوراً فاعلاً في مواجهة الاحتلال، وتعمقت في مضمونها من خلال سبعة فصول حول واقع الفكر السياسي للحركة لإثبات صحة ادعاء فرضياته.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ على اعتبار أنه يرتكز على الوصف الدقيق والتفصيلي للظاهرة ، بحيث حصرت الدراسة فقط على حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، من الفترة الواقعة ما بين عامي 1986 و2006.

وسردت ضمن فصولها الأولى، تطور الفكر السياسي الفلسطيني منذ مطلع القرن الماضي وحتى نشأة الحركة، وذلك لتضع القارئ في السياق التاريخي والتداعيات التي دفعت مؤسسي الحركة لإنشائها.

وناقشت تفاصيل إنشاء الحركة وكيف بدأت عملها المسلح في قطاع غزة ثم الضفة الغربية، وانخرطت بالانتفاضة الأولى، لتصبح أحد الفاعلين والمؤثرين في الساحة الفلسطينية.

وركزت الدراسة ايضاً على فكر الحركة ومبادئها ووسائلها لتحقيق الأهداف؛ وتبين أن مبادئ الحركة وأهدافها ووسائلها تنسجم انسجاماً كاملاً مع ادعاء الفرضيات؛ من حيث أنها تنطلق من الإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة في توحيد الأمة وأحرار العالم، من أجل تحرير فلسطين كاملة عن طريق الجهاد المسلح.

تناولت الدراسة علاقة الحركة بغيرها من الحركات الإسلامية بشكل عام، وجماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس بشكل خاص؛ وتبين أن طبيعة هذه العلاقة جاءت مؤيدة لفرضيات الدراسة، في رغبة الحركة بحشد الطاقات للتحرير.

وأهم ما تناولته تلك الدراسة، هو البحث في علاقة الحركة بمنظمة التحرير والفصائل المشكلة لها؛ وبينت أنها لم تخرج هذه العلاقة عن إطار هدف الحركة في تجميع القوى وحشد الطاقات للتحرير، من حيث حفاظها على علاقات ودية مع جميع الفصائل، ومع السلطة الفلسطينية رغم اختلافها السياسي.

بينما أوضحت الدراسة في فصلها الأخير رؤية الحركة للصراع وكيف اعتبرته صراعاً حضارياً شاملاً له جوانبه العقائدية والثقافية والسياسية والإستراتيجية؛ وأن فلسطين هي مركز هذا الصدام مع الغرب والحركة الصهيونية، ولا يوجد بديل عن المقاومة والجهاد لإنهائه وحسمه لصالح المسلمين وإعادة الحقوق لأصحابها.

وخلصت الدراسة إلى أن موقف الحركة من منظمة التحرير كان إيجابياً في بداياتها الأولى، بسبب تبنيها للكفاح المسلح كخيار وحيد لتحرير كامل التراب الفلسطيني، ثم أصبح ناقداً ومعارضاً بسبب تخلي المنظمة عن الثوابت الفلسطينية؛ كما أن عدم اكتراث الحركة كثيراً في مسألة التمثيل والشرعية، ورفضها الانخراط في مؤسسات المنظمة وأجهزتها؛ واعتبارها أن شرعية المنظمة تأتي من ممارستها للكفاح المسلح وصمودها على الثوابت .

وأوصت بعدم إهمال الجوانب الذاتية التي تؤدي إلى التخلف السياسي، وتقف عائقاً أمام التنمية السياسية لصالح الجانب الموضوعي المتمثل بالاحتلال، ودعت إلى العمل على الجانبين الذاتي والموضوعي في ذات الوقت، لإحداث التنمية السياسية في فلسطين.

• **دراسة علاء العقاد (2009):**

الدراسة بعنوان: "**الخلاف السياسي داخل التنظيمات العربية الفلسطينية بين عـامي 1994-2000**"، وقد ركزت على الفترة الزمنية الواقعة ما بين تطبيق اتفاق أوسلو عـام 1994 وحتـى اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000، من خلال تتبع التوجه والـسلوك التنظيمـي للقيـادات والنخب السياسية داخل أراضي السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة).

وحرص الباحث على تناول موضوعات دراسته في سياق تاريخي متسلسل تسلـسلاً زمنيـاً، ضمن التقسيم الموضوعي لخطة الدراسة، معتمداً على المنهجين: الوصفي والتـاريخي، متنـاولاً ضمن فصول دراسته طبيعة العلاقات السياسية الداخلية بين أهم التنظيمات الفلسطينية على الساحة الفلسطينية فترة الدراسة، وأثر الدور الإقليمي والدولي في تأجيج الخلاف بين تنظيمي فتح وحماس، ومواقف التنظيمين السياسية وتداعياتها على مستوى العلاقة بالسلطة، مع إبـراز دور المـشاركة السياسية لمؤسسات السلطة الفلسطينية وأذرعها الأمنية، واحتدام الـصدام المـسلح بينهـا وبـين المعارضة.

وهدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة الخلاف السياسي ومسبباته من خلال الرصد التاريخي لسلوك تنظيمي: فتح وحماس، ومعرفة فيما إذا نجح كليهما رغم اختلاف مواجهاتهما الفكرية والتاريخيـة، في إيجاد بيئة سياسية ديمقراطية تحدد للمواطن الفلسطيني دوره، في تحقيـق أهدافـه وتطلعاتـه الوطنية، ومعرفة ما يمتلكانه من رؤى واضحة تتعاطى مع طبيعة الحل التكتيكي والمرحلي لمصير القضية الفلسطينية.

في حين أظهرت أهم نتائجها أن الخلاف بين حماس وفتح في الفترة ما بـين 1994- 2000، هو: خلاف سياسي بالأساس؛ وأن استناد كلٍ منهما إلى منطلقات أيديولوجية وفكريـة متـضاربة ومتباعدة، مثّل عقبة رئيسية في عدم قدرتهما على إحداث تغيير جوهري في طرحهما.

وبينت أن عدم مشاركة فصائل المعارضة وعلى رأسها حركتي: حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين في الانتخابات الأولى عام 1996؛ ساهم في أن ينفرد فصيل واحد فـي زعامـة الـسلطة الفلسطينية، وبالتالي كان سهلاً على تلك السلطة تمرير القرارات، التي تريدها قيادة التنظيم الواحد.

كما أوضحت أن التناحر السياسي وإفرازاته من انقلابات فكرية بين التنظيمـات الفلـسطينية، هو: من أقصر الطرق إلى تفكيك وانقسام القضية الفلسطينية، ومن ثمَّ إسـقاطها؛ وخـصوصاً أن مصادر القوة الفلسطينية باتت مبعثرة ما بين السلطة والمعارضة.

وخلصت أيضاً إلى أن الخلل الذي رافق عملية إنشاء وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، ساهم في حدوث العديد من الإخفاقات، وهذا ما برز واضحاً عشية انتفاضة الأقصى عام 2000، بحيث تتحمل تنظيمات المعارضة جزء كبير في ذلك نتيجة إحجامها عن المشاركة في البناء، واقتصارها بممارسة دورها كمعارضة في الرقابة على السلطة ومؤسساتها؛ وكشفت أن الارتباط الوثيق بين فتح والسلطة الفلسطينية جعل منهما روح واحدة، بحيث أصبح المتتبع للشأن الفلسطيني لا يفرق بينهما، وبالتالي انعكست كل إفرازات السلطة الفلسطينية على تلك الحركة.

وأوصت بأنه لا ينبغي أن ينفرد فريق بعينه في صياغة المعادلة السياسية الفلسطينية؛ وإنما هي: مسؤولية الأطراف جميعاً، ويُفترض من قيادة التنظيمات الفلسطينية، نقد التجربة الماضية واستنتاج العبر المناسبة منها، للشروع في بناء البيت الفلسطيني على أُسس وطنية مؤسسية وديمقراطية سليمة.

- **دراسة مركز المسبار[1] للدراسات والأبحاث (2009):**

وهي بعنوان: "**الجهاد الإسلامي بفلسطين.. سياقات النشأة وأسئلة**"، ويهدف مركز المسبار للدراسات والأبحاث من خلال هذا الكتاب، إلى إلقاء نظرة معمقة وعن قرب لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين؛ على اعتبار أنها تشكل الضلع الثاني للحركة الإسلامية في فلسطين، محاولة عبر عدد من الدراسات المعمقة الإجابة على عدد من التساؤلات المشروعة، حول مشروع حركة الجهاد الإسلامي: السياسي، والفكري، والعسكري.

واعتمدت الدراسة على التنظير الفكري، الذي بلورته كتابات ومقابلات عدد من قادة الحركة والناطقين باسمها، وكذلك كتابات المقربين منها، كما سعي الكتاب لإلقاء الضوء على العلاقات المحلية والإقليمية والدولية للحركة.

ومن أهم من تطرقت له هذا الدراسة، هو ما تناوله الباحث عدنان أبو عامر في مسألة البدايات التاريخية لانطلاق الحركة، وما رافق ذلك من معطيات تاريخية وسياقات سياسية، مركزاً على الميراث التاريخي الذي اعتمدت عليه في إقامة بنيتها الفكرية والجماهيرية، ومستفيدة في ذلك من القواعد التي بنتها جماعة الإخوان المسلمين، خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

---

[1] . مركز المسبار يتخذ من دبي مقراً له، وهو أحد المراكز البحثية المعنية بقضايا الحركات الإسلامية المعاصرة، وقد صدر للمركز حتى الآن ستة وعشرون كتاباً.

في جانب آخر اختار الباحث نهاد الشيخ خليل، الحديث عن دور المؤسس فتحي الشقاقي الأمين العام الأول للجهاد الإسلامي في بناء ومسيرة الحركة، لا سيما في مراحلها التأسيسية الأولى، وأهم المبادئ الفكرية التي أسس لها، وحجم الفراغ الذي تركه الشقاقي بعد اغتياله.

وينتقل الكاتب عامر خليل إلى استعراض البناء التنظيمي لحركة الجهاد الإسلامي، وهي مسألة معقدة، نظراً لطبيعة التكتم والسرية التي تحيط بعمل أجهزتها المختلفة، والدوائر الضيقة لبنائها التنظيمي، الذي يتميز بتركيزه على العمل المقاوم ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ويتحدث د. زكريا السنوار حول العمل العسكري عند الجهاد الإسلامي، وما رافقه من طرح تساؤلات تتعلق بمن بدأ العمل المسلح فعلا؟ وأبرز السمات الميدانية التي ميّزت عملها الفدائي؛ كما تتناول الدراسة أهداف العمل الفدائي عند الجهاد، وما بات يُعرف في الساحة الفلسطينية بـ "إشكالية التبني" للعمليات العسكرية.

أما عن الموقف الإسرائيلي من الجهاد الإسلامي، فيتناوله د. إبراهيم أبو جابر من خلال القراءة الإسرائيلية لظاهرة الحركات الإسلامية الفلسطينية، عبر إيراده للعديد من التفسيرات والتحليلات الاستخبارية والبحثية في آن واحد معاً.

في حين تناولت دراسة أخرى، موقف حركة الجهاد الإسلامي من نظيراتها من الحركات الإسلامية

ى، خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين، ووليدتها الشرعية حركة حماس، وطبيعة العلاقات التي ميّزت الجانبين: تاريخياً وسياسياً وتنظيمياً وميدانياً، من خلال التنّقل بين المراحل التاريخية لهذه العلاقات بين عامي 1980 – 2008.

ويخصص د. خالد شعبان دراسته، التي تتعرض أيضاً لرؤية الجهاد لكيفية النهوض بالحالة الفلسطينية، دون الإخلال بمبدأ المقاومة التي تراه الحركة قاسماً مشتركا لجميع القوى السياسية، وذلك يأتي ضمن السيناريوهات التي تراها الجهاد الإسلامي مناسبة لمعالجة المأزق الفلسطيني، خاصة على صعيد الانقسام الفلسطيني القائم حالياً.

وحول علاقة الجهاد الإسلامي بالسلطة الفلسطينية، يعرض د. خالد صافي قراءة تاريخية تفصيلية لهذه العلاقة، التي اتسمت خلال مرحلة الدراسة 1994 – 2008 بالتوتر وعدم الوفاق، باستثناء بعض السنوات التي اشتدت فيها الحملة الإسرائيلية على الجانبين أوائل انتفاضة الأقصى.

وقد قدم مأمون عامر قراءة فكرية في كتاب "**رحلة الدم الذي هزم السيف**"، وهو عبارة عن الأعمال الكاملة للشقاقي، والتي جمعها ووثقها د. رفعت سيد أحمد، مركزاً الحديث على أبرز المحاور الفكرية تحديداً للجهاد الإسلامي، بما تشمله من النواحي الثقافية والعلمية.

2.2. الدراسات الأجنبية:

- **دراسة بيرند شوش (1999):**

يرى المؤلف في دراسته "**الحركة الإسلامية: تحدٍّ في وجه بناء الدولة الفلسطينية**"؛ أن إسرائيل محقة في طلبها من الرئيس عرفات توضيح موقفه بدقة من الإسلاميين؛ أي أن سياسة الضرب ثم الهدنة التي اتبعتها السلطة الفلسطينية تجاه الإسلاميين لم تكن واضحة للمؤلف الذي يريد حلاً "ديمقراطياً" .

وفي موضع آخر نجده يحمّل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية مسؤولية عدم نجاح كثير من الاتفاقيات الأمنية المتفرعة عن اتفاق أوسلو؛ لأنه تساهل مع الحركات الإسلامية "الإرهابية" – على حد زعمه.

وعلى الصعيد الفلسطيني الداخلي، لم يستطع المؤلف فهم تعقيدات العلاقة الفتحاوية الإخوانية بالتوازي مع التطورات السياسية، وخاصة انتقالها إلى مرحلة الصراع على البرامج السياسية على خلفية الموقف من التسوية السياسية، بدءاً من تاريخ إعلان الدولة الفلسطينية في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988.

ويرى نقّاد وكتّاب محللون؛ أنه بسبب وقوع المؤلف في إغراء التصنيفات والأُطر التحليلية الجاهزة التي يريد تطبيقها قسراً على الحالة الفلسطينية (صراع اثني، صراع أقليات، صراع ديني علماني)؛ فإنه لا يفسر ولا يبذل جهداً لتفسير تحالفات المعارضة الفلسطينية بأطيافها الإسلامية واليسارية؛ لأنها تكسر إطار تحليل الصراع الذي طبقه، أي صراع ديني علماني.

وعلاوة على ذلك، يصل المؤلف إلى خلاصات متناقضة تماماً؛ في مقدمتها أن الإسلام غير ديمقراطي ولا ينص على المبادئ الديمقراطية في الحكم واختيار القادة، ثم يورد في موضع أخر؛ أن الإسلام يتبنى التعاليم الديمقراطية عبر الدعوة إلى الشورى.

كما يورد في ثنايا موضوعاته؛ إن لإيران وليبيا مصالح استراتيجية في إفشال العملية السلمية؛ وإن سياسة الاحتواء التي تبناها العاهل الأردني حسين تجاه الحركة الإسلامية فشلت، لكنه لا يفصل كيف حدث ذلك؛ ويقول أيضاً إن الولايات المتحدة تدعم الحركات الإسلامية في مصر دون تفسير لذلك.

وبصفة عامة لا يعالج الكتاب الموضوعة الأساسية التي يحملها عنوانه، وهي ما إذا كانت الحركات الإسلامية تشكل تهديداً للدولة الفلسطينية تحت التشكل والبناء.

- **دراسة بيفرلي ميلتون-إدواردز (2000):**

الدراسة بعنوان: "**التسيس الإسلامي في فلسطين**"، وقد ركزت على الحركات الإسلامية في فلسطين ونشاطها السياسي ، وحاولت تحدي مقولات منتشرة بشأن الإسلام السياسي في فلسطين أهمها: أن الحركة الإسلامية في فلسطين هي بشكلٍ جوهري "أصولية" و"إرهابية"؛ وأن الإسلاميين النشطين في فلسطين ينتمون إلى تيار واحد متناغم؛ وأن تقهقر العلمانية العربية قاد إلى تصاعد الإسلام السياسي في المنطقة، وفي فلسطين أيضاً؛ إضافة إلى أن استراتيجية جماعات الإسلاميين في فلسطين انحصرت في تبني الصراع المسلح وسيلة وحيدة لتحقيق الأهداف السياسية.

وما يؤخذ على الكتاب أنه وبسبب امتداد التغطية الزمنية؛ فإن الأحداث أو الحركات الداخلة ضمن إطار "التسيس الإسلامي في فلسطين" وعلاقتها بالقوى المسيطرة في المرحلة المعنية (الانتداب البريطاني, الحكم الأردني, إسرائيل, ثم السلطة الفلسطينية)، لا تحظى بالمقدار نفسه من الاهتمام والعمق في المعالجة.

وتحاول الكاتبة "إدواردز"، في متابعتها لجذور الإسلام السياسي في فلسطين منذ عشرينيات القرن الماضي؛ أن ترسم صورة للإسلاميين الفلسطينيين ماضياً وحاضراً ملونة بالتعدد الفكري واختلاف المناهج والمرونة السياسية؛ وتذكر أن في مقابل إسلام الحاج أمين الحسيني التقليدي المؤسسي، هناك إسلام عز الدين القسام الثوري الشعبي في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، ومقابل اعتدال حركة الإخوان المسلمين الفلسطينية في الأربعينيات والخمسينيات هناك تطرف حزب التحرير، ومقابل تروي الحركة الإخوانية في السبعينيات والثمانينيات هناك اندفاع التشكيلات الجهادية الأولى, ثمَّ أخيراً مقابل عناد الجهاد الإسلامي وعدم مساومته، كان هناك براغماتية حماس وتسيسها.

واستطاعت أن تعالج الكاتبة أيضاً تطور وصعود الحركة الإسلامية الفلسطينية المتسارع بدءاً من منتصف عقد السبعينيات في القرن العشرين؛ وبشكل أساسي فهي ترى أن تنامي تلك الحركة جاء نتيجة تساهل إسرائيل ودعمها للإسلاميين، بأمل إضعاف التيار الوطني (فصائل منظمة التحرير الفلسطينية).

ويرى نقّاد ومحللون أن معالجة الكاتبة لهذه القضية الحساسة؛ فإنها غالباً ما تنهج نهجاً غير تدقيقي وأميل إلى الاقتباس الصحفي، بخلاف معالجتها لقضايا أخرى كانت فيها أكثر عمقاً وتحرياً للدقة سواء عبر اعتمادها على مصادر متنوعة واختبار المقولات بعضها ضد بعض، أو على أقل القليل الاقتباس من مصادر قريبة من الإسلاميين ومواجهة رموزهم بهذا "التواطؤ"، لمعرفة وجهة نظرهم في أخطر اتهام يوجه لهم على الإطلاق.

وتدعي المؤلفة أن "التواطؤ" بين إسرائيل والإسلاميين، هو السبب الرئيسي وراء تصاعد ما أسمته بالإسلام السياسي والمقاوم في فلسطين؛ ومع ذلك تستنتج في نهاية كتابها أن "قوة الإسلام السياسي قد تجذرت في نسيج المجتمع الفلسطيني".

- **دراسة تمارا كوفمان ويتس (2008):**

جاءت بعنوان: "**الأحزاب الإسلامية: ثلاثة أصناف من الحركات الإسلامية**"، وقامت بتقسيم الإسلاميين إلى ثلاثة أصناف: **الصنف الأول:** هم الحركات الإسلامية المسلحة مثل حزب الله، وحماس، **والصنف الثاني:** هم الجماعات التكفيرية، **والصنف الثالث:** هم الإسلاميون الذين ينبذون العنف ويشاركون في العملية السياسية في الدول العربية.

واستثنت الدراسة الصنفين الأول والثاني، لتركز على القسم الثالث، وتشكك في مدى قابليته للانخراط في العملية الديمقراطية، ما لم يجرِ نقاش داخلي يخرج منه موقف واضح حول موقف هذه الحركات من الأقليات، والمشاركة السياسية وحدود السلطة الدينية وتأثيرها على العملية الديمقراطية.

وترى الدراسة أنه لا يمكن بحال من الأحوال قياس صدقية خطاب الاعتدال الذي تنتهجه الحركات الإسلامية المسالمة، والى أي مدى استطاعت لعب دور البناء في العملية الديمقراطية، قبل توفير جو عام من الحريات السياسية، يسمح بالمنافسة السياسية بين الإسلاميين وغيرهم من الأحزاب والحركات السياسية.

وأشارت إلى أن الفترة ما بين عامي 1991 و2001، شهد الإسلام السياسي تغيّرات مهمة، وقد أصبح أكثر تنوعاً؛ كما تؤكد أن الإسلاميين التقليديين يرفضون الحكومات المنتخبة ديمقراطياً، على اعتبارها مغتصبة لسلطة الشرع؛ وبالتالي فإن التزامهم بالقواعد الإجرائية للعبة الديمقراطية يختلف عن التزامهم بالسياسات الديمقراطية أو بالحكم الديمقراطي.

وبينت أن طبيعة قوى الإسلام السياسي في الدول ذات الحكومات القوية في الشرق الأوسط، تختلف عن طبيعة حركتي حماس وحزب الله؛ وتفيد دراسة ويتس بأن الخطوة الأولى المطلوبة لإجراء تقييم للحركة الإسلامية، هي توسيع النقاشات العامة حول المسألة السياسية، والتخفيف من القيود على المؤسسات السياسية وعلى تشكيل الأحزاب.

3.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد استعراض مجمل الدراسات، تجد الباحثة قلة من الدراسات التي تناولت الحركات الإسلامية وبالتحديد حركة الجهاد الإسلامي؛ فإن أياً من هذه الدراسات لم تتناول دور وتأثير هذه الحركات على النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو.

حيث ركزت هذه الدراسات على الحركات الإسلامية، من حيث أصول النشأة والتكوين ورؤيتها وفلسفتها لإدارة الصراع مع اسرائيل، كان من بينها مجموعة الدراسات التالية التي قامت الباحثة بحصرها: مثل دراسة (البرغوثي، 1990) "الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، ودراسة (أبو عمرو، 1989) "الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حركة الجهاد الإسلامي، ودراسة (أبو عامر، 2006): "الحركة الإسلامية في قطاع غزة بين الدعوة والسياسة"، ودراسة (عمر، 2008) "الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وانعكاسه على التنمية السياسية"، ودراسة (مركز المسبار، 2009) "الجهاد الإسلامي في فلسطين.. سياقات النشأة وأسئلة"، ودراسة (ويتس، 2008) "الأحزاب الإسلامية: ثلاثة أصناف من الحركات الإسلامية.

وعليه نستنتج من هذه الدراسات؛ أن مجملها تحدثت عن روايات كثيرة لنشأة حركة الجهاد الإسلامي، وكان البعض منها يفتقر إلى الموضوعية والحياد بسبب تركيزها على جانب التمجيد أو الطعن؛ وتجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات تناولت مفاهيم التعددية السياسية من واقع ومنظور الفكر الإسلامي، إلى جانب تركيبه النظام السياسي الفلسطيني وإشكاليات السلطة، وبالتحديد على مستوى علاقة السلطة الفلسطينية بالفصائل الفلسطينية الأخرى ومواقف الحركات الإسلامية منها.

وبذلك ترى الباحثة أن هذه الدراسات ارتبطت بتساؤلات دراستها، على الرغم من قلتها وصعوبة البحث عنها والتي كان من بينها دراسة (عبد الغنى، 2007)، التي تناول فيها الباحث موضوع "التعددية السياسية وتداول السلطة بين الفكر الإسلامي والفكر الديمقراطي"، ودراسة (هلال، 1998) التي ركزت على "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو"، ولكن لم تتوصل الباحثة إلى دراسات تعالج القضايا البحثية المطروحة بشكل وافي.

ويبدو من زاوية أخرى بالنسبة لما حصلت عليه الباحثة من دراسات أجنبية؛ فأن العديد من القضايا العربية والإسلامية حظيت باهتمام كبير للمتدربين والباحثين في الغرب، ليكتبوا ويوثقوا عنا "دراسات ومؤلفات أكاديمية"، تأخذ مكانها في مكتبات البلدان العربية، مثل دراسة بيفرلي (إدواردز، 2000)، ودراسة (بيرند شوش، 1999)، سالفتي الذكر.

ومع التدقيق والمتابعة تجد الباحثة؛ أنها لا تعدو كونها تكراراً أو نقلاً واقتباساً عما هو موجود أصلاً، غالبها ليس له علاقة بموضوع البحث، أو تطبيقاً هزيلاً لا يتطابق مع مناهج التحليل المتبعة في دراسة موضوعات غربية، أو منطلقة من قواعد بحثية فرضياتها الأولية مختلفة، ويتعسر تطبيقها ونقلها على موضوعات عربية أو إسلامية، تتطلب مناظير بحثية للتمحيص فيها مرة أخرى.

وتعقيباً على ما سبق يمكن القول؛ إن ما ورد من الأدبيات السابقة ليست كافية لتوثيق وتأريخ الحركة السياسية الإسلامية، وبالتحديد بعدما أصبحت هذه الحركة تعيش داخل نظام سياسي فلسطيني جديد، في مقدمتها الإفرازات التي خلفتها اتفاقات أوسلو والذي يتعارض مع الفكر والبرنامج السياسي لحركة الجهاد الإسلامي و حالة الاحتقان التي وصلت إليها الساحة الفلسطينية مابين السلطة وتيارات الإسلام السياسي المقاوم المختلفة.

الفصل الثالث

الحركات الإسلامية في ظل تحولات النظام السياسي

1.3 المبحث الأول: الحركة الإسلامية في فلسطين .

2.3 المبحث الثاني: الإسلام السياسي الفلسطيني.

3.3 المبحث الثالث: تحولات النظام الفلسطيني وموقع الحركات الإسلامية منه.

1.3 المبحث الأول: الحركات الإسلامية في فلسطين

يرجع مفهوم الحركات الإسلامية إلى ميلاد الإسلام وبزوغ الدعوة الإسلامية؛ والملاحظ أن مبادئ تلك الحركات، قد تتشابه كثيراً في بلدان العالم كونها تتبني الفكر الإسلامي كأساس أيديولوجي لها كما تنشط على الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء وتحمل العديد من المسميات مثل حركات "الإسلام السياسي" و"الأصولية الإسلامية"؛ و "الإسلاموية".

ويعرفه عبد الله أبو عزّة، أحد رموز الحركة الإسلامية، بقوله: "**تقصد بـــالحركات الإسلامية: "مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة إلى الإسلام، والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، وتجاهد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجيهات الإسلام، وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية، منفردة ومجتمعة من خلال المنظور الإسلامي، وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع، من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ الإسلامية**" (النفيسي، 1989).

ويلاحظ محمد ضناوي؛ أنه رغم نشأة الحركات الإسلامية التي ظهرت في ظل ظروف عصيبة، نتيجة ولادتها في قلب الصراع والهجوم على الشرق؛ إلاَّ أنها انتشرت في مختلف البلاد وكأنها حلقات متصلة تنتظمها سلسلة واحدة هي الإسلام، ويصفها ضناوي أيضاً كأنها فروع لحزب واحد؛ مع أن هذه الحركات قد نشأت منفصلة عن بعضها (ضناوي، 1978).

وأهم ما يميز هذه الحركات: هو حداثتها، "فهي نشأت في كنف الحداثة واستجابة لتحدياتها، وهي أيضا إسلامية بمعنى أنها وجدت استجابة لتحديات الحداثة للمرجعية الإسلامية" (الأفندي، 2002).

ولعل أبرز كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث وعلى صعيد العالم الإسلامي كله، والأقرب إلينا زمناً، ولا تزال قائمة، ولا يزال بعض مؤسسوها أحياء للآن، هي: جماعة الإخوان المسلمون في العالم العربي، وجماعة النور في تركيا، وفدائيان إسلام في إيران، والجماعة الإسلامية في باكستان، وحزب ما شومي في أندونيسيا (ضناوي، 1978).

1.1.3 المد الإسلامي في فلسطين:

وتجدر الإشارة إلى أن المد الاسلامي في فلسطين، لم يكن ظاهرة معزولة عن سياق تطور تاريخي اجتماعي مرت به المنطقة العربية والإسلامية بصورةٍ عامة، على الرغم من قدم وجود التيار الإسلامي إلا أن الفترة الممتدة بين النصف الثاني من سبعينات ومنتصف تسعينات القرن الماضي، شهدت ظاهرة نمو الصحوة الإسلامية وتيارات الإسلام السياسي (الحروب، 2006)؛ الأمر الذي دفع بالصحف الإسرائيلية أن تكتب عن الصحوة الإسلامية، وامتلأت صفحاتها بتصريحات زعماء إسرائيل عن خطورة الإسلام والصحوة الإسلامية، فعلى سبيل المثال ما ورد في أحد الصحف الإسرائيلية على لسان كاتب يهودي عام 1979؛ بالقول: "**إن الذي يثير قلقنا هو أن مواقف العرب داخل إسرائيل، بدأت تتحول من مواقف مبنية على قاعدة قومية إلى مواقف تستند إلى قواعد دينية**"؛ ويتابع: "**إن خطراً حقيقياً بدأ يهدد الاستقرار في الشرق الأوسط وقسم كبير من أفريقيا، وهذا الخطر هو خطر انتشار ثورة إسلامية شاملة يقوم بها متدينون متطرفون**".

وبالنظر إلى تعدد أشكال المقاومة الإسلامية على أرض فلسطين، منذ بدايات الصراع مع المشروع الغربي الصهيوني والكيان الذي انبثق عنه؛ فإنه كان آخذاً طوراً جديداً بكل ما تضمنه من مفاهيم، وقد بدأت ترتسم معالم هذا الطور ويتضح، عقب النكبة الفلسطينية الأولى عام 1948.

كما أن الموقف الصريح الذي انتهجته الحركات الإسلامية من ترسيخ أقدامها وإثبات وجودها، يأتي كجزء مكمل لمراحل النضال الفلسطيني المختلفة، التي سيطرت عليها إستراتيجية "**الكفاح المسلح**"، باعتبارها الطريق الوحيد للتحرير، بينما كان العمل الفدائي ضد الاحتلال يقود الصدارة في أشكال النضال الفلسطيني وقتذاك.

وتشير الأدبيات المنشورة إلى أن فترات تنامي نفوذ الصوت الحركي الاسلامي وخفوته في فلسطين، ومنذ فترة مبكرة من القرن العشرين، تزامنت مع انخراط الإسلاميين التام في الكفاح الوطني، المعنيِ مباشرة بمقاومة الاحتلال، وقد مثّلت تلك المقاومة ولا تزال، بوابة الشرعية السياسية والجماهيرية، كونها التعامل الأصح والمتوقع مع جوهر القضية المركزية في فلسطين (الحروب، 2006).

ويتبيّن أن مواقف الحركات الإسلامية من الفصائل الفلسطينية الأخرى في العديد من مراحل القضية الفلسطينية، كان ولا زال يشوبها نوع من الالتباس والغموض؛ وتتراوح بين القبول والانفتاح والتواصل تارةً، والرفض والانغلاق والتحفظ تارةً أخرى.

ولعلنا نجد أن الجذور الأولى للصحوة الإسلامية في فلسطين، تعود لتأسيس حركة الإخوان المسلمين في مصر على يد الشيخ حسن البنا عام 1924، لتمتد هذه الصحوة إلى قطاع غزة، حيث كانت حركة الإخوان في تلك الفترة تدعو للجهاد خارج فلسطين، من أجل إقامة النظام الإسلامي كأولوية ومقدمة لتحرير فلسطين، وبناء جيل قادر على التحرير، ومن ثمَّ التحرك لحشد الأمة الإسلامية بأسرها لعملية التحرير.

وبالرغم من الدور الذي لعبته زعامة الحركة الإسلامية بشكلٍ عام، في تاريخ النضال الفلسطيني سواء على صعيد: الجهاد المسلح (كحركة الشيخ عز الدين القسّام)، أو القيادة السياسية (الحاج أمين الحسيني)؛ إلاَّ أن زعامة تلك الحركة الإسلامية لم تكن تتدرج تحت لواء فصائل الثورة الفلسطينية المعاصرة، برأي محسن الخزندار لم ينخرط الكل منها في الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي لأسباب ذاتية وموضوعية حتى ثمانينات القرن الماضي حين برز طور حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين؛ كتنظيمين مقاتلين في الساحة الفلسطينية (محسن الخزندار، شباط (فبراير) 2009، اتصال شخصي).

ولقد اقتصر انتشار حركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير في الفترة ما بعد عام 1948 على تجمعات الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية؛ وأن الفترة ما بين عامي 1949 و1955، بزغت بدايات التيار الإسلامي في قطاع غزة إلى جانب البعثيين والقوميين في مقاومة الاحتلال الصهيوني، وتشكّل ائتلاف سياسي في القطاع سراً في آب (أغسطس) 1967، ضم الإخوان المسلمين وقوى فلسطينية وجماعات مستقلة (بدوان، 2008).

ويرى رمضان شلّح؛ إنه قبل نشأة حركة الجهاد الإسلامي، كانت الحركة الإسلامية في فلسطين بشكلٍ أساسي، تشمل جماعتين: حركة الإخوان المسلمين، وحزب التحرير الإسلامي، الذي تأسس في القدس عام 1953 على يد الشيخ تقي الدين النبهاني (شلّح، 2009).

2.1.3 الإخوان المسلمون:

الواضح أن العديد من الحركات الإسلامية الفلسطينية، جاءت امتداداً طبيعياً لتنظيم الإخوان المسلمين، وفي مقدمتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، التي تزعّمها الشيخ أحمد ياسين مؤسس الحركة، التي أعلنت عن نفسها في 14 كانون أول (ديسمبر) 1987، بعد أربعة أيام من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

ولا نستطيع القول أن الحركة الإسلامية بأشكالها، قد انطلقت فعلياً في عام معين؛ و لكن لابد من التأكيد على أن نشاطها ازداد في السبعينيات لأسباب مختلفة؛ ولهذا يرجع بعض المحللين أن ما يسمى بالصحوة الإسلامية، نهضت وفاقت من سباتها بسبب خيبة الأمل في القومية العربية، وأرجعها البعض الآخر إلى نكبة عام 1967، التي نبّهت المسلمين إلى الخطر المحدق بهم.

فعلى صعيد جماعة الإخوان فقد عملت بعد هزيمة عام 1967 على تنظيم المظاهرات الحاشدة في قطاع غزة ضد ممارسات الاحتلال، وكانت مساجد القطاع بوابة الإنطلاق لها، إلى جانب الجامعات الفلسطينية، مثل: جامعة الخليل، والجامعة الإسلامية بغزة، وجامعة النجاح الوطنية في نابلس، وغيرها، وتشكّلت الكتل الإسلامية في هذه الجامعات؛ وكانت تلك الكتل ترى أن من أهم أهدافها، إنقاذ الشباب من الانحراف الأخلاقي والسياسي الذي يخطط له الاحتلال الإسرائيلي.

وبالعودة إلى نشاط حركة الإخوان في قطاع غزة، نجده قد تأثر بما كان يجري للحركة الأم في مصر، فكانت إذا تعرضت الحركة الأم في مصر إلى ضغط أو إجحاف بحقها؛ فإنها كانت تطال فرع الحركة الموجودة في قطاع غزة؛ وذلك لأن القطاع كان تحت الإدارة المصرية العسكرية (أبو شمعة، شباط (فبراير) 2009، اتصال شخصي)، وكمثال على ذلك عند الإشارة إلى العام 1954، عندما أصدرت الحكومة المصرية قراراً بحظر نشاط حركة الإخوان، تلاه حظر للإخوان في قطاع غزة.

كما تضيف كتابات معمقة في تاريخ الحركة الإسلامية أن من عوامل المد الإخواني في فلسطين، انحسار نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية وضعف التيار الوطني بعد هزيمة حزيران (يونيه) 1967، وأخيراً التعصب الديني اليهودي، الذي منح الصراع الفلسطيني الإسرائيلي صبغة دينية عقائدية (أبو عامر، 2006).

ويرى إبراهيم أبراش أن جماعة الإخوان المسلمين وكل الجماعات المنبثقة عنها، حركة عقائدية تسعى لنشر وتعزيز الدين الإسلامي كأيديولوجيا في المجتمعات الإسلامية، تمهيداً لتحقيق هدفها الأعلى، وهو الوصول للسلطة وإقامة دولة الخلافة الإسلامية (إبراهيم أبراش، أيلول (سبتمبر) 2009، اتصال شخصي).

ومن نافلة القول أن مع نهاية السبعينات، كان المد الإسلامي يشق طريقه وسط الجيل الجديد، متأثراً بمجموعة عوامل بعضها: **داخلي:** كرد فعل على فشل الأطروحات اليسارية والماركسية، وعدم نجاحها في تحقيق شعاراتها المرفوعة، وبعضها **خارجي:** كأثر الثورة الإسلامية في إيران، واتساع نطاق الصحوة الإسلامية في المنطقة بأسرها على وجه العموم (الحروب، 2006).

وبهذا فقد نشط الإخوان في فلسطين وتحديداً في قطاع غزة مركّزين على العمل الدعوي والاجتماعي والخيري، فقد أسهم المجمّع الإسلامي الذي تأسس عام 1973، ومثّل معقلاً بارزاً في عمل الحركات الإسلامية في القطاع، كواجهة علنية لجماعة الإخوان آنذاك، وكثّف العمل الجماهيري المحلي، من خلال تقديم خدماته المختلفة عبر شبكة فعّالة، انطلاقاً من القاعدة الاجتماعية والمساندة التبادلية والهوية الأيديولوجية الاجتماعية الدينية، وعملت هذه الشبكة كنظامٍ لتقديم الخدمات غير المتوفّرة، أو التي لم يوفّرها الاحتلال الإسرائيلي؛ ما أن ساعدها ذلك على استقطاب قوة جماهيرية تقف بجانبها، في مواجهة أي مصادمات ضد المنظمات الوطنية التابعة لمنظمة التحرير بوصفها المسيطرة.

في الوقت الذي كان فيه القائمون على المجمّع الإسلامي يؤسسون قواعد العمل الوطني والعسكريّ تدريجياً، ومن أبرزهم الشيخ أحمد ياسين الذي كان يقود جماعة الإخوان في القطاع، استطاع من خلال موقعه تشكيل تنظيماً عسكرياً في العام 1984، بهدف تنفيذ عمليات ضد اسرائيل، وبعد اكتشاف اسرائيل لهذا التنظيم، تمَّ اعتقال أفراده (صالح النعامي، (يوليو) تموز2009، اتصال شخصي)، وحكمت المحكمة الإسرائيلية على الشيخ أحمد ياسين بالسجن لمدة 13 عاماً، ومن إحدى التهم التي وجهتها المحكمة للشيخ ياسين، محاولة تدمير إسرائيل وإقامة دولة إسلامية مكانها، وقد تمَّ الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين عام 1985، في صفقة تبادل الأسرى التي تمت مع الجبهة الشعبية – القيادة العامة.

3.1.3 حزب التحرير الإسلامي:

وفي خطٍ آخر كان لحزب التحرير الإسلامي أبعاده الإستراتيجية ونظرته التحريرية لفلسطين، ويمثّل في مرجعيته العقائدية مثله كمثل بقية الأحزاب الإسلامية، وبالتحديد – جماعة الإخوان المسلمين.

وتشير دراسات إلى أن أيديولوجية حزب التحرير، هي أيديولوجية انقلابية (Emile, 1988)، بحيث لا ينظر الحزب إلى إصلاح الحكم بقدر ما ينظر إلى استلامه وإخضاعه لفكره ونهجه؛ ويذكر أن هدفه هو إقامة دولة الخلافة الإسلامية التي سقطت بسبب انهيار الدولة العثمانية؛ معتبراً أن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يمكن تطبيقها، إلاَّ بقيام الدولة الإسلامية التي بها حلاً لكل المشاكل التي يمر بها المسلمون ومن ضمنها المشكلة الفلسطينية؛ ومن بين معتقدات هذا الحزب أن العالم ينقسم إلى دارِ كفر ودارِ إسلام؛ في وصف منه أن الدول العربية هي دار كفر؛ لأنها لا تحكم

بالشريعة الإسلامية؛ وعلى الشعوب أن تناضل من أجل تحويل دولها إلى دار إسلام (البرغوثي، 1990).

وينظر حزب التحرير الفلسطيني إلى عدم التغاضي عن خروج الحكام عن تعاليم الإسلام؛ وأن من واجب الحزب الإطاحة بهم وقتما أمكن له ذلك (جابر، 1986)، حيث أن لغياب حزب التحرير عن ساحة العمل الإسلامي في فلسطين؛ أبعاد فكرية ورؤى خاصة مثلاً أنه يرى أن زوال إسرائيل لا يتم عن طريق العمل الفدائي أو حرب العصابات كما ترى الحركات الأخرى بل يتم من خلال دول أخرى تواجهها للقضاء في إشارة منه إلى إقامة دولة الخلافة الإسلامية أولاً.

ويعتبر الحزب أن حالة الضعف السياسي في الأمة؛ تكمن في أنهم أصيبوا بكارثة هدم الخلافة؛ ويُرجع مشاكل العالم الإسلامي كله بأن طبيعة المسلمين غير موحدين في دولة واحدة، تحكمهم شريعة واحدة؛ وأن نظرته للتغيير هو انقلاب شامل في النظام العام والأفكار، لربط جميع المسلمين في وحدة واحدة: سياسية وفكرية وعقائدية، في مجتمع إسلامي تمثله هذه الدولة.

4.1.3 الحركة الاسلامية داخل الخط الأخضر:

نشأت نواة حركات إسلامية داخل اسرائيل بعد نكبة 1948رغم الظروف القاهرة المفروضة بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي.

والراجح أن عوامل عدة تظافرت وأدت إلى تصاعد التيار الاسلامي داخل إسرائيل، أهمها هزيمة حزيران (يونيه) 1967، التي قادت إلى فقدان الثقة بالأنظمة السياسية العربية القائمة، واستئناف الاتصال المباشر بالضفة الغربية وقطاع غزة، وظهرت الحركة الإسلامية في بداية الأمر كحركة اجتماعية تعمل وفقاً للقانون الإسرائيلي؛ وبذلك يمكننا القول أن جذور الحركة الاسلامية في فلسطين الداخل تعود إلى أوائل السبعينيات.

وتنظر الحركة الاسلامية بأهمية الحل الاسلامي للقضية الفلسطينية، عن طريق إقامة حكومة إسلامية على أرض فلسطين؛ كما أنها وفي كافة المحافل والمفاوضات تطالب برفع سقف الحقوق الفلسطينية في المفاوضات مع الإسرائيليين، وتمنع السلطة الفلسطينية والأطراف العربية من أي تراجع وتنازل في المسائل المهمة كتدويل القدس.

وأهم ما يميّز أنشطة هذه الحركة في الداخل، مشاركتها في الانتخابات الخاصة بالمجالس البلدية العربية، ؛ واستطاعت أن تثبّت نفسها كثاني قوة سياسية في الوسط العربي بعد الجبهة الديمقراطية

للسلام والمساواة التي يتزعمها الشيوعيون؛ بل استطاعوا أن يصلوا مركز الرئاسة في العديد من المجالس بما فيها مجلس بلدية أم الفحم، حيث حاز مرشح الكتلة الشيخ رائد صلاح على 75.2% من الأصوات، في حين لم يحصل المرشح الشيوعي والرئيس السابق للبلدية ولاحقاً عضو الكنيست هاشم محاميد سوى على 22.7% من الأصوات (البرغوثي، 1990).

ناهيك عن المشاركة في انتخابات الكنسيت، التي كانت سبباً في بزوغ العديد من التوترات داخل قيادة الحركة الإسلامية، وأسهمت في حدوث انقسام بداخلها، وبالتحديد إبان انتخابات الكنيست الرابعة عشر عام 1996، ضمن القائمة العربية الموحدة التي ضمت آنذاك الحزب الديمقراطي العربي والحركة الإسلامية، وكان ذلك بعد القرار الذي فرضه الرئيس السابق للحركة الشيخ عبد الله نمر درويش وأنصاره بالمشاركة في هذه الانتخابات، في حين جوبه هذا القرار بمعارضة شديدة من جانب آخر، يعادل نصف أعضاء مجلس الكادر ومؤتمر الحركة تقريباً، إذ كانوا يرغبون في تمثيل الحركة في مؤسسات السلطة المحلية فقط.

واستطاعت الحركة الإسلامية أن تحقق نجاحات في الواقع السياسي داخل إسرائيل، حتى وصل الأمر إلى تعاظم دورها إلى خارج الخط الأخضر، في الوقت الذي باتت تخشى إسرائيل فيه من أنشطة هذه الحركة، وقامت بتحميلها وفي مناسبات عديدة المسؤولية عن التحريض، الذي سبق الانتفاضة الفلسطينية أواخر أيلول (سبتمبر) 2000.

5.1.3 صعود نشاط الحركات الإسلامية:

يرى الباحث عبد الله برهم أن دور الإخوان المسلمين تصاعد وتعزز كقوة سياسية كان بعد العام 1979 خاصة بعد القرار الإسرائيلي بترخيص المجمع الإسلامي رسمياً في قطاع غزة بهدف البحث عن بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية (حد اعتقاده) كما أن الثورة الإسلامية في إيران وتنامي الصحوة الدينية في العديد من البلدان العربية كان له أثره الواضح في تعزيز دور الإخوان المسلمين فما كان دور الإخوان وقتذاك إلا أن سيطروا على الجامعة الإسلامية (برهم، 2007).

وعلّل إبراهيم النجار القيادي في الجهاد الإسلامي؛ أن الساحة الفلسطينية على وجه الخصوص، شهدت تطوراً واضحاً في نمو وانتشار الحركات الإسلامية، خاصة بعد أطروحات التسوية التي كانت تساوم على ثوابت أساسية ومصيرية للفلسطينيين، من حيث منح كيان اسرائيل الاعتراف بحقه في الوجود فوق أرض فلسطين، والتنازل عن جزء من فلسطين لغير أصحاب الأرض، بل عن الجزء الأكبر منها، وفي مثل هذه الظروف التي تراجعت إستراتيجية الكفاح المسلح فيها،

وكذلك تراجع الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية (إبراهيم النجار، آذار (مارس) 2009، اتصال شخصي).

ولئن بدأ دور الحركات الاسلامية في ساحة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ضعيفاً؛ إلاَّ أنه بـــدأ يتنامى تدريجياً مع الزمن بسبب عدة عوامل من أهمها :

1. اصطدام عملية التسوية السياسية بتشدد المواقف الإسرائيلية والأمريكية، وإخفاقها في تحقيق هدفها المنشود.

2. غياب الحليف الدولي للجانب الفلسطيني والعربي، القادر على فرض التوازن مع القوى الكونية وقوى الاحتلال الإسرائيلي.

3. عدم وجود استراتيجية عربية موحدة وملزمة لجميع الدول العربية، في إطار التعاطي مع عملية التسوية السياسية.

4. تراجع دور القوى والمنظمات الجماهيرية العربية والوطنية والقومية التقدمية الليبرالية واليسارية، لصالح التنظيمات الإسلامية التي ترفع شعار "الإسلام هو الحل".

5. المواجهات العربية العربية بالإضافة الى الهجمة الكولينالية الأمريكية على المنطقة العربية الاسلامية.

6. كما أن جملة من العوامل النفسية والاجتماعية والسياسية المحلية في الساحة الفلسطينية، التي أدت إلى هبوط شعبية (م. ت. ف) وفصائلها المختلفة، وتوجه قطاعات شعبية واسعة في فلسطين لتلتف حول منظمات الإسلام السياسي "الجهاد" و"حماس" (جاموس، 2007).

7. إضافة إلى دور التثقيف الاجتماعي والسياسي عبر المساجد والجامعات والمعاهد ... آلخ.

وبصفة عامة وعلى الرغم من أن مرحلة السبعينيات والثمانينيات، اتسمت بالعمل التربوي الجماهيري والاجتماعي، وجسدت صعوداً للتيار الإسلامي الفاعل داخل الساحة الفلسطينية؛ فإنها لم تخلُ من إرهاصات العمل الجهادي المقاوم؛ وهذا ما نبّأ بأن الحركة الإسلامية قد دخلت فيما بعد إلى ساحة العمل المقاوم، وبالتحديد منذ العام 1981، حين أنشأ بعض رموز الإخوان ما عُرف آنذاك بـــ (أسرة الجهاد) في قرى المثلث المحتل، واكتشاف كميات من الأسلحة عام 1983 في

قطاع غزة؛ إلى أن تُوّجت هذه المسيرة بانطلاق الانتفاضة الأولى عام 1987 (أبو عامر، 2006)؛ وظهور تطور مهم في مفاهيم التيارات الإسلامية التي أعادت ترتيب أولويات عملها.

ويسجل قياديو فصائل خلال مقابلة الباحثة معهم، أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى ساهمت في تفجير طاقات الحركة الإسلامية "حماس" و "الجهاد الإسلامي" يليهما "حزب التحرير الإسلامي، فكانت حركة الجهاد الإسلامي أول من واجه الاحتلال مواجهة مكشوفة.

ووسعت هذه الحركات من أنشطتها عما كانت عليه سابقاً مثل تكثيف الكتابة على الجدران ورسم الشعارات التي غالباً ما كان يتم اللجوء إلى كتابة الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال مأثورة للشخصيات التاريخية والأشعار الإسلامية (طلال عوكل، تشرين ثان (نوفمبر) 2008، اتصال شخصي) كما قصدت الحركة الإسلامية "حماس" و"الجهاد الإسلامي" عبر هذه الشعارات أن ترسخ في عقول الجماهير الفلسطينية ماهية الانتفاضة وتوجهها حيث وصفت بأنها: "قدر رباني" و"مباركة" و"ثورة مساجد" و"حرب عقائدية"، بغير ما رفعته القيادة الوطنية الموحدة الممثلة بحركة فتح وفصائل منظمة التحرير من شعارات وطنية ثورية مثل: "فتح أول رصاصة وأول حجر" و"لكل ثورة ختيار وختيار ثورتنا أبو عمار"، ومثل شعار آخر يحاكي بإسم الجبهة الشعبية يقول: "لكل ثورة حكيم وحكيم ثورتنا جورج حبش" (أحمد نصر، حزيران (يونيو) 2009، اتصال شخصي).

يذكر كتّاب الحركات الإسلامية في فلسطين؛ إنه عندما هاجمت قوة من حركة "الجهاد الإسلامي" في 15 تشرين أول (أكتوبر) 1986، تجمعاً للواء "غيفعاتي" في الجيش الإسرائيلي في أثناء احتفال أقيم عند حائط البراق (المبكى) بمناسبة تخريج إحدى دفعاته؛ سجلت الانطباعات الأولى أن العملية الجريئة هذه رسمت خطأ جديداً في مسار الحركات الإسلامية في فلسطين (المركز العربي للمعلومات، 1996)، كما أسهم بروز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بعد بيانها الأول عام 1987؛ كحركة جهادية لها وزنها في ساحة العمل الوطني والإسلامي المقاوم للاحتلال الإسرائيلي، ودورها داخل جسم الحركة الإسلامية التي تعتبر هذه الحركة امتداداً لحركة الإخوان المسلمين، وتكثّف نشاطها في الانتفاضة الأولى، وتمتّعت بقاعدة جماهيرية، وجمعت حولها الآلاف من الشباب الذين آمنوا بفكرها، وظلت قاعدتها في اتساع حتى قدوم السلطة الفلسطينية.

ويُسجل للانتفاضة الأولى عام 1987 وتصاعدها في المواجهة اليومية مع الاحتلال، ظهور الحركات الإسلامية في كثير من الأوقات، كصاحبة قرار فاعل على الأرض؛ واستطاعت أن ترسم ثنائية حادة مع قيادة م.ت.ف، وفي مقدمتها حركة فتح، ومن بين ما أقدمت عليه تلك الحركات إبان

الانتفاضة، العمل على تنظيم مظاهرات شعبية، والدعوة إلى إضراب شامل في أوقات مختلفة (محمد أبو شمعة، شباط (فبراير) 2009، اتصال شخصي).

وفي أوج هذه الفترة كثُر نشاط أبناء الحركة الإسلامية داخل الساحة الفلسطينية، وبالتحديد على صعيد الجامعات والمعاهد في الضفة الغربية وقطاع غزة التي كونت التكتّلات الطلابية الإسلامية، وما كان لها من دور في حشد المظاهرات والتصدي لجيش الاحتلال وللمستوطنين، فمثلاً عندما قررت جماعة "غوش أمونيم" الاستيطان في قلب مدينة نابلس، قام شباب الكتلة الإسلامية في جامعة النجاح الوطنية بتاريخ 15 آيار (مايو) 1986 بالتصدي لها، والاشتباك مع أفراد الجيش الإسرائيلي، حيث كان لفشل عملية التسوية أثر كبير في دعم المقاومة الإسلامية، بالإضافة للعمليات العسكرية وإطلاق الصواريخ المتطورة وعمليات الخطف التي استطاعت أن تستفيد من التأييد الشعبي، وفي أعقاب تفجيرات أيلول (سبتمبر) 2001، التي أسفرت عن تدمير برجي التجارة في نيويورك، وما تلاها من حملة شديدة ضد كل ما هو إسلامي، تحت مسمى (مكافحة الإرهاب)، دون تحديد معنى واضح للإرهاب، قد وضعت الحركات الإسلامية الفلسطينية كغيرها من الحركات الإسلامية في العالم في قفص الاتهام، وفي محل استفهام وتساؤل؛ بأن من ليس مع الولايات المتحدة الأمريكية فهو ضدها؛ الأمر الذي جعل بعض الحركات أن تُكيّف نفسها مع هذه المتغيرات؛ وأن تحافظ على وجودها.

لقد كان الدين باستمرار وسيلة للتغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي وحركة اجتماعية، تعبر عن قوى اجتماعية مضطهدة أو مهمشة في المجتمع ضد قوى التسلط والطغيان (الأفندي، 2002)؛ فمن الواضح أن معظم الحركات الإسلامية؛ استطاعت أن تعيد بناء كيانها السياسي الغائب بعد ضياع فلسطين، حيث أفرزت الحياة السياسية مع نهايات الدولة العثمانية عام 1924، مروراً بالانتداب البريطاني، مزج بين العمل الديني والوطني في فلسطين، وانقسم علماء فلسطين آنذاك بين مؤيد للحركة العربية أمثال الشيخ سعيد الكرمي، ومناصر للحكومة العثمانية أمثال الشيخ يوسف النبهاني ومنيب الجعفري.

وقد شهدت هذه الفترة ظهور الجمعيات الإسلامية والمسيحية المتحدة وطنياً، لتعبّر عن وعي مبكر داخل الحركة الوطنية الفلسطينية (عمر، 2008)، ونشطت في توحيد العمل الفلسطيني ضد الانتداب البريطاني والهجرة اليهودية إلى فلسطين، وفي هذه الفترة أيضاً كان هناك تيار صاعد للحركة الإسلامية ممثلاً بظهور الحركة القسامية الجهادية بقيادة الشيخ عز الدين القسام، وما تركته هذه الحركة من أثرٍ مقطوع النظير داخل ساحات العمل السياسي في فلسطين، بجانب ما سبقها من نشاطات إسلامية كجمعية الشبان المسلمين.

ويمكن حصر توزيعات التوجهات والتيارات الإسلامية، التي باشرت العمل السياسي في فلسطين آنذاك إلى تيارات متعددة منها (دراج وباروت، 1999):

1. التيارات العلمانية والمثقفة التي انقسمت إلى قسمين: قسم تقليدي جمع بين العلوم الإسلامية والانتماء للحركة الصوفية، وكان مؤيداً للدولة العثمانية، وقسم تجديدي تأثّر بأفكار محمد عبده، وانقسم بين مؤيدٍ لحكومة الإتحاد والترقي ومؤيدٍ للحركة العربية.
2. الجمعيات الخيرية كجمعية الشباب المسلمين[1].
3. مؤسسة الإفتاء الرسمية ممثلة بالمجلس الإسلامي الأعلى[2].

[1] . تم إنشاء جمعية الشبان المسلمين ضمن فروع الجمعية المصرية التي نشأت في عام 1928 في فلسطين، وكان القانون الأساسي لهذه الجمعية يستبعد التدخل في الشؤون السياسية؛ إلاّ أن الجمعية لعبت دوراً بارزاً في العمل الوطني الفلسطيني.

4. المجموعات الجهادية كحركة عز الدين القسّام، وبعدها الحركة الإسلامية كجماعة الإخوان وحزب التحرير الإسلامي .

كما نستذكر ما أورده نجيب الغضبان؛ إلى أن فترة الثمانينات والتسعينات، قد شهدت أيضاً ظاهرتين متزامنتين وكان تزامنهما بمحض الصدفة، وهما: التحول الديمقراطي والمد الإسلامي، ولكنهما في مرحلةٍ من الحياة السياسية والعامة تمَّ تجاهلهما وكادتا تشكلان معاً ظاهرة واحدة، فقد ساهمت التحولات الديمقراطية التي جرت في العالم العربي، في زيادة تأثير الحركة الإسلامية وحضورها السياسي؛ ويضيف الغضبان أنه لربما أن يكون المد للتيار الإسلامي سبباً في تراجع الحكومات العربية عن الديمقراطية التي بدأتها، وهو أيضاً سبب التغاضي الأميركي والأوروبي عن الاستبداد، وانتهاك حقوق الإنسان في العالم العربي الإسلامي (الغضبان، 2002).

وسعت الأحزاب والحركات الاسلامية في البلدان العربية إلى الانخراط في العملية السياسية التي يتوفر فيها هامش من الحريات السياسية والديمقراطية، وتجيز دساتيرها الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وفيها برلمانات تمتلك درجة من الحريات النسبية، وتتصف الحركة الإسلامية الرئيسة ممثلة بالإخوان المسلمين ويؤيدها عدد كبير من المفكرين والعلماء الإسلاميين؛ بأنها تتخذ موقفاً مؤيداً للديمقراطية مع التحفظ على ما يناقض منها الشريعة الإسلامية (الغضبان، 2002).

وقد اقتصر النشاط السياسي الإسلامي بشكلٍ عام، والإخواني بشكلٍ خاص، في الساحة الفلسطينية منذ عام 1948 وحتى نهاية السبعينات على الجوانب الاجتماعية والدينية (دراج وباروت، 1999).

ويعود هذا التأخّر إلى عدة أسباب، يأتي في مقدمتها ما أجمع عليه باحثون مختصون؛ من أن الحركة الإسلامية قبل مرحلة السبعينيات، لم تحظَ بذلك الوجود السياسي الهام، مقارنة مع منظمة التحرير وقواها السياسية، التي شكلت أطرافاً رئيسة على الساحة السياسية؛ كما أن الحركة الإسلامية نفسها لم تُعطِ الاهتمام الكافي للجانب البحثي، والتأريخ لمسيرتها منذ البدايات الأولى، مقابل اهتمام القوى الأخرى بالكتابة عن جهودها مهما كانت متواضعة (أبو عامر، 2006).

---

2 . احتل مركز الصدارة في العمل الوطني، وتمكن من عقد المؤتمر الإسلامي العام في كانون أول (ديسمبر) 1931، واشترك في هذا المؤتمر 22 مندوباً عن الدول الإسلامية المختلفة، حيث شكّل هذا المؤتمر أهم مظاهر وحدة المسلمين حول فلسطين منذ سقوط الخلافة العثمانية، وتمَّ تثبيت القضية الفلسطينية كقضية مركزية لكافة المسلمين.

وهناك من يرى أن دور الإخوان تغيّب عن الساحة الفلسطينية، ولم يساهموا في الكفاح المسلح الفلسطيني ضد الإحتلال الصهيوني لفلسطين، الذي انطلق في منتصف الستينات من القرن الماضي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية (عمر، 2008).

ولعلّنا هنا نقف أمام جملة من الأسباب، التي ساهمت في تقدم حركات الإسلام السياسي في فلسطين، أهمها: الفشل النسبي للحركات التي تبنّت البرامج السلمية، وإخفاقها في وضع أسس سليمة لنظام سياسي فلسطيني ديمقراطي، ومؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية، تتناسب مع مشروعها التحريري، إضافة إلى عدم خوض حركات الإسلام السياسي تجربة كاملة في الحكم، وتصاعد وتيرة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واندلاع الإنتفاضة (الشوبكي، 2008).

ويلحظ محللون؛ أن احتدام الصراع الفلسطيني الداخلي أخذ يزداد عمقاً مع تصلب بعض مواقف الحركات الإسلامية في فلسطين المتمسكة بثوابتها ورؤيتها التحررية في مواجهة التيارات العلمانية واليسارية الأخرى، مما أفرز ذلك التضارب في الرؤى انعكاسات وعواقب على مسيرة المشروع الوطني الفلسطيني، الذي بلورته م.ت.ف بقيادة حركة فتح، والذي تبلور في وثيقة الاستقلال التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1988 بالجزائر (صالح النعامي، تموز (يوليو) 2009، اتصال شخصي).

وكان ظهور وتطور العديد من الحركات الإسلامية، التي ترفض السياسة التي تتعامل بها زعامات وقيادات السلطة مع القضية الفلسطينية، لتنقل بذلك بعض الحركات الاسلامية من موقف معارضة السلطة الحاكمة إلى موقف المطالبة بالسلطة (أحمد نصر، حزيران (يونيو) 2009، اتصال شخصي).

و أن الحركة الاسلامية بشكلها العام، أصبح لها وزناً في المعادلة الدولية؛ كما أن هناك إجماعاً على ضرورة التعامل معها، ومجاراتها وعدم الوصول إلى الصدام معها، بحكم قوة تأثيرها وحضورها في الشارع العربي والإسلامي.

وفي إطار مناقشة وتقييم مدى قدرة الحركات الإسلامية على الاندماج في العملية السياسية، وتبني الاعتدال ولعب دور بناء في عملية الدمقرطة، قسمت دراسة أعدها الباحث تمارا ويتس الإسلاميين إلى ثلاثة أصناف: **الصنف الأول** هم الحركات الإسلامية المسلحة وشبهها في حزب الله وحماس، **والصنف الثاني** هم الجماعات التكفيرية، **والصنف الثالث** هم الإسلاميون الذين ينبذون العنف ويشاركون في العملية السياسية (ويتس، 2008).

ويرى آخرون أن الحركة الإسلامية قد دخلت في طور التعددية منذ فترة بعيدة، وصار الحديث الآن عن الحركة الإسلامية ما بعد السياسة، وأصبحت هذه الحركات تشكل جزءاً مهماً من الشريحة السياسية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، ولا تمثّل مجموعات العنف والتطرف سوى شريحة صغيرة وهامشية داخل الحركة الإسلامية والتيار الإصلاحي العام (الأفندي، 2002).

بينما يرى بعض السياسيين المعاصرين؛ أن الحركات الاسلامية تفاوتت في تعاملها مع المجتمع والوسط المحيط بها، وانقسمت إلى ثلاثة أقسام، **بعضها** تميز بالجمود والوقوف عند الاستراتيجيات والمبادئ، فنأت عن مبدأ المشاركة ورفضته، **والقسم الثاني** شارك بدون وعي وإدراك سياسي منظم وبتهور كبير، معتمداً على التأييد الكبير نتيجة فشل الآخرين، **والقسم الثالث** كان له الحضور العام والمشاركة ضمن خطة ورؤية واضحة لطبيعة المرحلة وحساسيتها.

ويرى عماد الفالوجي في هذا الصدد؛ أن كل قسم من تلك الأقسام واردة الذكر قد وصل إلى نتيجة مختلفة عن الأخرى (الفالوجي، 2003):

القسم الأول: كان مصيره الانزواء والانشقاق والاختلافات الداخلية، وبقيت الحركة محصورة في إشكالياتها الخاصة وعدم القدرة على تطوير ذاتها، أو مواكبة التغيرات من حولها، وبقيت أسيرة مبادئها العامة؛ وكأنها تعيش في كوكب آخر، أو وحدها في هذا العالم، مما أدّى الى فرض صدامات معها وأدى الى إقصائها عن دورها، ولكن هذا القسم عادةً ما يصحو متأخراً ويستوعب الأحداث ببطء شديد، مما يجعله خارج دائرة الفعل أو القرار، بالرغم من قوة القاعدة التي قد يتمتّع بها.

أما **القسم الثاني:** فإن مشاركته كانت دون حسابات دقيقة وناضجة وموضوعية، والنتيجة هي الوصول السريع إلى مركز القرار دون الاستعدادات اللازمة لذلك، مما يؤدي الى صراع على السلطة تبعها انشقاق في الشارع بين الجماهير، ثمَّ النتيجة المحتومة وهي الحرب الأهلية ويكون الخراب الشامل من حيث أرادت الحركة الإصلاح الشامل، وتكون السبب المباشر الضاغط للتدخل الأجنبي في مقدرات الشعب والدولة، ويبدأ الاعلام الموجه المعادي باستغلال ذلك، لتشويه صورة الحركة الإسلامية واتهامها بأبشع الصور، والنتيجة هي ضياع بريق الحركة الاسلامية ونقائه في وسط هذه الامواج العاتية.

أما **القسم الثالث:** هو الذي يؤمن بضرورة مشاركة الحركة الاسلامية من خلال العمل السياسي المخطط والمدرك لطبيعة الظروف، وطول الطريق وصعوبة الوصول الى تحقيق الاهداف، وفهم

جدية الاوضاع وتعقيداتها، فالشعوب الإسلامية في غالبيتها مؤمنة برسالتها وتدرك تاريخها، وتحفظ حضارتها وماضيها، ولكنها تجهل الطريق والكيفية التي تقودها لتحقيق ذلك.

1.2.3 عدم بلورة إطار يجمع الحركات الإسلامية:

لقد لعب الإسلام دروا مركزاً كبيراً في ترسيخ معاني الوحدة بين المسلمين روحياً ومادياً، ما جعل البلدان التي تقع تحت أمرته تحافظ على وحدتها إلى حد كبير منذ قيام الدولة الإسلامية الأولى وحتى انهيار الدولة العثمانية وسقوطها في الحرب العالمية الأولى (أبو بكر، 2004).

وتُوصف الظاهرة الحزبية في فلسطين بأنها أصبحت ظاهرة انشقاقية داخل المجتمع الإسلامي وتعكس بإفرازاتها السلبية وبالمجمل على وحدة الفلسطينيين وقرارهم (عبد العزيز عودة، تشرين أول (أكتوبر) 2009، اتصال شخصي) هذا فإن دور الحركة الإسلامية وتاريخها على مختلف أطيافها وتعدد مسمياتها، بحاجة الى بناء جبهة إسلامية شاملة موحدة، يكون هدفها استيعاب الفعل السياسي الإسلامي على الساحة الفلسطينية وتضم بين جناحيها كافة الاحزاب السياسية الإسلامية وكل من يؤمن بها؛ وأن يجد الجميع له مكانته ودوره.

والذي يُسجل على قيادات الحركات الإسلامية في تحقيق ما سلف، هي تلك المحاولات الرافضة للإنخراط في مؤسسات منظمة التحرير منذ إنشاءها، ولربما كان هذا التنحي مردوده إلى فكرة مشروع إسلامي مستقل مرتكز على جماهير إسلامية يكون بديلاً عن النظام العربي، الذي تمليه عليه مقررات الشرعية الدولية ، وقد يكون سبب هذا التوجه وحسب الباحثان فيصل دراج وجمال باروت نحو خلق جبهة إسلامية موحدة بين الإسلاميين في ذلك الوقت، هو الهاجس الذي يشغل بال الحركة ويبعدها عن التفكير بمنظمة (دراج وباروت، 1999).

وعلل إبراهيم النجار، القيادي في الجهاد الإسلامي، في هذا الشأن أن الأيديولوجيات للحركات الإسلامية غير مختلفة فيما بينها طالما انطلقت من الإسلام ومصالحه ومحدداته لكن إذا قدمت أي حركة إسلامية مصالح حزبية على أهداف الإسلام وإيديولوجيته فقد عندها ستكون اختلافات وقد تنعكس تلك الاختلافات بالسلب أو بالإيجاب (إبراهيم النجار، آذار (مارس) 2009، اتصال شخصي).

أما عبد العزيز عودة يقول في ظاهرة التعدد النوعي للحركات الإسلامية ينبغي لها أن تكون هدفها الاجتهاد والتقدم نحو ما هو أفضل في الفكر والممارسة وليس التنازع والتنافر فيما بينها (عبد

العزيز عودة، تشرين أول (أكتوبر) 2009، اتصال شخصي) ويعتبر المحللين؛ أن من شأن انصهار حركتي الجهاد وحماس باعتبارهما أكبر فصيلين إسلاميين بفلسطين في كيان حركي واحد، وبأي شكل تنظيمي كان؛ أن يوحد الجسم الإسلامي الفلسطيني؛ وأن يقدم للشعب والأمة والعالم كله حركة إسلامية فلسطينية واحدة (عامر وبسيسو، 2004).

ويرى الكاتب محسن الخزندار؛ أن فكرة الوحدة الإسلامية طُرحت في مسيرة المشروع الإسلامي في فلسطين، ويرجع مسألة تعدد الحركات الإسلامية داخل فلسطين إلى أمرٍ له أسبابه المنطقية، مورداً في إسناده بحديث الشيخ أحمد ياسين عندما سُئل عن السبب في بقاء الصف الجهادي الفلسطيني مقسّماً بين حماس والجهاد، فقال ما معناه: "**إن هذا انقسام محمود ومكمل؛ وأن ظروف الاحتلال هي التي فرضته؛ وإنه لا مانع من تعدد الحركات ما دامت تخدم هدفاً واحداً، وهو دحر الاحتلال عن أرض فلسطين، فيما تظهر المشكلة فقط حين يتحول الانقسام من محمود إلى مذموم، ويعني في ذلك التعصب لهذا الفريق أو ذاك والانشقاق فقط لمجرد الانشقاق**" (محسن الخزندار، شباط (فبراير) 2009، اتصال شخصي).

ويقول داود شهاب القيادي في الجهاد الإسلامي؛ أن هناك اختلافات في بعض التفاصيل الفرعية في رؤى الحركات الإسلامية، ولكن بالمجمل فهي تتفق في الموقف بشكل شبه تام من المفاوضات مع العدو؛ واستناداً إلى ما سبق يلاحظ محللون أن النظرة المشتركة للحركات الإسلامية؛ تتمثل في أن فلسطين هي أرض إسلامية؛ وأن اللا إسلاميون تآمروا عليها، وبهذا وجد الإسلاميون تربة خصبة لانتشار حركاتهم، نتيجة لبعد الأمة عن عقيدتها الدينية.

بالتمعن في أوجه الإختلاف بين القوى الإسلامية (غير المتجانسة تنظيمياً وأيديولوجياً مثل: (الإخوان المسلمين وحزب التحرير والجهاد الإسلامي) فيما يخص القضية الفلسطينية، نجده وحسب دراسة زهير المصري، ينحصر في مجالين: **الأول:** هو تقدير كل منها لأهمية تلك القضية، وترتيبها بين القضايا التي تهم الأمة الإسلامية؛ **والثاني:** هو الوسيلة التي يجب أن يسلكها المسلمون في التعامل مع هذه القضية، ما جعل حزب التحرير يقف على النقيض من حركة الجهاد الإسلامي التي ترى ضرورة الجهاد الفوري ضد المحتلين، ويختلف عن حركة الإخوان المسلمين التي رأت عادةً؛ أن الجهاد يجب أن يتبع فترة الإعداد الأخلاقي والتربوي (المصري، 2008).

وتتقاطع أقوال كثر من كتّاب من بينهم الكاتب زياد أبو عمرو؛ في أن الحركة الإسلامية بشكلها العام في فلسطين، تعتبر نفسها جزءاً لا يتجزأ من الحركة الإسلامية في المنطقة، وهي لذلك تستمد

جزءاً هاماً من مواقفها الأيديولوجية والسياسية تجاه القضية الفلسطينية، من مواقف جماعات اسلامية أخرى خارج فلسطين (أبو عمرو، 1989).

وعلى الرغم مما يثار من وجود علاقة حميمة بين التيارات الإسلامية، والتعاون والتنسيق نتيجة التقارب والانسجام الفكري والعقائدي بينها، وما تفرضه ميدانياً ضرورات المعركة ضد الاحتلال؛ فقد نرى أن عدم وجود إطار تنظيمي يجمع الحركات الإسلامية صغيرها وكبيرها في نهج سياسي واحد، سواء في داخل فلسطين أو خارجها، ما هو إلاَّ إخلال ننسبه إلى ذلك التناقض في الفكر والتوجهات لهذه الحركات.

حيث أننا أصبحنا نشاهد وعلى المستوى الداخلي؛ أن التناغم على وتر وجود علاقات حميمة بين التيارات الإسلامية، سرعان ما يتنافى في الانتخابات سواء النقابات والمؤسسات والجامعات، التي قد تتحالف هذه التيارات مع تنظيمات اليسار ضد بعضها؛ ولن نجهل أمام ما سبق موقف حكومات إسرائيل من هذا التنافس القائم بين القوى الإسلامية، ومحاولاتها في استثماره بأقصى ما يمكن وبوسائل مختلفة لتصب في مصلحته.

3.3 المبحث الثالث: تحولات النظام الفلسطيني وموقع الحركات الإسلامية منه

يرى محمد شمعة أن الحركات الإسلامية لعبت دوراً هاماً في الحياة الفلسطينية عامة وفي النظام السياسي بشكلٍ خاص، وكانت حاضرة في الساحة الفلسطينية وأصبحت بالتالي مؤثراً هاماً في توجيه النظام السياسي، ويضيف: "بأن الأمثلة عديدة حيث لا يمكن إقرار أية صيغة سواء تتعلق بالشأن الداخلي أو تتعلق بالصراع مع "اسرائيل" دون أن يكون للحركات الإسلامية رأيها وموقفها (محمد أبو شمعة، شباط (فبراير) 2009، اتصال شخصي).

ومن نافلة القول؛ أن ثمة أربعة أنماط تربط النظم السياسية والحركات الإسلامية من علاقة: **الأول:** هو البرلماني الذي يسمح بشرعية الحركات الإسلامية، ويعتبرها جزءاً من النظام السياسي، أو إحدى فصائل المعارضة مثل لبنان، **والنمط الثاني:** يسمح للحركة الإسلامية بالعمل طبقاً لذكاء عملي لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق أمن الدولة، كما في الأردن والمغرب واليمن والكويت، **والنمط الثالث:** يحظر الحركات الإسلامية بقوة كما في مصر وسوريا والعراق وليبيا والسعودية وعمان، **والنمط الرابع:** قائم على التوتر والصراع المسلح، كما في السودان والجزائر (الأفندي، 2002).

وبالتمحيص في مدى تفاعل الحركات الإسلامية في فلسطين (المتعددة المسميات والشعارات)، مع متغيرات ووقائع كل مرحلة سياسياً، فلا بد من فهم وتدارس طبيعة الأيديولوجيات والفكر التجديدي المطروح لتلك الحركات، بما يتلاءم مع واقعها المحيط، سواء على المستوى الفلسطيني المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وغالباً ما تبدو هذه الحركات في ظاهرها؛ أنها أسرع وأعمق مما كانت عليه قبل عقدين من الزمن، وهذا الحال ما يلاحظه الكاتب تيسير محيسن، على ما بدأت به مجمل الحركات الإسلامية في العالم الحديث، من إجراء تأملات عميقة تشمل الأساليب والاستراتيجيات والمفاهيم والأفكار، وتتطلّع في ضوء المتغيّرات المحيطة إلى صياغة جديدة في بنيتها ومشروعها السياسي، ولعلَّ من أبرز ما يورده من هذه المتغيرات (محيسن، 2006):

1. اقتراب الحركات الإسلامية من الواقع تفاعلاً وتعايشاً وملامسة عن كثب، ولتقريب أطروحاتها النظرية ومشاريعها للتفاعل مع الواقع الموضوعي، بكل تعقيداته وتداخلاته وتناقضاته.

2. **الموقف من الرأي الآخر:** حيث تزداد الأصوات، من داخل هذه الحركات، الداعية إلى التلاقي والحوار بين مختلف التيارات الفكرية بعد قطيعة سادت طويلاً.

3. **الموقف من الديمقراطية:** يجري تناول موضوعة الديمقراطية، ليس بوصفها مذهباً اجتماعياً وفلسفياً يغاير ما هو في الفكر الإسلامي، وإنما باعتبارها تتضمن مكاسب مطلوبة وراجحة ولا تتعارض ومقاصد التشريع الإسلامي.

4. **الموقف من العنف:** ثمة دعوات كثيرة إلى الترشيد باتجاه الاعتدال والوسطية، في ضوء المراجعة لمنهج العنف والتشدد، الذي أورث بعض هذه الحركات الخسارة والإنهاك الحركي والسياسي والاجتماعي.

5. في سياق التحول السياسي باتجاه التعددية وإمكانية مشاركة الجماعات السياسية في مؤسسات الدولة؛ ارتأت بعض الحركات أن تدخل العمل السياسي في إطار التقنين الدستوري والشرعية السياسية والتحول إلى أحزاب علنية.

6. **منهج التغيير:** أصبح للكثير من هذه الحركات منهج للتغيير الاجتماعي، يتسم بالوضوح والتكامل وترتيب الأولويات ومراعاة خصوصيات المجتمع وشروط الواقع.

لقد اعتمد النظام السياسي الفلسطيني منذ تشكيله على تركيبة توافقية بين مكوناته التي غالباً ما تعاني من رؤى وأيديولوجيات متنافرة وتناقضات داخلية، وبقي هذا النظام ومنذ بداياته هو نظام حركة تحرر وطني، يناضل من خارج الأرض الفلسطينية، الأمر الذي جعل المحددات الخارجية تلعب دوراً كبيراً في رسم سياساته وحركاته السياسية لاحقاً.

بيد أن هذا النظام قد مرَّ منذ نشأته في طورين أساسيين حتى فترة إعداد الدراسة.

<u>الطور الأول:</u> ظهر بولادة منظمة التحرير بفصائلها، التي أخضعت سياستها وشعاراتها وطموحاتها لمعايير المد القومي ومفهوم الاستقلال الوطني، وتميز هذا الطور بصعود الفصائل الفلسطينية المسلحة، ليحتل كلٍ منه مكانته بداخلها، عبر ما أفسحته تلك المنظمة من صيغة الإقرار بشرعية التعددية السياسية والاستقلالية التنظيمية والفكرية والمالية؛ إلاَّ إن المسألة الديمقراطية لم تأخذ أولوية في حقل منظمة التحرير وفصائلها لاعتبارات عدة، فاختزلت التعددية السياسية والفكرية إلى ما عُرف بنظام الكوتا (هلال، 2006)، وبذلك استطاعت حركة "فتح"، من تفرّدها وبسط نفوذها على النظام السياسي الفلسطيني.

وبصفة عامة إن تبعثر الفلسطينيين إبان نكبة 1948، جعل الدور التوحـــيدي لمنظمة التحرير عاملاً أساسياً في تثبيت الهوية الفلسطينية الوطنية وكيانها وتطويره، من خلال الاتحادات الشعبية

والمهنية والجهود التنظيمية للفصائل السياسية، وبلورت هذه المنظمة خطاباً سياسياً موحداً لعموم الفلسطينيين، ودعمت ركائز القوة وإظهار النضج الوطني لمسيرة مشروع التحرر ضد الإحتلال.

وبصعود تيار "الإخوان المسلمين" على الساحة الفلسطينية منذ سبعينيات القرن الماضي، جعل الأجواء داخل النظام الفلسطيني، في حالات من التنافس الشديد وتحولت في بعض الأحيان إلى مواجهة وصدام مسلح، وشمل التنافس في مجال العمل الاجتماعي والنقابي والطلابي، وبالمثال كما وقع من أحداث تنافسية حادة على من يترأس الجامعة الإسلامية في غزة وبسط نفوذه عليها، مروراً بتداعيات الإنتفاضة الأولى التي حرصت فيها الحركة الإسلامية على تمييز نفسها عن منظمة التحرير، وبدأت تجد نفسها بديلاً عن المنظمة والسيطرة عليها تارةً، ومحاولتها الانضواء تحت رايتها والعمل من داخلها تارةً أخرى، وبذلك يصف العديد من الباحثون؛ **أن هذه المرحلة أخذت صورة صناعة الهيمنة الأيديولوجية** (صالح النعامي، تموز (يوليو) 2009، اتصال شخصي).

كما أن هذا الطور قد ساعد على تهيئة انعطافة مرحلية، عندما أقرت الدورة الثانية للمجلس الوطني التي عقدت في القاهرة في حزيران (يونيو) 1974 البرنامج المرحلي أو ما عرف ببرنامج النقاط العشرة، لتعلن بداية تحول حقيقي في الإستراتيجية السياسية لمنظمة التحرير، واستبدال مبدأ المرحلية لإقامة دولة فلسطينية على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف التحرير الكامل للتراب الفلسطيني (برهم، 2007)، ويمكن التذكير بأهم جاء في النقاط العشر هو التأكيد على أن منظمة التحرير تناضل بجميع الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاومة على كل جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية، إن أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجلس الوطني السابقة، تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني كخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

<u>الطور الثاني:</u> تمثل في قيام السلطة الفلسطينية التي تمخضت عن اتفاق أوسلو عام 1993، ومثّلت هذه المرحلة نقلة نوعية في طبيعة وشكل النظام السياسي الفلسطيني، وأدخلت على إثرها الحركة الوطنية والإسلامية في فلسطين منعطفاً جديداً وحاداً، وأهم ما يميز هذا الطور قيام سلطة وطنية على جزء من إقليمها منقوص السيادة، وانتخاب مجلس تشريعي يمثل هذا الإقليم في مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبروز تشكيلات سياسية جديدة، وباتت هذه السلطة تجد مبرر وجودها في استكمال تحولها إلى دولة مستقلة، معتمدة على العملية التفاوضية مع دولة الإحتلال.

كما أتبع هذه المرحلة مجموعة من التغييرات تُوّجت بانخراط حركة فتح في السلطة وقيادة نظام سياسي وفرض نفوذها عليه، وهو تنظيم "فتح" الذي استند على قاعدة شعبية واسعة، بينما كان اعتراض كبرى الحركات الإسلامية آنذاك، كحركتي: حماس والجهاد الإسلامي عن المشاركة في انتخابات السلطة ومؤسساتها، من منطلق رفضهما لاتفاق أوسلو وراهنتا على إسقاطه، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في الفصول القادمة، كما شملت هذه الحقبة السياسية تراجعاً ملحوظاً على تأثير فصائل اليسار في القرار الفلسطيني، وقد قام النظام السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو على أساس تحالف النخب السياسية والأمنية والإجتماعية، وارتكز على شبكة من علاقات الولاء والارتباطات الشخصية والمصلحية، في ظل سيطرة الحزب الواحد "فتح" على السلطة وتهميش السلطتين التشريعية والقضائية مع الإعتماد المتزايد على المساعدات والمعونات الخارجية التي أثرت سلباً في الشرعية الفلسطينية واستقلالية قرارها (برهم، 2007).

2.2.3 الحركات الإسلامية ومنظمة التحرير:

إن العلاقة التي شُكّلت بين الجماعات الإسلامية ومنظمة التحرير الفلسطينية الموضوع كانت الأبرز على الخارطة السياسية الفلسطينية، منذ بدء الصحوة الإسلامية في الأراضي المحتلة في أواخر السبعينات وحتى وقتنا الراهن، ولم تكن العلاقة التي تجمعهما على وتيرة واحدة، بل تراوحت بين التنسيق الكامل، والتحالف في بعض الأحيان، والعداء والصراع العنيف في أحيانٍ أخرى (المصري، 2008).

وينظر الباحث إياد البرغوثي إلى أن الحركات الإسلامية المختلفة (حزب التحرير الإسلامي، الإخوان المسلمون، الجهاد الإسلامي)، لا تملك موقفاً موحداً من منظمة التحرير، وذلك لأسباب عقائدية في الأغلب، بما ترتّب على ذلك من آثار سلبية؛ كما أن كون المنظمة تتألف من فصائل مختلفة ذات اتجاهات مختلفة، فجعلت من الصعب على الاتجاهات الإسلامية؛ أن تستخدم نفس المقاييس عند الحكم على المنظمة؛ إلاَّ أن غلبة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) على منظمة التحرير، جعلت العلاقة مع المنظمة تأخذ إجمالاً الشكل الذي تتخذه تلك العلاقة مع حركة فتح (البرغوثي، 1999).

ويرى الباحث ناظم عمر؛ أن هناك تزاحم حدث بين الوطني والإسلامي، لا يمكن فصله عن الصراع الذي كان قائماً بين منظمة التحرير حاملة لواء الوطني، والنظام الأردني الهاشمي الذي كان وما زال متحالفاً مع الإخوان حاملي لواء الإسلام، على تمثيل الشارع الفلسطيني؛ إذ أن قيادة الحركة الإسلامية في الضفة الغربية المتحالفة مع النظام الأردني كانت جزءاً من البنية الرسمية

للنظام، وبقيت مغيبة مقاومة الاحتلال عن أولوياتها (عمر، 2008)، وبذلك شهدت تلك الفترة منافسة وعراك كبير بين تلك الحركات والمنظمة.

وبصفةٍ عامة فإن الجدل السياسي الذي أوقعت الحركات الإسلامية نفسها فيه، في حالة من الشك والتناقض والاتهامات المتبادلة مع فصائل منظمة التحرير؛ كان غايته إثبات أن نهجها هو الذي يمثل المرجعية الأولى للشعب والقضية، إنطلاقاً من أيديولوجيتها العقائدية التي تخدم الدين ونصرته؛ كما أن الإخوان وجّهوا النقد للمنظمة واصفين إياها بعدم خدمة الإسلام، واعترضوا على المبادئ التي تتبناها الفصائل المكونة للمنظمة؛ مؤكدين وفي مناسبات عدة لهم أن الطريق الصحيح هو نبذ الأفكار الهدّامة؛ وأن تعود هذه المنظمات قيادة وقاعدة إلى الله وتوحّد صفوفها تحت راية الإسلام، وتعتمد الحل الإسلامي لقضيتها وتتبناه؛ وأن تقاطع كل محاولات الاستسلام لليهود وتحاربها بكل ما أوتيت من قدرة (أبو عمرو، 1989).

ويبرز إبراهيم أبراش في الوجه الآخر، أهمية ظهور منظمة التحرير التي شكّلت منعطفاً مصيرياً في التاريخ الحديث للشعب الفلسطيني للأسباب التالية (أبراش، 2009):

1. إنها عبرت عن الهوية الوطنية الفلسطينية التي كانت معرّضة للتبديد، وأخرجت الشعب الفلسطيني من حالة اللجوء والوصاية واليأس والإحباط، وجعلت القضية الفلسطينية قضية شعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال.

2. ممارستها الكفاح المسلح في مواجهة العدو، فصفتها التمثيلية للشعب واعتراف العالم بها اُستمدا من حضورها كحركة تحرر وطني، وانطلاقاً من حق الشعوب بتقرير مصيرها الوطني، وكان العمل الفدائي داخل الكيان الصهيوني أو عبر الحدود الأردنية واللبنانية أو خارج فلسطين، هو ما جعل الشعب الفلسطيني يلتف حول فصائل المقاومة وخصوصاً حركة فتح، وبالتالي حول المنظمة عندما سيطرت هذه الفصائل على المنظمة عام 1968، وكان عام 1974 عام الاعتراف بها ممثلاً شرعياً ووحيداً؛ وبالتالي فهو عام ظهور إستراتيجية جديدة توفق ما بين المقاومة والنضال السياسي والدبلوماسي.

3. كانت قوة المنظمة مستمدة بالإضافة إلى ذلك، من حفاظها على استقلالية القرار الوطني في مواجهة كل التحديات الخارجية، وما كانت المنظمة لتستحق صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لو لم تكن تمتلك قراراً مستقلاً، بالرغم من التحديات والمعارك التي خاضتها المنظمة للحفاظ على استقلالية هذا القرار والمزالق الناتجة عن التفسير السيئ والممارسة الخاطئة أحياناً لاستقلالية القرار، إلا أن د. أسامة أبو نحل، لا يرى أن المنظمة

كانت تملك الشخصية المستقلة؛ لأنها وحسب اعتقاده كانت وليدة الواقع العربي بكل تناقضاته وسلبياته (أسامة أبو نحل، تشرين أول (أكتوبر) 2009، اتصال شخصي) وكان من نتائج ذلك تموضع منظمة التحرير (كمراكز، وأجهزة، ومقرات، ومعسكرات، ومخيمات) خارج إقليمها أن تعرضت لضغوط متعددة من أجل الانضباط لسياسية هذه الدولة العربية أو تلك (هلال، 1993).

4. كونها إطاراً جامعاً للكل الفلسطيني ومفتوحاً للفلسطينيين جميعاً: أفراداً وجماعات بغض النظر عن الأيديولوجيات، ففيها تعايشت مختلف الأطياف السياسية: يسارية وقومية وعلمانية وإسلامية ووطنية، مسلمون ومسيحيون ويهود، هذا الانفتاح هو الذي مكّنها من كسب تأييد شعوب العالم بدون حساسيات أيديولوجية.

ويلاحظ أن الحركات الإسلامية وبالتحديد منذ بداية الثمانينات ومن خلال نشاطاتها، عملت على تعزيز مكانتها على حساب القاعدة الجماهيرية لمنظمة التحرير، وقد ساعدها على ذلك القفز خطوتين إلى الأمام حين طُردت المنظمة إبان حرب لبنان عام 1982، والنزاع بين المنظمة والنظام الرسمي في سوريا ، كل ذلك كان من عوامل أدّت إلى إضعافها كثيراً من الناحية السياسية والعسكرية، سيما مع الانخفاض الحادّ في أعمالها المسلحة؛ في مقابل أنه عزّز الفهم داخل صفوف "حركة الإخوان المسلمين"؛ أن نهاية منظمة التحرير قد اقتربت؛ لذلك فقد تبيّن ظاهرياً أن هناك إمكانية لاحتلال موقعاً قيادياً للجماهير الفلسطينية لصالح الحركة الإسلامية.

وما تلى ذلك إلى أن أحدثت الإنتفاضة حراكاً شعبياً وغضباً عارماً داخل الأراضي المحتلة حيث انخرط معظم الشعب الفلسطيني في فعاليات الإنتفاضة وبرامج عملها في مقاومة الإحتلال، بما عكس تحركات سياسية واسعة النطاق مما مكنت المنظمة لإقحام أوسع الميادين السياسية. وبخاصة بعد قرار الأردن في تموز (يوليو) 1988 والقاضي بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية وقطاع غزة (برهم، 2007).

في حين يرى زهير المصري؛ أن نشاط الجماعات الإسلامية كان يتصاعد على الأرض بعد خروج قوات منظمة التحرير من بيروت، وما تبع ذلك من انشقاق في حركة فتح واقتتال فلسطيني فلسطيني وصراع سوري فلسطيني؛ ويضيف المصري: "أن ذلك المنعطف قد فسح مناخاً جيداً لبروز النشاط الإسلامي، والذي بدأ في فترة من الفترات وكأن مشروعه هو البديل العملي للمشروع الوطني المتمثل في منظمة التحرير، وبذلك ازداد تكريس البديل الإسلامي بعد إندلاع الانتفاضة عام 1987، والذي لا زال يطرح نفسه بقوة حتى الآن" (المصري، 2008).

ونلحظ أن الفجوة تعمقت بين تلك الحركات ومنظمة التحرير، في أعقاب التغيير الذي طرأ على مبادئ "**الميثاق الوطني الفلسطيني**"، في طريق التخلّي عنه عملياً، كما كان لصالح مشاريع التسوية وتبنّي خيار حل الدولة فلسطينية على حدود عام 1967، إلى جانب دولة إسرائيل.

وهذا ما جعل الإخوان يعتقدون وقتذاك؛ أن القضية الفلسطينية وصلت إلى ما وصلت إليه من تردٍّ، نتيجة قيام الفصائل الوطنية بالفصل بين عقيدة الشعب الفلسطيني وبين بندقيته؛ موضحين أن الأراضي المحتلة تشهد مزيداً من العمل الجهادي لشباب الحركة الإسلامية على كل المستويات، في حين تشهد الساحة الفلسطينية محلياً وفي الخارج، انحساراً واضحاً للذين باعدوا بين الشعب وفطرته وعقيدته وفصلوا بين ذلك كله وبين البندقية (أبو عمرو، 1989).

كما جوبه التغيير في الميثاق الوطني بالردّ فيما تضمنه "**ميثاق حركة المقاومة الإسلامية**"، الذي احتوى على تجريد المبادئ الوطنية الفلسطينية لمنظمة التحرير، وصهرها داخل المعتقدات والأفكار الإسلامية، وكان لظهور حركة حماس مع اندلاع الانتفاضة عام 1987، كحركةٍ إسلامية تحديداً من نوع آخر، في إيجاد جسم فاعل على الأرض له هياكله وقاعدته الجماهيرية ونشاطه العسكري المعلن، ومنافساً لكيان منظمة التحرير ومكانتها وصلاحيتها الاستثنائية الوطنية؛ ويُرجع محللون وباحثون سياسيون أن خلفية إنشاء القيادة الوطنية الموحدة في كانون ثانٍ (يناير) 1988، كان تحدٍ من معسكر التيار الوطني العلماني على ظهور حركة حماس.

فقد أخذ الإخوان على منظمة التحرير وجود العناصر اليسارية في صفوفها وتشرذمها لعدة فصائل مستقلة تنظيمياً وعسكرياً، وبالتالي من حق الإسلاميين أن يكونوا في تنظيم مستقل، وبما أن فصائل المنظمة غير موحدة فلماذا يطلب من حماس أن تتحد معهم، واعتبروا أن المنظمة ليس إطاراً للوحدة وإنما تكريس للفرقة (البرغوثي، 2003).

وبالرغم من حالة الجدل والفارق الكبير، بين نهج وميثاق الحركات الإسلامية ممثلة لحركة حماس والجهاد الإسلامي وبين المنظمة؛ إلاَّ إن مسالة المطالبة بتفعيل وإعادة بناء المنظمة لتستوعب القوى الفلسطينية غير المنضوية تحتها، أمست اليوم واردة في أجندة هذه الحركات، وظهرت تلك المسألة جليّة في الحوار الذي انعقد في الخرطوم بداية التسعينات، وما وفرته من فرصة لتلك الحركات للمطالبة بالمحاصصة على هياكل المنظمة وحول البرنامج السياسي، وحتى يومنا هذا أصبحت هذه المسألة الحدث الأبرز في الخلاف الفصائلي القائم على الساحة الفلسطينية.

وأخيراً يتضح أن الإختلاف في البرامج السياسية شكل العامل الرئيسي والقاسم الفاصل لتوسيع الهوة والفرقة والتنافس بين الحركات الإسلامية التي تتخذ من الإسلام ومفاهيمه منهجاً وسلوكاً وبين التوجه السياسي لمنظمة التحرير التي أصبحت تتبنى الحلول السلمية والاعتراف بإسرائيل.

3.2.3 إتفاق "أوسلو" ونظامه السياسي الجديد:

لم تُفسح اتفاقية إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو 1993) وتوابعها مجالاً للقوى الإسلامية، لتكون جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني وتشارك في مؤسساته؛ ورغم الانتقادات التي وُجهت ضد هذه الاتفاقية؛ إلاَّ أن كتَّاب كُثر يلحظون أن ثمة تحول مهم وجديد جرى داخل بنية النظام الفلسطيني الجديد، الذي تجسّد في قيام سلطة الحكم الذاتي في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يكن الإسلاميين آنذاك بجاهلين للمنحدر الخطر الذي تهوي إليه القضية الفلسطينية كقضية إسلامية وقومية عربية، ولم يكونوا أيضاً راغبين في الانضواء في النظام السياسي الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية.

ولعلَّ الاختلاف الواضح في الرؤى والبرامج السياسية، لدى حركات الإسلام السياسي (حماس والجهاد الإسلامي) والحركات السياسية الأخرى، مثل: حركة فتح وباقي الفصائل والقوى الوطنية، أوجد ما يسمى بظاهرة الاستقطاب الجماهيري والتعبئة السياسية داخل المجتمع الفلسطيني، وما أفرزته تلك الظاهرة من حالة التفكك الوطني وعدم رضا الأفراد المؤطرين حزبياً للنظام السياسي الجديد، ومن ثمَّ عدم الالتزام بقواعده واحترام مؤسساته.

والملاحظة محل الاعتبار في هذا الخصوص؛ أن الفترة إبان اتفاق أوسلو تخللتها بروز أحزاب سياسية إسلامية أسهمت في تشتيت الفكرة الأساسية، التي كانت تتطلع إليها م.ت.ف ومؤسساتها، وهي ضرورة تعزيز الوعي السياسي الإسلامي لدى جماهير ومثقفي الشعب الفلسطيني، من أجل إحداث مشاركة فاعلة تساهم في بناء أسس الدولة الفلسطينية المنشودة؛ وعلى الرغم من ذلك إلاَّ أن الإسلام لم يكن غائباً عن المجتمع الفلسطيني وحتى عن النظام السياسي الجديد والممارسة السياسية.

وينظر كتّاب سياسيون واجتماعيون إلى أن هذا السبب، الذي دفع النظام الحاكم منذ مجيء السلطة الوطنية إلى أرض الوطن، إلى سياسات قمعية حتى يمرر أهدافه وسياساته والتي تتناقض مع أهداف وسياسات حركات الإسلام السياسي وخصوصاً حركتي: حماس والجهاد الإسلامي، والتي غالباً ما لجأت هي أيضاً إلى ممارسة العنف بأشكاله المختلفة ضد النظام الحاكم؛ لأنه يتناقض مع أهدافها وسياساتها.

ويركّز عياد البطنيجي على عامل التنشئة السياسية لعناصر النظام السياسي الفلسطيني، التي بها أهمية قصوى في تماسك مكونات النظام داخل المجتمع وتعميق الانتماء؛ لأن التكامل بين وحدات النظام مرتبطة بالرضي القيمي، وثمة تباين واختلاف في القيم السياسية في النظام السياسي الفلسطينيين يقسمها البطنيجي إلى (البطنيجي، 2007):

أولاً: القيم السياسية الوطنية التي تتبناها كافة القوى السياسية العلمانية: الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وحركة فتح وباقي الفصائل الوطنية باستثناء الحركات الإسلامية.

ثانياً: القيم السياسية الإسلامية والتي تمثلها حركتي: حماس والجهاد الإسلامي.

ويشير الباحث الاجتماعي الفلسطيني جميل هلال؛ إلى أن النظام السياسي الجديد اختفت عنه منظمات سياسية، شكّلت في الماضي امتداداً لأنظمة عربية، وتراجع تأثير المنظمات اليسارية العلمانية، بينما تنامي في المقابل نفوذ الاتجاه الديني السياسي، وضعف دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وهُمّش إسهام تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في الشتات (هلال، 1998) وفي هذا الصدد يؤكد إبراهيم أبراش: "**أن الميثاق الوطني الفلسطيني أكّد على البعد الديني للصراع، وعلى الانتماء الإسلامي للشعب الفلسطيني، وهكذا الأمر بوثيقة الاستقلال 1988 والقانون الأساسي للسلطة؛ هذا بالإضافة إلى أن قادة منظمة التحرير وحركة فتح لهم خلفية إسلامية، وكان خطابهم وطنياً إسلامياً؛ حيث أن الإسلام والبعد الإسلامي كان حاضراً وموجِهاً لنهجهم وسلوكم السياسي، ولكن ضمن رؤية عقلانية وفي إطار المشروع الوطني**" (أبراش، 2009).

وبالتمعّن فيما سلف من قول أبراش؛ نلحظ مدى النظرة المتأصلة لدور الإسلام على مدار مشروع النضال الفلسطيني التحرري؛ بالرغم من أن ثمة تراجع واضح نلحظه أيضاً في قدرة الحركات الإسلامية (المتبنية لأيديولوجية إسلامية بحتة)، في التأثير على القرار الفلسطيني سيما إبان مخاض اتفاق أوسلو، في مقابل ما كانت تلعبه القوى العلمانية واليسارية من دور ملموس في هذا التأثير؛ حيث أن هذا المنعطف كان للسلطة الفلسطينية دور في صنعه.

ويذكر جورج جقمان؛ أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ومنذ بداية عهد السلطة في مناطق الحكم الذاتي؛ كان حريصاً على أن تبقى الشرعية التاريخية المكتسبة عبر النضال الطويل، هي العامل المحدد لأدوار القوى المختلفة داخل الساحة الفلسطينية، الأمر الذي جعله على سبيل المثال، يحافظ على التركيبة التقليدية للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، من دون أي تغيير يُذكر، وذلك على الرغم من ضمور القاعدة الشعبية لعددٍ من الفصائل الممثلة فيها، ومن أدائها المتواضع في استطلاعات الرأي (جقمان، 2005).

وبالإجمال يمكن القول؛ أن التطورات اللاحقة لم تكن تعي أن مسألة دمج الحركة الإسلامية في نظام سياسي ديمقراطي فلسطيني، تشارك فيه أو تكون معارضة شرعية، هو الطريق الوحيد لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ وبغير ذلك فإن الدول تدفع بنفسها إلى الصراع والحروب الأهلية (الأفندي، 2002)، بينما كانت الحركات الإسلامية تبذل كل الوسع لأجل إثبات اعتدالها ووسطيتها وقابليتها للتفاعل الدولي، على حساب هذا الكيان واستقراره، وتتطلع في ضوء المتغيّرات، إلى صياغة جديدة في بنيتها ومشروعها السياسي، وذلك بوقوفها بمظهر المعارض المناكف ضد كافة الاتفاقيات، وأعلنت عزمها على إسقاطها بكل ما أمكنها.

وبدأ مسلسل عملياتها النوعية يتصاعد ضد دولة الاحتلال الإسرائيلي، وشهدت علاقات هذه الحركات مع السلطة الفلسطينية حينذاك حالات من المد والجزر، وفي ظل وجود السلطة تبنّت تلك الحركات خطاً مخالفاً لحالات الهدنة مع دولة الاحتلال يتمثل في ضرب الأهداف الإسرائيلية، سواء داخل حدود عام 1967 الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي، أم الأراضي المحتلة عام 1948.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن توابع اتفاق أوسلو على الأرض، قد شكلت تحولاً حقيقياً في تاريخ القضية الفلسطينية، وأدخل الحركة الإسلامية طوراً من المحنة والمواجهة الحقيقية، الذي أسفر عن تهميش في بنيتها العسكرية المقاومة، وفقدانها لمعظم إمكاناتها النضالية على الساحة الفلسطينية.

الفصل الرابع

حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين واقع وتحديات

1.4. المبحث الأول: حركة الجهاد الإسلامي النشأة والتطور

2.4. المبحث الثاني: حركة الجهاد الإسلامي والفصائل الفلسطينية الأخرى

3.4. المبحث الثالث: موقف الجهاد الإسلامي من اتفاقيات التسوية

1.4. المبحث الأول: الجهاد الإسلامي في فلسطين النشأة والتطور

1.1.4. أولاً _ الجذور:

يؤمن مؤسسو حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين؛ أن حركتهم تمتد جذورها من عمق التاريخ، منذ انطلاق الثورة الإسلامية الأولى بقيادة الرسول الأعظم "محمد" صلى الله عليه وسلم، وتتلاصق جذورها بكل حركات الثورة والتمرد ضد الظلم والطغيان على مدار التاريخ (نافذ عزام، آب (أغسطس) 2009، اتصال شخصي)، لا سيما الحركات الجهادية ضد الاستعمار الغربي في الوطن العربي والإسلامي، أمثال: حركات عبد القادر الجزائري وعمر المختار ويوسف العظمة وعبد الكريم الخطابي وعز الدين القسّام، مستفيدة من جذورها الفكرية برواد حركة التجديد الإسلامي أمثال: جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وحسن البنا وسيد قطب ومالك بن نبي وأبي الأعلى المودودي ومحمد باقر الصدر وعلي شريعتي وغيرهم.

يقول إبراهيم النجار القيادي في "الجهاد الإسلامي"؛ أن تنظيم الجهاد الإسلامي انطلق من الجذور التاريخية للأمة ديناً وحضارةً؛ ويضيف: "**كان على الإسلام أن يقود حركة التحرر الفلسطيني من الإستعمار الصهيوني في فلسطين والعالم العربي؛ لأنه بدون الإسلام ستبقى الأمة العربية تابعة للغرب الاستعماري بأشكاله المختلفة**" (إبراهيم النجار، آذار (مارس) 2009، اتصال شخصي).

والحركة ترى أن لها تاريخ وسبق في العمل الإسلامي في فلسطين، لمناهضة الاحتلال الصهيوني، وقواعد تعليم ودعوة وجهاد ومقاومة وحركة سياسية راشدة تحمل الإسلام منهج حياة؛ وتدعو له على أنه منهج ثوري يرفض الظلم ويقاوم المستبدين، وبما يشكّله من عقيدة الأمة وهو الأقدر على إعادة صياغة ثقافتها ومنهجها، وفق أسس عقيدتها والتصدي للمؤامرات التي تحاك بالقضية الفلسطينية وللهجمة الغربية، كانت تهدف إلى إبعاد الأمة وتشكيكها في دينها وتاريخها (نافذ عزام، آب (أغسطس) 2009، اتصال شخصي).

ويرى محللون أن عدة معطيات قطرية وإقليمية ساهمت في صياغة طروحات حركة جهاد الإسلامي التأسيسية والتي تصدرتها الرؤية الثورية للحركة، وكانت "الجهاد الإسلامي" منذ تأسيسها تدعو إلى ضرورة أن تعود الحركة الإسلامية إلى وصل ما انقطع من مسيرتها الجهادية في الساحة الفلسطينية.

وفي الحديث عن يوم الانطلاقة الخاص بحركة الجهاد الإسلامي؛ فإن الحركة كما ورد على لسان أحد قياديها، ليس لها يوم انطلاقة على خلاف باقي الفصائل الفلسطينية الأخرى؛ لأنها تعتبر أن يوم انطلاقتها هو يوم انطلاقة الدين الإسلامي على الأرض، وما حركة الجهاد الإسلامي إلاَّ مجرد منعشة للفكر الإسلامي الجهادي في فلسطين، والذي كان قبل ذلك غير موجود بسبب سيطرة النظام العلماني والشيوعي (داود شهاب، أيلول (سبتمبر) 2000، اتصال شخصي).

2.1.4. ثانياً – دوافع النشأة:

يقول عبد الله الشامي، القيادي في الحركة؛ أن البدايات الأولى لبزوغ عمل حركته في الساحة الفلسطينية، إلى فترة منتصف السبعينات من القرن الماضي، عندما نظر الطلاب الفلسطينيين الدارسين في الجامعات المصرية "الشباب الإسلامي الفلسطيني"، إلى الافتقار لدور الحركة الإسلامية في فلسطين لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، في الوقت الذي كانت تعج فيه الساحة الفلسطينية بالألوان والمسميات الوطنية والعلمانية، والتي كان بعضها يجاهر بعدائه للإسلام ويضعه في قفص الاتهام بسبب هزالة المنتسبين إليه (عبد الله الشامي، أيلول (سبتمبر) 2000، اتصال شخصي)، وبالتالي تعاهد هؤلاء الشباب المسلم بقيادة المؤسس الأول للحركة الدكتور فتحي الشقاقي، على تشكيل ما سُمي فيما بعد بـ "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين"؛ في إشارة إلى أن القضية الفلسطينية كانت سبباً لتجديد الفكر الإسلامي والجذور التي نمت منها شجرة الجهاد؛ ويرى قادة تلك الحركة أن مع تلك البدايات للنشأة، عمدت بعض الحركات آنذاك التي كانت متواجدة على الأرض؛ بعد أن استشعرت الخطر على وجودها بوضع العقبات في طريق الحركة، في محاولة لعرقلة جهدها وجهادها.

نستطيع القول أن البذرة الأولى لبزوغ تجمع مؤسسي "الجهاد الإسلامي" قد زُرعت في جمهورية مصر العربية، بعدما تكونت نواة طلابية عادت بطلائعها إلى قطاع غزة عام 1980، ممثلة بمجموعة من الشباب المسلم الذين قاموا بتحويل الأفكار التي آمنوا بها إلى واقع حركي على الأرض، وباشروا نشاطاً شعبياً منقطع النظير مركّزين فيه على الانتشار الفكري والسياسي، مستندين في ذلك على آليات دعوية مختلفة في كافة الساحات والميادين خاصة في المساجد والجامعات (عبد الله الشامي، أيلول (سبتمبر) 2000، اتصال شخصي).

وفي هذا المنعطف الذي شهد النواة الأولى لتأسيس الجهاد الإسلامي، أصدرت الحركة مجلة (النور) من مدينة القدس استمرت لمدة عام، وساهم المؤسس فتحي الشقاقي بالكتابة في مجلة (المختار الإسلامي)، وأصدر كتابه (الخميني: الحل الإسلامي والبديل)، إضافة إلى إصدار

نشرات وبيانات وكتيبات بصورة مكثفة، وإعادة طبع وتوزيع العديد من الكتب في الجامعات والمساجد والشوارع، تركّز على نشر الوعي الفكري والسياسي حول القضية الفلسطينية ومستقبلها وصراع الأيديولوجيات حولها، بهدف تكريس الوعي بين الشباب الفلسطيني، وحُكم على فتحي الشقاقي بالسجن لمدة 11 شهراً، بعد التحقيق معه بقضية عُرفت باسم (الطليعة الإسلامية) بسبب نشاطه الإسلامي والسياسي، وأشرف الشقاقي على توعية وتثقيف النواة الأولى للجهاد الإسلامي، من الطلبة الفلسطينيين في مصر حتى عاد إلى فلسطين عام 1981، لتبدأ مرحلة جديدة من نشأة حركة الجهاد الإسلامي (محسن الخزندار، شباط (فبراير) 2009، اتصال شخصي).

وبادرت الحركة في دورها هذا خلال الفترة الممتدة منذ إعلان قيامها فى أوائل عام 1981 وحتى عام 1986، من خلال العديد من الفعاليات عبر توزيع البيانات والدعوة إلى مهرجانات إسلامية، وتظاهرات في المدن، وندوات جماهيرية لإيضاح معنى الجهاد، وليس التعريف بالحركة كتنظيم إسلامي، وعلى صعيد الجامعات برز دور الطلاب بشكل خاص حيث تمَّ نهاية عام 1981 تشكيل كتلة (الإسلاميين المستقلين) في الجامعة الإسلامية بغزة كممثلة للتيار الجهادي، سرعان ما امتدت إلى مختلف المدن والقرى والمخيمات (داود شهاب، أيلول (سبتمبر) 2009، اتصال شخصي).

وبعد تشكل تنظيم الجهاد الإسلامي والإعلان عنه رسمياً في أواخر عام 1980 وبدايات عام 1981، بدأ نشاطها بعد ذلك في خطين أساسيين، **الأول:** تمثّل في عملية الانتشار وبناء القواعد داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وامتد حتى عام 1986، **والمرحلة الثانية:** التي امتدت من ذلك التاريخ وحتى مرحلة الجهاد المسلح، التي تراوحت ما بين الصعود والهبوط متأثرة بالتطورات الإقليمية والدولية والفلسطينية، التي بدأت مع مطلع تسعينيات القرن العشرين (عسيلة، 2009).

وقد ارتبط تاريخ الحركة وفكرها ومسلمات ميثاقها، نجده بشكل وثيق بحكايات شخصية مؤسسها وأمينها العام الأول المفكر فتحي الشقاقي، الذي كان ينتمي الى جماعة الإخوان المسلمين، وتركها فيما بعد.

حيث اعتبرت الجهاد الإسلامي نفسها قوة تجديد داخل الفكر الاسلامي وداخل الحركة الاسلامية على مستوى الفكرة والمنهج والتنظيم، وعلى مستوى الأداء داخل فلسطين، كما تعتبر نفسها جزءاً من الحركة الإسلامية الثورية الجماهيرية المجاهدة المستقلة (عودة، 1987).

ويعلل إبراهيم النجار القيادي في الحركة؛ أن الجهاد الإسلامي نشأ بعد فشل الأنظمة العلمانية في إعادة وحدة الأمة، وفشلها في حماية مقدرات شعوب الأمة العربية من نهب الإستعمار، وفشلها

في تحرر الأمة العربية من ربقة الإستعمار والانقياد إلى مصالح الاستعمار (إبراهيم النجار، آذار (مارس) 2009، اتصال شخصي).

ويلحظ رمضان شلّح القيادي في الجهاد الإسلامي؛ أن دوافع النشأة والتكوين لحركته نبعت من رافدين: (شلّح، 2007)

> **الرافد الأول:** يتعلق بواقع الحركة الإسلامية، التي نحن جزء منها، وإهمالها للمسألة الفلسطينية في بعدها الكفاحي، وطرح أولويات بديلة عن الجهاد والمقاومة، فكان الجهاد في نظرنا هو الفريضة الغائبة عن فلسطين والتي تبحث عمن يستحضرها. أما **الرافد الثاني:** واقع الحركة الوطنية بقيادة منظمة التحرير بفصائلها العلمانية، التي مارست الكفاح المسلح وأغلقت بل غيبت دور الإسلام في الصراع مع المشروع الصهيوني؛ أي أننا كنا أمام إسلاميين يرفعون راية الإسلام بلا فلسطين كقضية كفاحية وبلا جهاد أو مقاومة، بغض النظر عن السبب، ووطنيين يرفعون راية فلسطين والكفاح المسلح بلا عقيدة أو هوية إسلامية تحمي فلسطين القضية والكفاح من التفريط والتنازل، الأمر الذي وقعت فيه منظمة التحرير فيما بعد.

وتُلمّح الحركة وحسب أقوال مؤسسيها؛ أن من بين مبررات نشأتها وجود نقاط ضعف في المشروع الوطني الفلسطيني، تتركز حول الأيديولوجية السياسية الوطنية التي استبعدت الإسلام من محتواها الفكري، ووجود نقاط ضعف في الحركة الإسلامية التقليدية، التي غيّبت فلسطين عن برامجها، واستبعدت الكفاح المسلح عشرات السنين من واقعها.

وتنظر الحركة إلى انطلاقتها وكما يورد مؤسسها وأمينها العام السابق فتحي الشقاقي؛ بأنها تأثّرت كثيراً بالثورة الإسلامية التي اندلعت في إيران عام 1979 (صالح النعامي، تموز (يوليـــو) 2009، اتصال شخصي) وتأكيداً على ذلك؛ يقول خالد الحروب اهتم قادة تنظيمات الجهاد الناشئة في أوائل الثمانينات بمسائل الفكر والتنظير، وتأثر بعضها، ولا سيما في أثناء فترة الدراسة في مصر، بفكر تنظيمات الجهات والجماعات الإسلامية المصرية وأساليبها، وأنشدت أكثر إلى الثورة الإســـلامية، التي قامت في إيران في أواخر السبعينات وأسقطت الشاه عبر تحريك الجماهير. وقد كتب الراحل فتحي الشقاقي احد مؤسسي الجهاد الإسلامي عن الثورة الإيرانية، مـــستلهما تجربتهـــا ومقترحـــاً تطبيقها فلسطينياً. (الحروب، 2006).

وتعليقاً على ما سبق؛ يمكننا التأكيد على أنه لا يمكن تجاهل الظروف الإقليمية والدولية والمحلية في نشأة تنظيم الجهاد الإسلامي؛ بحيث يمكن اعتبار أن نشأة الحركة جاء كرد فعل على تطورات محددة بدأت بهزيمة حزيران (يونيه) 1967، ثمَّ التحولات التي جرت داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، مروراً ببدء مسيرة التسوية مع زيارة

الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1977، وانتهاءً بنجاح ثورة آية الله الخميني في إيران بالإطاحة بعرش الشاه وإقامة نظام إسلامي، لأول مرة بعد تفكيك الخلافة الإسلامية في تركيا عام 1924 (عسيلة، 2005).

ويذكر علي بدوان أن من بين قادة الحركة؛ من يرون أن نشأة حركتهم ليست منشقة عن الإخوان المسلمين، بل كانت نتيجة تعايش بعض قادتها تجربة الإخوان المسلمين، وكان من دوافع نشأتها وتكوينها إهمال الحركة الإسلامية للمسألة الفلسطينية، ناهيك عن واقع الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث باتت هذه الحركة قوة رئيسية في إطار الإسلام السياسي الفلسطيني والمشهد السياسي الفلسطيني بشكلٍ عام (بدوان، 2008)؛ وهذا ما يلفت إلى أن عدد من أعضاء وقادة "الجهاد الإسلامي" تشكّلوا من بين صفوف الإخوان المسلمين، كما جاء عدد آخر من تنظيمات سياسية وفدائية سابقة، وقد جرى استقطاب مثل هؤلاء داخل السجون الإسرائيلية.

ويورد زياد أبو عمرو في كتابه عن الحركات الإسلامية؛ أن الجهاد الإسلامي تؤمن بالكفاح المسلح كإستراتيجية للعمل السياسي، ولا تتمسّك الحركة بمبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية على المجتمع قبل قيام الدولة الإسلامية في فلسطين، بعكس الموقف المعاكس لنظر جماعة الإخوان المسلمين، الذين يعتقدون بوجوب قيام دولة إسلامية قبل تحرير فلسطين وكمقدمة لتحريرها (أبو عمرو، 1989).

3.1.4. روايات متعددة حول نشأة الحركة:

تكشف مصادر منشورة وجود بعض المجموعات منها كانت سبباً في تشكّل نشأة حركة الجهاد الإسلامي، وتظهر من بينها تلك التي أنشأها فتحي الشقاقي وكان لها تقريباً نفس التوجهات السياسية والجهادية، ومجموعة أخرى تعود أصول تكوينها إلى عناصر من حركة فتح تحت مسمى "سرايا الجهاد الإسلامي"، تمركزت أساساً في قلعة الشقيف في جنوب لبنان، وتميّزت بخبرتها وتكوينها العسكري، وأدّت النقاشات داخلها إلى التحول من الخط اليساري الاشتراكي إلى تبني الخط الإسلامي، وبرز في توجيهها المفكر الفلسطيني المعروف منير شفيق، وفي قيادتها العسكرية أبو حسن قاسم "محمد بحيص"، وحمدي "محمد التميمي"؛ وهي التي يعتقد أنها نفذت أشهر عمليات الجهاد الإسلامي في الثمانينيات، وهي عملية باب المغاربة في 16 تشرين أول (أكتوبر) 1986، والتي أدّت إلى إيقاع ثمانين إصابة بين قتيل وجريح من لواء "غفعاتي" العسكري الإسرائيلي (المركز الفلسطيني للإعلام، 2008).

وترى تلك المصادر أن هذه المجموعة تأثّرت كثيراً باستشهاد أبو حسن قاسم وحمدي في قبرص، في عملية نفذتها المخابرات الإسرائيلية في 14 شباط (فبراير) 1988، حيث فقدت العديد من خيوطها المرتبطة بالقائدين؛ إلى أن انضم بعض عناصرها إلى جسم المجموعة الأكبر (الشقاقي)، بينما جمّدت عناصر أخرى عملها؛ ويرجح العديد أن تكون مجموعة الشيخ التميمي، وهو أحد رؤساء الجهاد الإسلامي في الأردن (البرغوثي، 1990)، بينما يرى ناظم عمر وحسب اعتقاده؛ أن علاقة التميمي بحركة الجهاد الإسلامي لا تتجاوز التسمية، كون كل القيادات الإسلامية التي تؤمن بالمقاومة المسلحة تتحدث عن الجهاد، بحيث أصبح من الصعب الفصل بين حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وعملية الجهاد التي يدعو إليها الإسلام والمسلمون (عمر، 2008).

حيث تكشف بعض الكتابات؛ أنه كثيراً ما تمَّ الخلط بين "حركة الجهاد الإسلامي" وتنظيم "سرايا الجهاد الإسلامي" في فلسطين، الذي تمَّ إنشاؤه داخل حركة "فتح" كإطار جهادي جامع للقوى الفلسطينية؛ يُراد منه أن يكون إطاراً جامعاً للعمل المسلح، وتبني العمليات الجهادية، بدل قيام التنظيمات المختلفة، ويتبنى العمليات المسلحة بشكل متنافس، حيث هذا التنظيم يختلف عن حركة الجهاد في فلسطين، ولا يمت لها بصلة؛ وغالباً ما تمَّ الخلط بين التنظيمين على أنهما تنظيم واحد (شفيق، 1994).

ويورد كتاب "حركة الجهاد الإسلامي والانتفاضة الصادر من عمّان"؛ أن هناك مجموعة أسسها الشيخ إبراهيم سربل الذي أعطى هو ومن معه البيعة للشيخ أسعد بيوض التميمي، وعُرفت بالجهاد الإسلامي؛ وأن هذه المجموعة فضّلت فيما بعد الانسحاب من الوحدة مع الشقاقي ورفاقه، كما حدث داخل هذه المجموعة خلاف، أدّى لانقسامها إلى مجموعتين واحدة تتبع الشيخ أسعد (الجهاد الإسلامي – بيت المقدس)، وأخرى تتبع إبراهيم سربل (الجهاد الإسلامي – كتائب الأقصى)، حيث انفصلتا فيما بعد عن مجموعة الشقاقي التي تعتبر الآن الجهة الأقوى تنظيمياً وعسكرياً وشعبياً بين مجموعات الجهاد الإسلامي (سربل، 1990) .

ويتبع الكتاب أن أولى عمليات مجموعة إبراهيم سربل الجهادية، تعود إلى شهر آذار (مارس) 1982، لكن أمرها كُشف واعتُقل أفرادها في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1983، ثمَّ خرجوا في عملية تبادل الأسرى عام 1985، حيث عادوا لممارسة العمل العسكري (سربل، 1990).

ولعلَّ ما يميّز معظم المجموعات سالفة الذكر، قربها من فكر الجهاد الإسلامي كالجماعة الإسلامية بقيادة جبر عمّار، وسرايا المقاومة بقيادة منير شفيق، وكتيبة الجرمق بقيادة حمدي التميمي ومروان الكيّالى؛ وهذا ما يُستدل من رواية تشير إلى أن تأسيس حركة الجهاد الإسلامي كان عبر طريقين، **الأول:** مدني وذلك بواسطة الطلبة الفلسطينيين الذين يدرسون في مصر، كان

على رأسهم فتحي الشقاقي، **والثاني:** عسكري بواسطة أفراد قوات التحرير الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير، التي تمَّ تشكيلها مع تشكيل المنظمة عام 1964، وقامت بعمليات نوعية ضد الإحتلال الصهيوني، وتمكّنت اسرائيل من القضاء عليها عام 1971، وزج معظم أعضاءها في السجون؛ وخلال تجمعهم في داخل السجون استطاعوا أن يؤسسوا قاعدة تنظيم الجهاد، وكان من أهم عناصر تلك القوات الشيخ جبر عمّار النقيب السابق في قوات جيش التحرير (عمر، 2008).

ويسجّل محسن الخزندار، جماعات كثيرة حملت اسم الجهاد الإسلامي غير التي قادها الـدكتور فتحي الشقاقي، التي هي معروفة الآن بينما تلاشت الأخرى وهي (محـسن الخزنـدار، شـباط (فبراير) 2009، اتصال شخصي):

1. حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين – بيت المقدس بزعامة أسعد بيوض التميمي، انتهت حركته بوفاته، وكانت دعوتها جهادية وهي مؤيدة للرئيس ياسر عرفات.

2. حركة الجهاد الإسلامي "كتائب الأقصى"، التي قام بتأسيسها فايز الأسود، وعامر الخطيب، وتتبنى الخط الإسلامي الوطني (برهم، 2007)، الذي بدأ انشقاقه عام 1992، عندما كان مديراً لمكتب الجهاد الإسلامي في السودان، وهي عضو في منظمة التحرير الفلسطينية.

3. وسرايا الجهاد في أواسط السبعينات في أراضي عام 1948، والتي كانت تتبع الحركة الإسلامية.

4. وحركة تزعّمها أبو الحسن عطا الله، ثمَّ انضمت إلى حزب الله – فلسطين بزعامة أحمد مهنا.

5. وحركة عزلت فايز الأسود (المنشق) بزعامة حسين عنبر وكان مقرها الجزائر.

6. وحركة الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين بقيادة محمد أبو سمرة.

7. و"أسرة الجهاد" كان اسم المجموعة التي عملت في أراضي عام 1948، وكان أفرادها من الإخوان المسلمين نشأت في عام 1979، اجتهدوا في الخروج عن النهج التقليدي للإخوان، فحملوا السلاح لمقاومة المحتل؛ ثمَّ ما لبثوا أن تراجعوا وعادوا إلى نهج الإخوان التقليدي في بناء الفرد أولاً (البرغوثي، 1990).

وإجمالاً يمكن التأكيد على أن فريضة الجهاد في أرض فلسطين التي دعا إليها الإسلام، جعلت العديد من تلك الحركات؛ أن تنبثق مسمياتها من إطار عملها الجهادي المسلح ضد الإحتلال، وما أفرزته من تضارب الأسماء وتشابهها في أغلب الأحيان؛ حيث نجد أنه قد انبثق من هذه المسميات والتوجهات كل من: حركة الجهاد الإسلامي – في فلسطين، "فتحي الشقاقي – رمضان شلّح" وهي الحركة موضوع دراسة الباحثة، وحركة الجهاد الإسلامي – بيت المقدس، وحركة الجهاد الإسلامي – سرايا القدس، وحركة الجهاد الإسلامي – كتائب الأقصى (حمامي، 2004)، وغيرها من مسميات سابقة الذكر.

4.1.4. أهــداف حركة الجهاد الإسلامي :

تنطلق الحركة في عملها الجهادي من خلال مجموعة الأهداف التي ترسم طريقهــا، كحركــة إسلامية في فلسطين، ومن هذه الأهداف، مهمتها في تحرير كامــل فلــسطين، وتــصفية الكيــان الصهيوني، وإقامة حكم الإسلام على أرض فلسطين، والذي يكفل تحقيق العدل والحرية والمــساواة والشورى، والعمل على تعبئة الجماهير الفلسطينية، وإعدادها إعداداً جهادياً: عسكرياً وسياسياً بكل الوسائل التربوية والتثقيفية والتنظيمية الممكنة، لتأهيلها للقيام بواجبها الجهادي تجاه فلسطين (نافــذ عزام، آب (أغسطس) 2009، اتصال شخصي).

واستنهاض وحشد جماهير الأمة الإسلامية في كل مكان، وحثّها على القيام بدورها التاريخي لخوض المعركة الفاصلة مع الكيان الصهيوني (علاونة، 2007)، إلى جانب العمل على توحيد الجهود الإسلامية الملتزمة باتجاه فلسطين، وتوطيد العلاقة مع الحركات الإسلامية والتحررية الصديقة في كافة أنحاء العالم.

كما تتطلع ضمن أهدافها إلى الدعوة إلى الإسلام بعقيدته وشريعته وآدابه، وإبلاغ تعاليمه نقية شاملة لقطاعات الشعب المختلفة، وإحياء رسالته الحضارية للأمة والإنسانية، وإقامة شرع الله في الأرض عن طريق الخلافة الإسلامية بعد تحرير فلسطين.

المبادئ التي تحتكم إليها الحركة في قواعدها التنظيمية وأسلوب عملها السياسي والعسكري (علاونة، 2007):

1. تلتزم حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بالإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة، وكأداة لتحليل وفهم طبيعة الصراع الذي تخوضه الأمة الإسلامية ضد أعدائها، وكمرجع أساسي في صياغة برنامج العمل الإسلامي للتعبئة والمواجهة.

2. فلسطين – من النهر إلى البحر – أرض إسلامية عربية يُحرَّم شرعاً التفريط في أي شبر منها، والكيان الصهيوني وجوده باطل، يُحرَّم شرعاً الاعتراف به على أي جزء منها.

3. يمثّل الكيان الصهيوني رأس الحربة للمشروع الاستعماري الغربي المعاصر في معركته الحضارية الشاملة ضد الأمة الإسلامية، واستمرار وجود هذا الكيان على أرض فلسطين وفي القلب من الوطن الإسلامي، يعني استمرار وهيمنة واقع التجزئة والتبعية والتخلف، الذي فرضته قوى التحدي الغربي الحديث على الأمة الإسلامية.

4. وحدة القوى الإسلامية الوطنية على الساحة الفلسطينية، واللقاء في ساحة المعركة، شرط أساسي لاستمرار وصلابة مشروع الأمة الجهادي ضد العدو الصهيوني.

5. لفلسطين من الخصوصية المؤيدة بالبراهين القرآنية والتاريخية والواقعية، ما يجعلها القضية المركزية للأمة الإسلامية التي عليها تحرير فلسطين، ومواجهتها للكيان الصهيوني، لتؤكد وحدتها وانطلاقتها نحو النهضة.

6. الجماهير الإسلامية والعربية هي العمق الحقيقي للشعب الفلسطيني في جهاده ضد الكيان الصهيوني، ومعركة تحرير فلسطين وتطهير كامل ترابها ومقدساتها هي معركة الأمة الإسلامية بأسرها؛ ويجب أن تسهم فيها بكامل إمكاناتها وطاقاتها المادية والمعنوية، والشعب الفلسطيني والمجاهدون على طريق فلسطين هم طليعة الأمة في معركة التحرير، وعليهم يقع العبء الأكبر في الإبقاء على الصراع مستمراً، حتى تنهض الأمة كلها للقيام بدورها التاريخي في خوض المعركة الشاملة والفاصلة على أرض فلسطين.

7. كافة مشاريع التسوية التي تقر الاعتراف بالوجود الصهيوني في فلسطين أو التنازل عن أي حق من حقوق الأمة فيها، باطلة ومرفوضة.

1.1.4. وسائل الحركة لتحقيق أهدافها:

تضع حركة "الجهاد الإسلامي"، بين أعينها العديد من الوسائل بغية تحقيق أهدافها التي وُجدت لأجلها، وتأتي ممارسة الجهاد المسلح ضد أهداف ومصالح العدو الصهيوني في مقدمة هذه الوسائل (علاونة، 2007)، كما تنظر إلى إعداد وتنظيم الجماهير واستقطابها لصفوف الحركة، وتأهيلها شاملاً وفق منهج مستمد من القرآن والسنة، وتراث الأمة الصالح.

والعمل على مد أسباب الاتصال والتعاون مع الحركات والمنظمات الإسلامية والشعبية، والقوى التحررية في العالم لدعم الجهاد ضد الكيان الصهيوني، ومناهضة النفوذ الصهيوني العالمي، إلى جانب السعي للقاء قوى الشعوب الإسلامية والوطنية العاملة على أرض المعركة ضد الكيان الصهيوني، على أرضية عدم الاعتراف بهذا الكيان، وبناء التشكيلات والمنظمات والمؤسسات الشعبية اللازمة لنهوض العمل الإسلامي والثوري (داود شهاب، أيلول (سبتمبر) 2000، اتصال شخصي).

ومن بين الوسائل الأخرى للحركة، اتخاذ كافة الوسائل التعليمية والتنظيمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والسياسية والعسكرية، مما يبيح الشرع، وتنضجه التجربة من أجل تحقيق أهدف الحركة، واستخدام كل طرائق التأثير والتبليغ المتاحة والمناسبة من وسائل الاتصال المعروفة والمستجدة، وانتهاج مؤسسات الحركة وتنظيماتها من أساليب الدراسة والتخطيط والبرمجة والتقويم والمراقبة، بما يكفل استقرار الحركة وتقدمها (إبراهيم النجار، آذار (مارس) 2009، اتصال شخصي).

2.1.4. الاستقطاب والعمل والخيري لـحركة" الجهاد الإسلامي":

يُذكر أن فترة أوائل الثمانينات وبعد عودة فتحي الشقاقي وعدد من إخوانه إلى فلسطين، تمَّ بناء القاعدة التنظيمية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وبدأ التنظيم في خوض غمار الاستقطاب والتعبئة الشعبية والسياسية في الشارع الفلسطيني، بجانب الجهاد المسلح ضد العدو الصهيوني، كحل وحيد لتحرير فلسطين (داود شهاب، أيلول (سبتمبر) 2000، اتصال شخصي).

وتؤمن حركة الجهاد كغيرها من الحركات المقاومة الفلسطينية؛ أن العمل الجهادي المقاوم ضد قوات وكيان الاحتلال، وإيقاع الخسائر الفادحة في صفوف المحتلين يشكّل أملاً للجميع، وعامل استقطاب لجهودها وطاقاتها، وبؤرة تركيز لأهدافها وسياساتها، مما يجعل العمل

العسكري المسلح أولوية متميزة، كونه يحظى باهتمام كبير في أوساط الجماهير الفلسطينية المتعطشة للثأر والانتقام من المحتلين (عامر وبسيسو، 2004).

ورغم ما اتصفت به حركة الجهاد الإسلامي؛ من أنها حركة مجاهدة تعطي معظم أولوياتها للعمل الجهادي المقاوم في فلسطين؛ إلاَّ أنها اعتبرت نفسها منذ البداية حركة جماهيرية تعمل إلى مساعدة الناس وخدمتهم بكل ما أمكنها من وسائل، كإقامة مؤسسات تعليمية مثل رياض الأطفال والإشراف على العديد من البرامج التعليمية المساعدة لطلاب المدارس بمراحلها المختلفة، وإقامة العيادات الطبية، وإنشاء فروع لمؤسسات خيرية تعتني بالفقراء والمعوزين وبأسر الشهداء وفق الإمكانات المحدودة للحركة، إلى جانب البرنامج الدعوية لها من إقامة مراكز التحفيظ للقرآن الكريم، وإعداد الخطباء والوعّاظ، والذي يهدف إلى الدعوة لله عز وجل بالحكمة والموعظة الحسنة (عبد الله الشامي، أيلول (سبتمبر) 2000، اتصال شخصي)

وحاولت الحركة استغلال المناسبات الدينية والوطنية لتعبئة وإثارة الجماهير، من بينها إخراج الجماهير الفلسطينية في العديد من المناطق لصلاة العيد في العراء، تعبيراً عن التحدي للاحتلال (محسن الخزندار، شباط (فبراير) 2009، اتصال شخصي).

ويُلفت كمال علاونة أن الجهاد الإسلامي ظهرت كنواة نشطة في مسجد الشيخ عز الدين القسّام في بيت لاهيا بقطاع غزة، عبر الخطابات التي كان يلقيها الشيخ عبد العزيز عودة (الذي وصفه بالزعيم الروحي للحركة)، بمشاركة أعضاء الحركة في قطاع غزة، وقد فرضت قوات الاحتلال الإقامة الجبرية على الشيخ عبد العزيز عودة بتهمة التحريض على هبّة المسجد الأقصى عام 1982 (علاونة، 2007).

وركّزت أيضاَ حركة الجهاد منذ بداياتها على الأوساط الطلابية في الجامعات والمعاهد، وفي نهاية عام 1981 تمَّ تشكيل كتلة (الإسلاميين المستقلين) الطلابية في الجامعة الإسلامية بغزة، حيث شاركت هذه الكتلة لأول مرة في انتخابات الجامعة الإسلامية بغزة في العام الجامعي 1981-1982، فحصلت على 16.5 % في الانتخابات الطلابية الجامعية.

وفي ظل تعاظم العمل التعبوي كانت السجون الإسرائيلية تلعب دوراً هاماً في استقطاب الأتباع للجهاد الإسلامي، وقد سهّل مثل هذا الأمر وجود عدد من قادة الجهاد الإسلامي داخل هذه السجون، حيث قاموا بأنفسهم بالعمل على تجنيد أعضاء جدد من بين السجناء الوطنيين إلى صفوف حركتهم، الأمر الذي كان سبباً في قيام إدارة السجون الإسرائيلية بإبعاد قادة الجهاد الإسلامي إلى الخارج بدلاً من زجّهم في السجون؛ بعد أن رأت الآثار المترتبة على وجود هؤلاء القادة في السجون.

وقامت حركة الجهاد عبر علاقتها مع ما عُرف بـــ (الجماعة الإسلامية) ، بالعمل على إيصال مجلة "الطليعة" الإسلامية التي كانت تصدرها ، ونشرات الحركة المختلفة للتنظير لأفكار الحركة للأسرى داخل السجون الإسرائيلية.

3.1.4. انطلاق العمل المسلح:

ولم تقتصر حركة الجهاد الإسلامي منذ بدايات تكوينها على صعيد التعبئة والتحريض ضد الاحتلال عبر التظاهرات والبيانات، بل بادرت بالقيام ببعض العمليات العسكرية من الداخل بغية إشعال حركة شعبية تنهي الجمود المخيّم على الأراضي المحتلة، تزامناً مع شروعها في إنشاء خلاياها التنظيمية والعسكرية واشتهرت الجهاد كذلك بحرب السكاكين.

وعمل فتحي الشقاقي على أن يكون لحركته جناح عسكري يقوم بمهمة الجهاد ومهاجمة الاحتلال، وتشكّل فيما بعد باسم "سرايا الجهاد الإسلامي"؛ استطاع أن يقوم بعمليات جهادية عسكرية في مطلع الثمانينات تمثلت في إلقاء قنابل على آليات ودوريات جيش الاحتلال وإطلاق نار بالأسلحة الرشاشة على جنوده, ثمَّ تغير الاسم في انتفاضة عام 1987 إلى اسم القوى الإسلامية المجاهدة "قسم"، وقد نفّذت أهم العمليات التفجيرية داخل البلدات الإسرائيلية وعلى رأسها عملية "بيت ليد" الشهيرة، وبعد ذلك تشكّل جناحاً عسكرياً جديداً سُمي "سرايا القدس".

وتزعم أدبيات الحركة أن الطلقة الأولى لتفجر العمل الجهادي المسلح مع الاحتلال، كانت الطلقة الأولى باغتيال طالب المدرسة اليهودية "أهرون غروسي" في آب (أغسطس) 1983، ونتيجة لتلك الحادثة قامت قوات الاحتلال في العام نفسه بحملة اعتقالات واسعة لأبناء الحركة، ليكونوا أول تجمع إسلامي يعتقل داخل السجون الإسرائيلية بعد العام 1967، في الوقت الذي لم يكن هناك أي تنظيم إسلامي يقاوم الإحتلال بشكل مباشر، وبعد ذلك تواصل العمل العسكري المقاوم عبر عدة عمليات بدأت في الأعوام 1983، 1984، 1985، كان على رأسها عملية باب المغاربة في القدس ضد "لواء جعفاتي" الإسرائيلي في 15 تشرين أول (أكتوبر) 1986. وسجّل عام 1987 عملية هروب مجاهدي الجهاد الإسلامي من سجن غزة المركزي. (إبراهيم النجار، آذار (مارس) 2009، اتصال شخصي).

وتتبعاً لسلسلة عمليات جهادية أخرى سجّلتها نضالات الحركة، كانت عملية اغتيال "رون تال" قائد الشرطة العسكرية الإسرائيلية في غزة، كما وتحسب الحركة لها مرحلة جهادية شكّلت منعطفاً تاريخياً في مسيرة الجهاد والمقاومة، تمثّلت في عملية الشجاعيّة في 6 تشرين أول (أكتوبر) 1987.

وبانطلاق انتفاضة 1987 تُوج العمل الجهادي على مستوى جماهيري واسع في الأراضي المحتلة، وخلال تلك الفترة شكّلت الحركة تيار جهادي خاض المواجهة والصدام عبر المساجد والجامعات والشوارع، وتنسب الحركة لنفسها إشعال فتيل الإنتفاضة الأولى، حيث أقدم الاحتلال في الأول من آب (أغسطس) 1988 على إبعاد مؤسس الحركة فتحي الشقاقي، بذريعة ضلوعه في توجيه الانتفاضة ودور حركته فيها.

ومنذ بزوغ اتفاق أوسلو الذي عارضته الحركة ولم تسلم بواقعه، قام الجناح العسكري للحركة بالتخطيط لتنفيذ أول عملية استشهادية ضد أهداف داخل البلدات الإسرائيلية، لتنفذها المجاهدة "عطاف عليان"؛ لكنها اُعتقلت قبل أن تنفذها، وفي عام 1993 تمكن "أنور عزيز" من القيام بأول عملية استشهادية في فلسطين، ووصفها فتحي الشقاقي؛ بأنها جاءت لتحقيق توازن الرعب.

وأعقبها في 22 كانون ثانٍ (يناير) عملية "بيد ليد" نفّذها كل من صلاح شاكر، وأنور سكر، أسفرت عن مقتل 22 جندي إسرائيلي وجرح 87 آخرين، وعلى إثر هذه العمليات شنّت إسرائيل مجموعة اغتيالات ضد قيادات الحركة، كان أبرزها وعلى التوالي: اغتيال هاني عابد في 2 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1994، واغتيال محمود الخواجا في 22 حزيران (يونيه) 1995، وكان كذلك اغتيال مؤسس الحركة فتحي الشقاقي على يد الموساد الإسرائيلي بجزيرة مالطا في26 تشرين أول (أكتوبر)1995.

ومع مجيء انتفاضة الأقصى نشط جناح الحركة العسكري "سرايا القدس"، وسبقت الحركة بتنفيذ أول عملية استشهادية على يد مجاهدها "نبيل العرعير" في 26 تشرين أول (أكتوبر) 2000، داخل أحد المواقع العسكرية الإسرائيلية المتمركزة على خط كسوفيم جنوب قطاع غزة، وتواصل العمل العسكري للحركة طوال فترة الانتفاضة، وأخذ طابع العمليات المشتركة في الميدان إلى جانب حركات المقاومة الفلسطينية الأخرى.

2.4. المبحث الثاني: حركة الجهاد الإسلامي والفصائل الفلسطينية الأخرى

تركز حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين على علاقتها بالفصائل الأخرى من خلال محددات، في مقدمتها ما يتعلق بمسألة المنطلقات الفكرية والأيديولوجية ومدى تطابقها أو اختلافها مع نهجها، وأخرى ترتبط بطبيعة العلاقة بالقضية الفلسطينية والثوابت ولها علاقة بالمقاومة"، (محمد الهندي، آيار (مايو) 2009، اتصال شخصي) بيد أن الحركة وفي ضوء ما يجري من تطورات سياسية على الأرض في الوقت الراهن إلا أنها تحاول أن تقف على مسافة متساوية من القوى الفلسطينية، وألا تبدي انحيازاً لطرف على آخر، حفاظاً على علاقتها مع الغير باستثناءات ما لا يتوافق مع الخطوط العريضة لثوابت الحركة (إبراهيم النجار، آذار (مارس) 2009، اتصال شخصي)

أولاً: علاقة "الجهاد" بمنظمة التحرير:

تتعارض البرامج السياسية للجهاد الإسلامي مع أطروحات منظمة التحرير الفلسطينية ؛ وتذكر بعض الكتابات أنه حتى قيام الانتفاضة الأولى، لم يكن هناك علاقات تنسيق وتعاون مباشر بين الجهاد الإسلامي وفصائل م.ت.ف، فيما عدا حركة فتح التي كانت تمثّل التيار الأقوى في م.ت.ف وعليه لم تدخل الحركة بمنظمة التحرير (علاونة،2007).

فالجهاد الإسلامي تعتبر أن هدف م.ت.ف بإقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين منافياً للنظرة الإسلامية ، ويتمسك أنصار الجهاد في ثوابتهم التي لا تتفق مع التوجه العلماني للفصائل المختلفة في م.ت.ف، وبالتحديد تلك الفصائل ذات المعتقدات الماركسية؛ إلاَّ أن المتتبع لمواقف الحركة من م.ت.ف يجدها تتسم بنوع من الغموض والازدواجية (أبو عمرو، 1989).

وترى الحركة أن النهج الذي تنتهجه قيادة م.ت.ف، هو بمثابة انتحار سياسي يستند إلى أسلوب "الخطوة خطوة الذي يبدأ باستغلال الانتفاضة، وينتهي إلى إجهاضها، من خلال تفكيك عناصر قوتها ووحدتها، وإعادة استخدام بقاياها، لتوقيع نص اتفاق لن يتجاوز في أحسن حالاته موضوع الحكم الذاتي الذي تضمنه اتفاق كامب ديفيد" (أبو عمرو، 1989).

ويُسجل أن الحركة وقفت وعلى الدوام في إدانة لمعظم ما أقرته المجالس الوطنية الفلسطينية، التي كانت تقترب من مشاريع السلام من قبول فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية والبرنامج المرحلي أو برنامج النقاط العشر، وأدانت في نفس الوقت مشروع فاس (منشورات حركة الجهاد، 1989)؛

ويلحظ باحثون أن الحركة قد تتجه في بعض المواقف إلى أسلوب التحفظ ، كموقفها من المنظمة بغية الحفاظ على علاقة طيبة مع فصائل المنظمة المختلفة، وتجنب كثيراً من التصادم مع فصائلها.

أما في مناسبات حاسمة قد تمس بالثوابت العريضة للقضية الفلسطينية؛ فإن الحركة سرعان ما تصدح بمواقفها المنددة للمنظمة، وفي بيان وزعته في 20 آذار (مارس) 1989؛ أوضحت فيه أنها "تبرأ إلى الله من كل مساومة على حقنا في كل وطننا، أو الاستعداد في التفريط في أي شبر من أرضنا المقدسة .. إننا نبرأ إلى الله من كل دعوة تطالب بما يسمى بالانتخابات أو ما يسمى بالمؤتمر الدولي، أو أية صيغة تجر أصحاب الحق التنازل عن حقهم" (بيان، 1989).

ورغم تحفظات الجهاد الإسلامي على برنامج منظمة التحرير، وعلى طريقة العمل فيها وعلى واقع مؤسساتها وآلية اتخاذ القرار فيها؛ إلاَّ أنها تعتبر أن وجود المنظمة في حد ذاته بما حصل عليه من اعترافات دولية بحق الشعب الفلسطيني على أرضه يشكّل إنجازاً للشعب الفلسطيني يجب المحافظة عليه (عبد الله الشامي، أيلول (سبتمبر) 2000، اتصال شخصي).

في حين حددت الحركة موقفها من المشاركة في م.ت.ف؛ وقالت وفي مناسبات عدة بأنها على استعداد للمشاركة في المنظمة ومؤسساتها، إذا ما أُعيد بناءها بالطريقة التي تسمح بمشاركة القوى الإسلامية فيها، وأُعيد الاعتبار لميثاقها وآلية اتخاذ القرار، وإحداث الإصلاحات الإدارية والتنظيمية المناسبة بما يتناسب مع الواقع الجديد.

وعندما وقّعت منظمة التحرير اتفاق أوسلو، أعلنت الجهاد الإسلامي عن موت المنظمة؛ وذلك في إشارة واضحة نستدل منها على أن حدة خطاب حركة الجهاد تجاه منظمة التحرير كان يتناسب طردياً مع التقدم مع عملية السلام؛ كما أن الحركة رفضت ومن منطلق حفاظها على ذات المواقف كل الدعوات التي وجهت إليها للانضمام للمنظمة، شريطة الموافقة على الشروط المعلنة سلفاً حول المنظمة وخطها السياسي، خلافاً لموقف حركة حماس التي طالب بـ40% إلى 50% من مقاعد المجلس الوطني (عمر، 2008).

وفي حينٍ آخر نقرأ بين ثنايا حوار أجرته صحيفة "السفير" مع فتحي الشقاقي في 22 حزيران (يونيه) 1994 موقفاً، عندما عرض الرئيس ياسر عرفات على حركة الجهاد مقاعد في المجلس الوطني، ويقول الشقاقي في ذلك: (الشقاقي، 1994)

> "عندما عقدت دورة المجلس التاسعة عشرة أو العشرين في الجزائر، لم يحدد عدد المقاعد؛ ولكنه (الرئيس عرفات) قال إن المجلس مفتوح لكم وإنكم تستطيعون المشاركة، ونحن أجبنا برسالة وزعناها على أعضاء المجلس؛ وأصدرنا بياناً قلنا فيه أننا لا نبحث عن مقاعد، بل إننا نبحث عن برنامج صلب

وقوي وحينذاك سندعمه حتى لو لم يكن لنا مقعد واحد، فالوحدة الوطنية ليست مجرد إطار ولكنها برنامج صلب".

وفي متابعة "السفير" لسؤالها حول ما إذا كان حوار الحركة مع منظمة التحرير مقطوع حتى سقوط ياسر عرفات، فأجاب الشقاقي: (الشقاقي، 1994)

"لا أعرف إذا كان لا يزال هناك منظمة تحرير أم لا، يعني اليوم هناك إدارة ذاتية جديدة، هل يكون الحديث مع الإدارة الذاتية أو لا حديث مع الإدارة الذاتية؛ أمّا كمنظمة فمن الصعب على ياسر عرفات أن يقول أنه يتحاور باسم المنظمة اليوم، فلم يعد هناك شيء اسمه منظمة، في الحقيقة هناك سلطة جديدة تلغي كل الماضي".

ورغم ما يُسجل على حركة الجهاد وفي مناسبات عدة من عدم اكتراثها لمسألة التمثيل؛ إلاَّ أنها تضع أمام المنظمة مجموعة التحفظات والشروط كي تلتزم بها، لتكتسب شرعيتها في تمثيل الشعب الفلسطيني وهي (عمر، 2008):

1. مدى مقدرتها على تجسيد وحدة الشعب الفلسطيني، ومدى مصداقيتها في تمثيل كافة شرائحه وتياراته المختلفة.
2. مدى مقدرتها على تصعيد الكفاح المسلح ومقاومة المحتل، ومقدرتها على تعبئة قوى الشعب الفلسطيني للقيام بها العمل.
3. مدى صمود المنظمة في وجه الضغوط المختلفة، التي تريدها تقديم تنازلات للاحتلال والدخول في محادثات تؤدي إلى الاعتراف أو تقديم مزيد من التنازلات، أي مدى مقدرة المنظمة في المحافظة على ثوابتها وقراراتها وفق المواثيق الفلسطينية المختلفة.

وأمام ذلك نجد فكرة إصلاح منظمة التحرير كانت قد لاقت ولا زالت اهتماماً واسعاً من كافة الفصائل والقوى الفلسطينية، وترى حركة فتح أن باب المنظمة كان مفتوحاً دائماً أمام جميع القوى الفلسطينية وتحديداً الإسلامية منها وشهدت البلدان العربية محطات حوار كان أهمها في جدة والخرطوم واليمن والقاهرة وتونس وغيرها، وترى أن الغاية من الإصلاح هو تطوير منظمة التحرير وليس الانقلاب عليها (برهم، 2007).

وإجمالاً، يرى باحثون أنه وبسبب الظروف الإقليمية والدولية فإن هناك حاجة ملحة لإيجاد إطار جامع لنضال الشعب الفلسطيني، في الوقت الذي لا زالت تنظر فيه حركة الجهاد الإسلامي إلى أن هناك حاجة إسلامية لإعادة بناء منظمة التحرير بحيث تغدو صالحة لضم كافة قوى الشعب

بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي بما يخدم التوجه الإسلامي على المدى الطويل (برهم، 2007).

ثانياً: علاقة "الجهاد الإسلامي" بحركة فتح:

ويجب الإشارة إلى أن موقف الجهاد الإسلامي من حركة فتح لا يصل حد التطابق، ولا يخلو من الانتقاد الحاد، وكثيراً ما يعكس مظاهر الخلاف والتوتر على الصعيد النظري والسياسي والأيديولوجي؛ وذلك بعد أن تحولت فتح حسب وجهة نظر الجهاد إلى "خليط من الإسلام والوطنية والليبرالية، وأخيراً اليسار" (المصري، 2008).

وترى "الجهاد الإسلامي"؛ أن قيادة فتح تحولت إلى قيادة وطنية من طينة قيادات حركات التحرير التي شهدتها بلدان العالم الثالث، وأصبحت تعاني من تزاوج بين الإسلام والوطنية، والمزج بين التراث والليبرالية والقومية، وابتعدت عن جوهرها الإسلامي، مما دفعها اليوم إلى تبني سياسة مناورات، وتوازنات داخلية وخارجية لحفظ التوازن والحفاظ على التراث؛ كما أن هذه السياسة منعت أية إمكانية لتطور إسلامي من داخل حركة فتح (المصري، 2008).

واللافت للنظر ما يجري من حديث عن وجود علاقة ما بين فتح وحركة الجهاد الإسلامي، وحسب ما يقول زياد أبو عمرو؛ فإن رؤية فتح الأيديولوجية للقضية الفلسطينية هي أقرب إلى رؤية الجهاد الإسلامي منها إلى رؤية الإخوان المسلمين، وتنظر حركة الجهاد إلى فتح نظرة إيجابية خاصة، وذلك بسبب الخلفية الإسلامية لمؤسسي فتح الأوائل والقائمين عليها؛ ويورد أبو عمرو في كتابه أن حركة فتح بالنسبة للجهاد هي وليدة محاولة اسلامية للإجابة على أزمة التيار الإسلامي في مرحلة 1955–1958 (أبو عمرو، 1989).

ودعت الجهاد الإسلامي في تصريحات وبيانات عديدة إلى إنقاذ فتح مما هي فيه؛ واعتبرت أن ذلك يتم عن طريق عودتها للمواجهة مع المشروع الصهيوني وليس الشراكة معه؛ وجاء على لسان أحد قياديها من أن الهدف من عودة فتح؛ هو أن يعود العمل من البداية في إنهاء وجود الكيان السياسي الصهيوني المسمى "إسرائيل" بضرب أسس وجوده، من خلال إعادة بناء حركة المقاومة الفلسطينية بكل قواها، لتكون قادرة على إدامة الصراع وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وبقائه على أرضه بخلاف مشاريع التسوية التي تعجز عن تحقيق حقوق الشعب وقضيته، أم الانشغال بترقيع أحوال سلطة عاجزة ترفع عن اسرائيل عبء احتلالها؛ دون أن تقتلع الاحتلال ذاته؛ فهذا لن يؤدي في النهاية إلاَّ إلى اقتلاع هذه السلطة (شلّح، 2007).

ثالثاً: علاقة "الجهاد الإسلامي" بالحركة الإسلامية والإخوان:

تنظر حركة الجهاد الإسلامي إلى الحركة الإسلامية؛ على أنها ظهرت كرد فعل على التحدي الغربي الحديث وثورته الصناعية، واستعماره للبلاد العربية والإسلامية، وما نتج عن هذا التحـــدي من سقوط النظام السياسي الإسلامي، وتجزئة هذه البلاد إلى دويلات متعددة (الشقاقي، 1983).

كما تعتبر أن الحركة الإسلامية تشكّل رأس الحربة في مواجهة المشروع الإسرائيلي، والذي هو في الأساس مشروع غربي لحل المشكلة اليهودية في الغرب، وإلقائها في قلب العـــالم العربـــي والإسلامي، لإعاقة أي مشروع نهضوي للأمة ولاستنزاف كل طاقاتها في الـــصراع مـــع العـــدو الإسرائيلي؛ وبحسب الحركة فإنها ترى أن المسلمين انقسموا نتيجة نجاح الغزو الاستعماري للبلدان الإسلامية وسقوط النظام الإسلامي إلى أربع فئات حسب الحركة وهي (سيد أحمد، 1997):

1. **المسلمون التقليديون:** وهم المسلمون الذين يريدون المحافظة على الواقع بما يحويه من إيجابيات وسلبيات، ويرفضون التغيير والتعامل مع الواقع الجديد أو الاعتراف به، وغابت هذه الفئة عن الوجود تماماً وعاشت حالة من الاغتراب التام عن الذات والموضوع؛ ومن سمع منهم بالتحدي القادم أحس من بعيد أنه شر محض، وبقي يدعو على المنابر لسلاطين رحلوا من قرون.

2. **المسلمون السلفيون المحافظون:** وهم مجموعة الحركات الإسلامية التي رفضت الفساد الذي عمَّ المجتمع الإسلامي، وطالبت بالعودة إلى الإسلام كما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد الخلفاء الراشدين والسلف الصالح؛ يرون أن ضعف العقيدة عند المسلمين هو السبب الأساسي لِما يحل بهم من فساد وتخلّف، والحل يكمن بالعودة إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

3. **المسلمون السلفيون المتنورون:** وهم المسلون الذين أدركوا الخلل الذي وقع به السلفيون التقليديون، بإهمالهم الشرط الموضوعي لحل أزمة المسلمين؛ وهو أن يجعلوا من الوطن الإسلامي قوة سياسية ناجحة تستطيع محاربة الاحتلال ودحره، والمحافظة على الخلافة بصفتها آخر معقل لتجمع الأمة الإسلامية، وإزالة الخلافات بين المسلمين حتى تلك التي بين الشيعة والسنة؛ وينظر هذا القسم إلى أنه لا بد من الثورة السياسية لإعادة الكيان الإسلامي السياسي، ويأتي على رأس هؤلاء: جمال الدين الأفغاني، والناطق الرسمي باسمه والمتأثر بأفكاره الإمام محمد عبده وتلميذه رشيد رضا.

4. **المجموعة الرابعة: وهم ما اصطلح على تسميتهم بالمسلمين العلمانيين،** الذين انتسبوا تاريخياً للإسلام لكنهم تأثروا بالفكر الغربي وتبنوه بشكل كامل، ورفضوا اعتبار الإسلام

قوة باعثة للأمة؛ بل تعاملوا معه على أنه أمر شخصي يخص الفرد ذاته ولا يتعلق بشؤون الحياة كلها، وهم عند الحركة أقرب إلى الرؤية الغربية في فصل الدين عن الدولة، وجاء على رأس هذه المجموعة: قاسم أمين وسعد زغلول وأحمد لطفي السيد وطه حسين.

وعليه فإن حركة الجهاد تعتبر نفسها من الناحية الفكرية؛ أنها تتقاطع وتتوافق أكثر مع التيارات والاتجاهات التنويرية التجديدية، وجزءاً من الحركة الإسلامية بشقيها التقليدي والثوري، وامتداداً لمشروع الإحياء الإسلامي بشكلٍ عام؛ على الرغم من أن نهجها يعبر عن روح انفصالية ومحاولة لتجاوز النهج التقليدي للحركة الإسلامية (الشقاقي، 1984).

وبطبيعة الحال ورغم هذا الترابط الإسلامي بين هذه الحركات؛ إلاَّ أن هذا لا يمنع من وجود خلاف بين الجهاد الإسلامي والحركة الإسلامية؛ لا سيما أن مرحلة بداية الثمانينات تميّزت بالخلاف بين (التيار الإسلامي الثوري) وبين التيارات الإسلامية التقليدية، وأهمها حركة (الإخوان المسلمين)، التي بدأت تستشعر بروز صوت إسلامي جديد في الساحة الفلسطينية يهدد مكانتها التقليدية.

ويجمع بعض الكتّاب أن تأسيس طلائع الجهاد الإسلامي من تحت عباءة الإخوان، قد دفع إلى تفعيل حوار داخلي متوتر في شأن الأولويات المتعلّقة بالعمل العسكري المقاوم، وما إذا كان العمل من أجل التغيير الاجتماعي والإسلامي، يسبق العمل من أجل تحرير فلسطين أم العكس، وأمام هذا المحك واجه الإخوان المسلمون في بداية عقد الثمانينات السؤال المهم، المتعلق بدورهم الراهن في المقاومة المسلحة للاحتلال، ويعلل فتحي الشقاقي مؤسس حركة الجهاد الإسلامي، خلاف حركته مع جماعة الإخوان المسلمين بما نصه: (علاونة، 2007)

"إن المسألة الفلسطينية بالنسبة للحركة الإسلامية التقليدية كانت تعتبر مسألة فرعية، مثلها مثل أي مشكلة يعيشها الوطن الإسلامي؛ ويرون أن حل المشكلة الفلسطينية لن يتم إلاَّ بعد إقامة دولة إسلامية خارج فلسطين تأخذ على عاتقها رفع راية الجهاد وتتقدم لتحرير فلسطين كأرض إسلامية، رفضنا لانتظار قيام الدولة الإسلامية كي نبدأ بتحرير فلسطين، نحن مع قيام دولة إسلامية على كل أرض إسلامية بل في كل مكان، وندعو لقيام دولة إسلامية ترفع راية الإسلام؛ لكن لا يجوز أن نتحجج بعد قيام تلك الدولة لنؤجل الجهاد من أجل تحرير فلسطين؛ كما نرى العكس نرى أنه بقدر ما نتقدم نحو فلسطين، وبقدر ما سنمارس جهادنا كإسلاميين في فلسطين، بقدر ما سيتعزز الدور الإسلامي في المنطقة وفي العالم".

وبذلك يسجل خالد حروب هنا؛ أنه بحلول الثمانينات تهددت سيطرة تيار الإخوان المسلمين على الشارع الإسلامي الحركي، وذلك بفعل نشوء مجموعات سرايا "الجهاد الإسلامي"، التي

انفصل بعض عناصرها الرئيسية عن جسم الإخوان المسلمين الرئيسي في قطاع غزة، وذلك اعتراضاً على نهج الإخوان غير التصادمي مع الاحتلال الإسرائيلي، وقد دعا هؤلاء القادة إلى تبني نهج المقاومة المسلحة للاحتلال (الحروب، 2006).

وبالرغم من حالات الخلاف غير أن فتحي الشقاقي؛ كان يرى أن حركة الإخوان المسلمين حركة أمّ للتيار الإسلامي في المنطقة؛ وقال وفي مناسبات عدة أن حركته تكن احترام وتقدير لهذه الحركة على دورها التربوي وحفظها للإسلام؛ وبالإجمال فإن الجهاد الإسلامي وجدت في الحركة الإسلامية بشكل عام؛ إنها قد عانت من المشاكل التالية:

1. غياب المنهج الواضح للخروج من أزمة الأمة الراهنة.
2. غياب الوعي التاريخي، وعدم المقدرة على استشراف المستقبل.
3. عدم تفهم عناصر المعادلة الرئيسية المطوحة المتمثلة بالتحدي الغربي للإسلام.
4. مهادنة الأنظمة المحلية الكافرة.
5. عدم الوعي بالقضية الفلسطينية كقضية مركزية للمسلمين، بسبب عدم فهم الدلالات الإلهية التي وردت في القرآن حول فلسطين والمسجد الأقصى.
6. غياب الممارسة الشورية والحوار الداخلي وحق الإختلال بالرأي (عمر، 2008).

1.2.4 رابعاً: علاقة حركة الجهاد الإسلامي بـــ "حماس":

على الرغم ما تقوم بحركة "الجهاد الإسلامي" من محاولاتها للحفاظ بعلاقاتها الطيبة مع القــوى السياسية إلا أنها تعتبر نفسها الأقرب في العلاقة بشقيقتها حماس، فكلا الحركتين تنبعثان من مشكاة الإسلام الواحد؛ ومن حاضنة الحركة الإسلامية وينظر مؤسسو حركة الجهاد الإسلامي أن تأسيس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وانخراطها في الانتفاضة والجهاد المسلح، أدّى إلى إضافة كبيرة لمسيرة النضال الفلسطيني، ودليل على نجاح فكرة حركة الجهاد؛ وأن هــدفها باســتنهاض التيــار الإسلامي وجذبه إلى ميدان المواجهة قد تحقق.

من هذا المنطلق يقول فتحي الشقاقي في كتاب "رحلة الدم الذي هزم السيف"؛ أنه ثمة تحلــيلات مختلفة لا زالت بيننا وبين حركة حماس، وبذلك لدينا منهجية واضحة للصراع أكثر مما لديهم، لكن مشاركتهم في الانتفاضة جعلت المسافة أقل على المستوى الوطني الفلسطيني، وتبنيهم لدعوة الجهاد المسلح المتواصل حتى النهاية ضد العدو ستجعل المسافة أقل وأقل (سيد أحمد، 1997).

يمكن أن نفسر ما قاله الشقاقي، في وجود تحول في العلاقة رافق انتفاضة 1987، يتمثّل في اختلاف سابق كان حول بعض القضايا النظرية وبعض المسائل العملية في داخل فلسطين، ولا سيما حول ضرورة الجهاد وغالباً وقع هذا الخلاف قبل الانتفاضة الأولى بسنوات، بين مفكري حركة الجهاد وجماعة الإخوان التي تعتبر امتداداً لحماس، حيث برزت هذه النقطة كموضوع خلاف ولكن مع انطلاقة الانتفاضة ضاقت هذه الفجوة وقلّت الحساسيات، وبدأ يرافق ذلك لقاءات رسمية متعددة، واجتماعات في الخارج وفي الداخل لإجراء مناقشات مطولة، لمحاولة التوصل إلى قواسم مشتركة ممكنة فيما بينهما، بغية بناء علاقات أفضل مما هي عليه.

وصل الحال بحركة الجهاد الإسلامي إلى تصويب دعوتها نحو ما أسمته "بالوحدة الإسلامية"، والعمل على تشكيل قيادة إسلامية موحدة تضم حماس والجهاد (بيان الحركة، 3 آيار (مايو) 1990) بخلاف الجسم الوحدوي الذي جمع فصائل منظمة التحرير تحت ما سُمي بـ"القيادة الموحدة" إبان الإنتفاضة الأولى.

وفي نفس المرحلة أيضاً توصّلت حماس والجهاد لما أسموه بـ"ميثاق الأخوة والتعاون"، وأكدا وحدتهما على الثوابت الاسلامية تجاه فلسطين، وحرمة استخدام العنف أو القتل في رفض الخلافات أو إنهاء النزاعات، والعمل لإيجاد أُطر تعاون وتنسيق مشتركة في النشاط النقابي والطلابي وغيره من النشاطات، ومواصلة الانتفاضة وإسنادها، وإنشاء لجنة تنسيق مشتركة في الداخل والخارج للتنسيق بين الحركتين في المستجدات والأحداث التي تطرأ؛ والتعاهد على أن تكون الوحدة هي الخيار الوحيد الذي يسعى إليه المجاهدون؛ باعتبار أن العدو واحد والمعركة واحدة؛ ولا بد أن تكون الصفوف واحدة (شبكة فلسطين للحوار، 2004)، كما أن الحركة حافظت على موقفها الداعي إلى الوحدة الإسلامية في كل بياناتها؛ على اعتبار أنها خيار المواجهة مع الاحتلال وإسقاط خيار التسوية السلمية (عمر، 2008).

لقد تميزت الفترة بين عامي 1992 – 1994 بالعديد من حالات التوتر بين الحركتين وبالتحديد في قطاع غزة، وصلت إلى درجة المواجهة في نيسان (أبريل) 1992، على خلفية اتهامات متبادلة حول الأنشطة من داخل المساجد بحيث اتهمت الجهاد الإسلامي الأخيرة بتمزيق بياناتها، والاعتداء على المساجد التي تسيطر عليها، ومحاول اغتيال بعض نشطائها (البيادر السياسي، 1992).

ويقول رمضان شلّح الأمين العام الحالي للحركة، ليس سراً بالنسبة لعلاقتنا بحركة حماس؛ أن نقول أنها تاريخياً تمر بحالات مد وجزر، وهي بحاجة إلى جهد كبير من قبل قيادات وكوادر الحركتين، بحيث يتم إعادة رسم صورة الطرف الآخر في ذهن أبناء كل حركة على قاعدة الانتماء الإسلامي والوطني والجهادي، الذي يجمعنا في حماس والجهاد أكثر مما يجمع أي فصيلين في

الساحة الفلسطيني؛ ويضيف شلّح في سياقٍ آخر إن العلاقات في الداخل رغم كل المشاكل جيدة، لكن العلاقة في الخارج أفضل بكثير بل جيدة جداً وهناك تواصل ولقاءات على أعلى مستوى، وهناك فهم يكاد يكون متطابقاً لما يدور في المنطقة والعالم (شلّح، 2007).

على نحوٍ آخر وبالتحديد في أوج العراك السياسي، نستطلع حديث للحياة" اللندنية يوم 13 آب (أغسطس) 1994 مع عبد الله الشامي القيادي في الجهاد الإسلامي، في سؤال وجه له حول أسباب عدم تنسيق ومشاكل وقعت بين "الجهاد" و"حماس" وقتذاك، فأجاب الشامي: (الشامي، 1994)

> "قد يحدث تنسيق مع حماس في بعض الأنشطة السياسية، وفي الأغلب لا يحدث تنسيق، ومواقف "حماس" انفرادية تضعف موقف القوى المعارضة الإسلامية والوطنية؛ وأن أسباب عدم التنسيق كثيرة منها: أمراض ذاتية مثل الغرور وعدم الشعور بالحاجة إلى الآخرين، أو لعدم الرغبة في اتخاذ مواقف قد تحسب في المستقبل لصالح الأطراف الذين تشعر حركة "حماس"؛ أن بينها وبين هذه الأطراف خلافاً سياسياً أو منهجياً، لكن السبب الغالب هو الغرور في الواقع السياسي".

بينما يرد حديث إبراهيم النجار القيادي في "الجهاد الإسلامي" أن الفترة التى تلت الإنتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) قد أظهرت مدى التنسيق الجيد بين الحركتين وأخذت مستويين، الأول: ميدانياً تمثل في التصدي للعدوان الإسرائيلي، والثاني: سياسياً وتمثل في مسألة منع التآمر والاستفراد الذي يحاول النيل من أي طرف من أطراف المقاومة؛ للحيلولة دون تحقيق الهدف الإسرائيلي في إملاء شروطه، كما أن القياديين يرون بأن ما سبق من علاقة لا تعني بالضرورة التطابق في كل التفاصيل، كما لا يستدعي أي افتراق في المواقف السياسية التي تحمي المقاومة والثوابت والحقوق الفلسطينية (إبراهيم النجار، آذار (مارس) 2009، اتصال شخصي).

وبالإجمال فإن مسألة التنسيق كانت حاضرة لكنها ليس على الدوام، كما أن التصريحات التي تطلقها قيادات حركتي الجهاد الإسلامي وحماس على وجه الخصوص عن علاقاتهم الحسنة، والتقارب الأيديولوجي بينهم، واستعدادهما نحو بناء جبهة إسلامية موحدة، وجلسات الحوار والتنسيق المشترك بينهما؛ تظهر أن العديد من المشاحنات التي كانت تحدث على الساحة الفلسطينية من مناكفات على صعيد المساجد وداخل انتخابات الجامعات وبعض النقابات المهنية وغيرها، قد كشفت حدة التنافس بين الحركتين.

وكثيراً ما كنا نجد تحالفات تضم أُطر من حركة الجهاد مع كتل طلابية "كحركة فتح" ضد الكتلة الإسلامية لـ"حماس"، وهذا ما ظهر أيضاً إبان انتفاضة الأقصى عام 2000؛ فقد بينت الإحصائيات أن "سرايا القدس" الجناح العسكري لحركة الجهاد، قامت بتنفيذ عمليات مشتركة مع "كتائب القسام" الجناح العسكري لحماس، بنسب متدنية أقل بكثير إذا ما قورنت مع العمليات التي قامت بها أجنحة

المقاومة الأخرى (عمر، 2008)؛ وبذلك يمكن القول أن المصلحة الحزبية لكل من الحركتين وفي العديد من المواقف تبقى سيدة الموقف.

من ناحية أخرى يرجع الباحث أبو بكر العلاقة بين حركة الجهاد الإسلامي وحماس بأنها تعاني من إنعدام الثقة، وذلك بسبب تبني م.ت.ف، وفتح تحديداً، لحركة الجهاد الإسلامي منذ انطلاقها، في الوقت الذي توجد فيه عوامل اختلاف عديدة بين حماس و م.ت.ف (أبو بكر، 2004) وهنا لم نكن نعلم مقصد الباحث أبو بكر بحركة الجهاد الإسلامي المشار إليها كون الباحثة في دراستها لم تلحظ هذا التبني، وغالباً ما يكون المشار إليها هي تلك المنشقة عن الحركة المنسوبة لأمينها العام السابق والمؤسس فتحي الشقاقي وعمدت المنظمة على احتواءها فيما بعد كحركة الجهاد الإسلامي "كتائب الأقصى" التي قام بتأسيسها فايز الأسود وعامر الخطيب (برهم،2007) أو لربما من منطلق رؤيته لنظرة فتح الإيجابية لحركة الجهاد الإسلامي وذلك بسبب الخلفية الإسلامية لمؤسسي فتح الأوائل والقائمين عليها .

2.2.4 خامساً: علاقة الجهاد الإسلامي بالجمهورية الإسلامية في إيران:

يشير باحثون مختصّون في الحركة الإسلامية؛ بأن انتصار الثورة الإيرانية مثل تجسيداً للنموذج الذي بشّر به فتحي الشقاقي الأمين العام السابق لحركة الجهاد، في كتابه الذي أصدره قبيل انتصار الثورة بعنوان "الخميني الإسلامي والبديل"، وذلك بتنبؤ فتحي الشقاقي بانتصار الثورة على نظام الشاه؛ على اعتبار أنهم يمثّلون الإسلام الثوري والنهج الإسلامي الجهادي الذي يحتوي على تجربة فكرية وسياسية ، رافضاً كل الأطروحات التكفيرية التي كانت سائدة في ذلك الوقت (عمر، 2008).

ويلاحظ باحثون آخرون؛ أن فتحي الشقاقي كان من الأشخاص الأوائل على مستوى العالم العربي، ممن وقفوا بذلك الموقف الإيجابي من الثورة الإيرانية، فإلى جانب كتابه عن الخميني، كتب موضوعات أخرى تحت اسم مستعار، (عز الدين الفارس) في مجلة المختار الإسلامي، كما أنجز سلسلة دراسات في هذا الصدد سيما في أعوام (1979، 1980، 1981) كما تعود كتابات أخرى للشقاقي في هذا الصدد، مثل الأعمال الكاملة للشقاقي رحلة الدم الذي هزم السيف (محسن الخزندار، شباط (فبراير) 2009، اتصال شخصي).

ويذهب محمد الهندي، القيادي في "الجهاد الإسلامي"، بتأكيده أن الجهاد الإسلامي ليس حركة جديدة وهي حركة سنية على منهج السلف الصالح، تأسست بداية الثمانيات وعناصرها معروفون وقيادتها معروفة" وأردف "أن العلاقة مع إيران علاقة سياسية وليس لها ارتباط بـ"التشيع" أو

خلافه، في الوقت الذي نمد فيه يدنا لكل من يريد مساعدتنا في تحرير فلسطين بدون شروط، وأهلاً وسهلاً بالمشاريع والدعم العربي وعليه فالسياق الطبيعي أن تنهض كل الأنظمة والشعوب والحركات والأحزاب والمنظمات للعمل لتحرير فلسطين (محمد الهندي، آيار (مايو) 2009، اتصال شخصي).

وفي معرض حوار صحفي مع رمضان شلّح أمين عام الحركة، حول مدى ارتباط حركته بإيران؛ فأشار إلى أن ما يربطهم بإيران هو العرب الذي حاولوا ربطهم بها مرتين، الأولى: عندما تخلوا عن دورهم تجاه فلسطين وتجاه الشعب الفلسطيني ومقاومته، وأصبحوا يصافحون يد تمد لهم الدعم والإسناد في مقاومتهم مع الاحتلال، وهذه هي قصة بعض الحركات المقاومة الأخرى، والمرة الثانية: عندما يحاول البعض تشويه صورة الحركة ومحاصرتها بالحديث بإرتباطها بإيران، وإذا كانت علاقتنا بدولة مسلمة كإيران من أجل دعم المقاومة تهمة، فنحن لا نخجل من ذلك ونفضّل الموت على ألاَّ نرتبط بإسرائيل (شلّح، 2007).

ويرى داود شهاب، القيادي في الجهاد الإسلامي، أن حركته باتت تدرك المخطط الصهيوني ومن خلفه الذي يهدف إلى إخراج القضية الفلسطينية بما فيها المقاومة عن كونها قضية حق تاريخي مسلوب ومصادر من دولة احتلال، ليحصر المعتقدات حول الصراع في المنطقة حول مسائل التنازع والنفوذ لهذا الطرف أو ذاك؛ لتصبح مشكلة المقاومة لدى بعض القوى الإسلامية ومنها حماس والجهاد الإسلامي محصورة في أنها امتداد لنفوذ إيراني على سبيل المثال، وليس مقاومة مشروعة لمحتل، ويصبح القيام بواجب دعمها الشرعي والإنساني ليس إلا إرهابياً، ومواجهتها مواجهة للنفوذ الإيراني، وليس خدمة للاحتلال ودفاعاً عن أمنه ومصالحه (داود شهاب، أيلول (سبتمبر) 2009، اتصال شخصي).

وأخيراً يمكن القول أن الناظر في أدبيات حركة الجهاد الإسلامي، يجد بصورة جلية التعاطف والتأييد مع اتجاه النظام الرسمي الإيراني الحالي، حيث أيّدت الحركة الثورة الإسلامية في إيران، كونها وحسب رؤية الحركة؛ استطاعت أن تسقط نظام الشاه المتواطئ مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، واتخاذها موقف داعم للقضية الفلسطينية والمقاومة في فلسطين، وتبنت الإسلام منهجاً في الدولة؛ باعتبار الجهاد أن هذا موقفها بالنسبة لأي دولة تتبنى الإسلام، وتدعم الجهاد والمقاومة في فلسطين، وهذان هما المعياران الثابتان اللذان تستطيع من خلالهما الحركة تحديد موقفها من الأنظمة في العالمين العربي والإسلامي، أي بقدر اقتراب هذه الأنظمة من الإسلام وفلسطين، بقدر ما تقترب منها والعكس، وبقدر دعمها للمقاومة في فلسطين تحترمها والعكس.

3.4. المبحث الثالث: موقف حركة الجهاد الإسلامي من اتفاقات التسوية السلمية

ترى حركة الجهاد الإسلامي أن مرجعيتها في تحديد مواقفها ورؤاها للقضية الفلسطينية والصراع في المنطقة هي المرجعية الإسلامية، التي تنبثق من الفهم الواضح للقرآن الكريم والاستناد إلى السنة النبوية، ومن قراءة التاريخ والفهم الجيد للواقع الذي به صاغوا أهم مرتكزات ومحددات الحركة الأيديولوجية، نتيجة إدراكهم للمتغيّرات على الأوضاع الفلسطينية والإقليمية والدولية.

وأمام تلك المرتكزات فالحركة ترفض فكرة حل الدولتين لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إنما تؤمن بفكرة واحد فقط وهي دولة واحدة تحت السيادة الفلسطينية حيث تعتبر الحركة أن إسرائيل كيان غير شرعي، وعليه ينتقد عبدالله الشامي، قبول وتبني الدول العربية والسلطة الفلسطينية هذا الحل، الذي يقر بما مساحته 22 في المائة من الأرض لأصحاب الأرض، أما اليهود يأخذون أكثر من 78 في المائة من ارض فلسطين التاريخية.

وفي ذلك يرى الشامي أيضاً: "أن القضية الفلسطينية تمثّل القضية المركزية للحركة الإسلامية العالمية؛ ويجب أن تكون كذلك على اعتبار أن كل المشاكل التي يعاني منها العالم العربي والإسلامي، هي في الأساس انعكاس لما يجري في فلسطين؛ وبالتالي يجب أن تُسخّر طاقات الأمة لخدمة القضية في مواجهة المشروع العالمي الذي يدعم الكيان الصهيوني". (عبد الله الشامي، أيلول (سبتمبر) 2009، اتصال شخصي).

وفي واقع الأمر نجد ثمة عوامل عديدة دفعت إلى زعزعة إرادة الفلسطينيين في انتفاضتهم عام 1987، تأتي في مقدمتها آثار حرب الخليج الثانية وفقدان رافد مهم من الدعم والمساعدات، الذي كان يغذي استمرار الانتفاضة ومنظمة التحرير، وما لحقها من طرد آلاف الفلسطينيين العاملين في دول الخليج العربي، نتيجة الموقف التي اتخذته منظمة التحرير من تأييد الرئيس العراقي صدام حسين وراهنت عليه وبالتحديد في حربه على الكويت، وصولاً إلى هزيمة العراق وإفرازات مقررات مؤتمر مدريد؛ التي دفعت بالمنظمة أن تسلك طريق السلام في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة الخلافات بين التيارات المعارضة لخيار العملية السلمية، ونشير في ذلك إلى دور حركة الجهاد الإسلامي وحماس باعتبارهما مثّلا آنذاك قطبي الحركة الإسلامية.

وعلى نحو يمكننا رصد ما أورده الباحث عبدالله برهم لمجموعة الدوافع والأسباب التي إنطلقت منها منظمة التحرير لتوقيعها اتفاق أوسلو : (برهم، 2007)

1. مرور منظمة التحرير بأزمة مالية خانقة، وعزلة سياسية محكمة بعد حرب الخليج الثانية عام 1990 وتفشي حالة من اليأس والإحباط صاحبها نوع من التمرد والتلويح بالانشقاقات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، فكان الخروج عن الصمت أمراً حتمياً، ورأت المنظمة أن التوصل إلى بعض الشيء والإمساك به يمكن تسويقه على أنه إنجاز عام، وبالتالي سيحسن من أوضاعها ويقوي نفوذها.

2. كان الهم الطاغي على تفكير ياسر عرفات هو موقع منظمة التحرير، ودورها والخوف من تحول الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن إلى قيادة بديلة، لاسيما أن إصرار الحكومة الإسرائيلية على تشكيل الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد من الداخل فقط وضمن وفد مشترك مع الأردن، الأمر الذي شكل لدى ياسر عرفات إنذاراً مبكراً حول نوايا إسرائيل والولايات المتحدة.

3. إن أزمة الثقة والشك التي صاحبت العلاقات بين الفصائل الفلسطينية وبين الأنظمة العربية وتحديداً سوريا والأردن جعلها تتعاطى مع المفاوضات بشكل سري ومستقل.

4. إن الطريق (البرغماتية) التي سلكتها منظمة التحرير ونظرتها إلى الصراع وتحديداً منذ عام 1974، والمستند إلى مبدأ "بعض الشيء أفضل من لا شيء"، جعلها تتجه نحو سراديب المفاوضات.

5. لقد سبق الإتفاق تغيرات جوهرية على المسرح الدولي فقد انتهت الحرب الباردة وانهارت الكتلة الإشتراكية، وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالسياسة الدولية، وأعطت لنفسها الحق في فك وإعادة ترتيب المنقطة والعمل على إزالة العقبات، في ظل فقدان المنظمة أهم قطبي الدعم من التوازن القديم (الإتحاد السوفيتي) ، والخليجي نتيجة الحرب الخليج الثانية.

6. سهلت شبكة الاتصالات التي أقامتها منظمة التحرير مع القوى الإسرائيلية والمحلية واليهودية العالمية المحبة للسلام في تحويل الرأي العام الإسرائيلي ونظرته لإمكانية إحلال السلام، بقصد إيصال رسالة مفادها أن العناد الإسرائيلي لا بد أن ينتهي بالإقرار بالحقوق الفلسطينية.

ويرى باحثون بأن رغم ما سبق من أسباب إلا أن القيادة الفلسطينية لم تتوان في تقديم الانتقادات لمشاريع التسوية السلمية والتي على رأسها اتفاقية أوسلو، وذلك في توافق مع المعارضة، حيث قال قياديون ومن ضمنهم ياسر عرفات بأن اتفاق أوسلو الذي يرغب توقيعه لا يلبي التطلعات الفلسطينية ويحتوي على تنازلات فلسطينية كثيرة لكن البديل أسوأ، في إشارة منه إلى أن الخسارة

المترتبة على عدم قبول أوسلو أكبر بكثير من الخسائر الناجمة عن قبوله، وحسب الباحثة حنان عرفات فإن هؤلاء القادة حالوا إقناع المعارضين بترداد القول: " لا تنظر إلى النصف الفارغ من الكأس، بل أنظر إلى النصف الممتلئ"، موضحة أن في ذلك محاول للقول بأن اتفاق أوسلو يتضمن إنجازات وليس كله خسارة (عرفات، 2005).

ويوضح نافذ عزام، أن تغيّرات الظروف الدولية والإقليمية، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وما نتج عنها من انقلاب استراتيجي في ميزان القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها إسرائيل؛ وحرب الخليج الثانية، لم تكن سبباً كي تدفع دعاة عملية السلام في المنطقة الى هذا التنازل والتفريط في الحقوق المسلوبة؛ ويشير نافذ عزام، في ذلك إلى أن الأمة الإسلامية تملك القوة، ولديها الإمكانيات والعتاد والمواقع الجغرافية، وما على المسلمين إلاَّ استثمارها في استراتيجية فاعلة لإعادة الأرض والمقدسات (نافذ عزام، آب (أغسطس) 2009، اتصال شخصي).

بينما تشير روايات أخرى إلى خلافٍ مبكرٍ، قد نشب إبان الإنتفاضة الأولى بين حركة الجهاد الإسلامي والقوى الوطنية الفلسطينية، بسبب قضية تسليح الانتفاضة، حيث كانت الأخيرة ترى مدى خطورة تسليح الانتفاضة على قدرة الشعب الفلسطيني، على الصمود ونيل الحقوق التي يمكن الحصول عليها بالضغوط السياسية ومنها "انتفاضة الحجارة" (عسيلة، 2005).

وحسب قيادات الحركة فإن المنظمة كانت تريد للانتفاضة أن تسير تحت سقف زمني، مستدلين بذلك عندما أوعزت منظمة التحرير إلى عناصرها بالخروج إلى الشارع، رافعين أغصان الزيتون في فوهات بنادق المحتلين التي تقتل الأطفال والأمهات، ويصف فتحي الشقاقي في تعليقاته على مسيرة الانتفاضة؛ بأنه كان يراد التآمر عليها منذ البداية وفي أوجهها.

ومع حلول اتفاق أوسلو عام 1993، بدءاً من اتفاق غزة ــ أريحا، وما تبعه من اتفاقيات جزئية في (القاهرة، وطابا، والخليل، (واي ريفر بلانتيشن) سارعت حركة الجهاد الإسلامي بإعلان موقفها الرافض لها؛ معتبرة أن تلك الاتفاقيات غير شرعية وباطلة ومحرمة سياسياً ودينياً؛ محذرةً بأنها بدايات إنشاء شرق أوسط جديد تكون فيه اسرائيل الجزء المركزي المسيطر والمهيمن على المنطقة.

وأمام هذه المرحلة وجدت المعارضة بشكل عام أن أمامها مجالاً أوسع لمهاجمة اتفاق أوسلو وما تفرع عنه من اتفاقيات واعتبرت أن الصلاحيات ممنوحة ما هي إلا إسرائيليا وغير دولية ملزمة ومن الممكن أن تقفز إسرائيل على المدن والقرى الفلسطينية في اللحظة التي تراها مناسبة

وتعيد السيطرة المباشرة عليها، وحينها لم تسعف الإجراءات الإسرائيلية القيادة الفلسطينية الموقع على الإتفاق بإجراءاتها المعقدة على الطرق حيث كثرت الحواجز وانتشرت المكعبات الإسمنتية على مداخل المدن وأقيمت الحواجز (عرفات، 2005).

وبدأ مؤسس الحركة فتحي الشقاقي في نظرته لاتفاقات التسوية في المنطقة؛ من منطلق أنها وُلدت مع ولادة القانون والعرف الدوليان لمواجهة الإسلام؛ ويرى أن المرة الأولى كانت بعد هزيمة الدولة العثمانية وتدمير الخلافة وتقسيم الوطن الإسلامي، وفي المرة الثانية بعدما بدأت حركة الشعوب في الوطن الإسلامي من أجل التحرر في الأربعينيات.

ويفسر الشقاقي أن هذا القانون كان دوماً في خدمة الغرب وخدمة مصالحه، وتحت راية هذا القانون الذي ينظر إلى الصومال على خطأ والسوفيت والأثيوبيين هم الصواب، والفلسطينيون مجرمون وإسرائيل صاحبة حق، ودول البترول متوحشة لا تهتم بمصالح البشر والاقتصاد الدولي، بينما أوروبا وأمريكا بسرقتهم الأرصدة ولعبهم في سوق النقد، لتحطيم القيمة الحقيقية للنفط هم الإنسانيون الأخلاقيون" (الشقاقي، 1980).

وترى أدبيات حركة الجهاد أن أي صلح أو تفاوض مع اسرائيل ما هو إلا خيانة لله وللوطن وإن اقتسام الوطن مع العدو والاعتراف بشرعيته مخالف لأمر الله ولفتاوى علماء المسلمين، التي جعلت من يفعل ذلك في حكم الخارج عن الملة والعقيدة والإسلامية.

ودأبت حركة الجهاد الإسلامي عبر بياناتها ومنشوراتها ومنابرها على البراءة الى الله من هذه الاتفاقيات، واعتبرتها اتفاقيات لا تُلزم الفلسطينيين والمسلمين بشيء؛ وإن فلسطين إرث للإسلام والمسلمين كما نص القرآن، والتفريط فيها أو في أي جزء منها تفريط بنص القرآن، ودعت بياناتها ومنابرها وقتذاك إلى حشد الجماهير لمحاربتها وإسقاطها كواجب إسلامي يفرضه منطق الإسلام. (داود شهاب، أيلول (سبتمبر) 2009، اتصال شخصي).

وكان قد حدا بمؤسس الحركة فتحي الشقاقي آنذاك بتوجيه رسالة إلى رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات، بشأن موقف حركته من محاولات التسوية التي بدأت بفكرة الخيار الأردني عام 1985، ويتهم الشقاقي في رسالته بمحاولة الرئيس ياسر عرفات؛ إلحاق الفلسطينيين بمسيرة كامب ديفيد التي مهدت لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979؛ ويحذره من أن كل حلفائه سبق أن خانوه، فلماذا يراهن على امتدادات هؤلاء الحلفاء، وينهي رسالته بقوله: "سيدي الجهاد وحده الكفيل بوحدة الموقف والصف، هذه أرض الرباط إلى يوم القيامة، وحدهم الأموات يشهدون نهاية الحرب (الشقاقي، حزيران (يونيه) 1985).

وببيانات حركة الجهاد الإسلامي وحماس والجبهتان الشعبية والديمقراطية مجتمعة قد طعنت في "الإتفاقات" وشككت في شرعيتها وشرعية قيادة المنظمة، وأكدت أنها لن تلتزم به، وأنها غير ملزمة للشعب الفلسطيني، بينما لوحت بعض الفضائل كحركة الجهاد الإسلامي بالتهديدات والتصفيات الجسدية لكل من شارك ووقع على هذا الإتفاق، وظهرت الدعوات إلى عقد مؤتمر شعبي فلسطيني في القدس والخارج لتشكيل منظمة بديلة أو موازية للمنظمة، فيما طالب آخرون بدعوة المجلس الوطني للانعقاد (برهم، 2007).

وترى الحركة أن عملية التسوية باتفاقاتها المتعددة، قد حررت دولة الاحتلال الإسرائيلي من أعباء كثيرة في مقدمتها الأعباء العسكرية والأمنية، وجعل اتفاق أوسلو مهمة الحفاظ على أمن اسرائيل انطلاقاً من الضفة الغربية وقطاع غزة بالدرجة الأولى مهمة فلسطينية، تقع على عاتق السلطة وأجهزتها الأمنية (زقوت، 2000).

ونلخص أهم مبررات رفض الحركة لكافة مشاريع التسوية السياسية التي طرحت لحل وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي في التالي:

1. تصفية القضية الفلسطينية نهائياً، وتثبت الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتضفي عليه الشرعية القانونية عبر الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والتخلي عن حق شعب فلسطين في كامل فلسطين بحدودها التاريخية.

2. تجعل من الكيان دولة الاحتلال جزءاً من نسيج المنطقة، وثقافتها وتكوينها ومقدراتها، ويتحقق بذلك حلم إسرائيل الكبرى، ولتكون قوى عظمى في منطقة الشرق الأوسط الجديد؛ بمعنى أن اسرائيل التي احتلت فلسطين كقاعدة للوثوب على بقية الأمة؛ يجب أن تحتل بقية أجزاء الوطن العربي باعتباره المجال الحيوي للأطماع الصهيونية؛ وإن لم يكن بالمعنى الجغرافي فبالمعنى الاقتصادي والثقافي.

3. تعطل إمكانات حشد الأمة حول فلسطين، ستؤدي الى تقسيم وتجزئة قوى الشعب الفلسطيني، وستؤجج الصراعات الداخلية.

4. تتجاهل وتتخلى عن حقوق ومصير ما يزيد عن أربعة ملايين فلسطيني في الشتات.

5. تجهض ثورة الشعب الفلسطيني، وتلغي حقه في مقاومة الاحتلال وحقه في تقرير مصيره.

6. تعمل على استمرار الاستيطان، وتهويد ومصادر الأرض، وضياع القدس والتفريط بها، وتجزىء وحدة الموقف العربي الاسلامي من حول فلسطين.

هذا وحافظ النظام الأساسي للحركة على موقفه من اتفاق أوسلو وعملية السلام، وبقي ينظر إلى التفاوض على أرض فلسطين المحتلة، بمثابة اتفاق تنازل وتفريط بالثوابت والحقوق، ورفضت الحركة الدخول في اقتتال فلسطيني داخلي كطريقة لرفض الاتفاق، وفي مواجهة الاتفاقات قامت الحركة بإصدار البيانات والتصريحات التي تؤكد؛ بأن الجهاد هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق أمال الشعب الفلسطيني، وتذكير المتعاطفين مع الحركة ونشاطاتها؛ بأن محنة وقف الانتفاضة والقيود المفروضة على نشاط الحركة؛ إنما هي اختيار إلهي ويجب على المؤمنين الصمود، أي العودة لاستخدام الخطاب الديني بكثافة وبصورة مباشرة.

ودخلت في تحالفات مع الجهات المعارضة لأوسلو خاصة مع ما سُمي بـــ (الفصائل العشر)، وهي فصائل فلسطينية أعلنت رفضها لمقررات مؤتمر مدريد، وكانت قد عقدت أول اجتماع لها في آيار (مايو) 1992 (عسيلة، 2005)، وفي ذات السياق يقول رمضان شلّح، القيادي في الجهاد الإسلامي: (شلّح، 2007)

> "كان صمود حركة الجهاد الإسلامي جنباً إلى جنب مع الشقيقة حماس، وإصرار الحركتين على التمسّك بثوابت القضية ورفض نهج أوسلو وتنازلاته والتمسك بخيار الجهاد والمقاومة، هو العامل الأهم في المحافظة على القضية وثبات وصمود الشعب الفلسطيني، وإصراره على مواصلة طريق الجهاد والتحرير، وكان هجوم أوسلو وولوج قيادة منظمة التحرير نفق التسوية، كخيار وحيد للشعب الفلسطيني، انعطافة خطيرة، بل انحداراً مأساوياً في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني، لكن ظاهرة العمليات الاستشهادية النوعية، التي نفذتها حركتا الجهاد وحماس، كانت نقطة مضيئة ومحطة تاريخية فاصلة في جهاد الشعب الفلسطيني، وبعثت الثقة بالشعب الفلسطيني وقدرته على نقل المعركة إلى قلب العدو في أحلك الظروف".

يلاحظ نافذ عزام؛ أن من تبعات اتفاقات التسوية وأثارها على المنطقة؛ أنها تجلّت في منح إسرائيل فرص لبناء كيانها، وفي ظروف وإمكانات جديدة بتعاون وتنسيق من الولايات المتحدة الأمريكية، ووفقاً لمنظومة المصالح المشتركة في المنطقة استطاعت اسرائيل ومن خلفها أمريكا، من طرح صيغة جديدة بغية تقسيم الوطن العربي والإسلامي المجزء أصلاً عبر ما سُمي مؤخراً بالنظام الشرق أوسطي، الأمر الذي سيجعل من إسرائيل قوى عظمى داخل هذا النظام (نافذ عزام، آب (أغسطس) 2009، اتصال شخصي).

لقد نظرت حركة الجهاد في مبررات رفضها مشروع الدولة الفلسطينية من منطلق مستويين (شبكة فلسطين للحوار، 2004):

المستوى الأول: مستوى له معطى تاريخي؛ إذ تعتبر الحركة أن الدولة القومية المعاصرة ودول التجزئة في العالم الإسلامي؛ لم تكن نتاجاً لتطور سياق تاريخي وعوامل داخلية، بل كانت جزء من مشروع استعماري عربي عالمي، فرضت بالعنف وقوة السلاح وسلمت مقاليدها بشكل صوري قبل وبعد مرحلة الاستعمار المباشرة، لنخبة متغربة فرضت سلطتها على الجماهير في معظم الأوقات بالعنف، عنف الدولة العربية وقوتها المركزية الممثلة بأجهزتها وأدواتها القمعية.

والمستوى الثاني: فلسطينياً وتعتبر أن مثل تلك الدولة إن قامت، فستنقل المعركة من معركة ضد العدو الى معركة على الساحة الفلسطينية؛ وأن هذه الدولة لن تتخلى فقط عن بقية فلسطين إن قامت؛ بل لن تكون أيضاً دولة لكل الشعب الفلسطيني في الخارج، أو في داخل المنطقة المحتلة عام 1948؛ كما أنها لن تكون قادرة على الصمود؛ إلاَّ في إطار الإلحاق والتبعية والخضوع للقوى الكبرى بل والصغرى أيضاً، ولن تؤدي إلاَّ إلى تفجير صراع داخلي أردني ــ فلسطيني؛ كما أنها سترفع من حدة التوتر على كل مستوى بلاد الشام، وتلك الدولة ستصبح جسراً حقيقياً لتوسع المشروع الصهيوني الحضاري والثقافي والاقتصادي نحو كل المنطقة العربية، بل والعالم الإسلامي بأجمعه.

وأمام ما ساقته الحركة من مبررات؛ فإنها تعتبر أن خيارها الإستراتيجي هو الجهاد المسلح الذي من شأنه تحرير الأرض وإقامة الدولة، وهو خيار غير مرتبط بالظروف المرحلية والعقبات والتحديات التي فرضتها اتفاقات أوسلو، ويقوم هذا الخيار على مبدأ توازن الإرادات بإدامة الاشتباك مع العدو واستنزافه من أجل خلق نوع من توازن الرعب يعوّض اختلال ميزان القوى، لهذا جعلت من العمليات الاستشهادية قوة ردع تستند إلى القدرة على ضرب استراتيجية الخصم بنقل المعركة إليه، عبر الضربات الاستشهادية النوعية التي استهدفت بشكل أساسي أهدافاً عسكرية صهيونية (عمر، 2008).

وتطبيقاً لسياستها الرافضة لمسار التسوية وبالتحديد اتفاقات أوسلو وما تضمنتها من حلول، اتجهت الحركة نحو العمليات الاستشهادية داخل اسرائيل في محاولة لإفشالها، والسعي لتصعيد حدة التوتر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ سيما وأن السلطة متعهدة بالالتزامات المنصوص عليها في أوسلو وبالخصوص؛ أن تقوم السلطة بمنع أي عناصر مسلحة بمعاداة اسرائيل من داخل أراضي الحكم الذاتي.

وبالمجمل فقد رأى باحثون أنه على الرغم من الزخم الذي أحدثته المعارضة إلا أنها لم تستطع تعبئة الجماهير الفلسطينية وتحريك الشارع ضد "الإتفاقات" بشكل إسقاط بنوده أو منع تنفيذ تطوره، كما أنها لم تستطع طرح البديل العملي في ظل التوازنات الإقليمية والدولية (برهم، 2007).

الفصل الخامس

حركة الجهاد والصـــدام مع السلطة .. والتداعيات

1.5. المبحث الأول: الانتخابات وتداول السلطة في أيديولوجية "الجهاد الإسلامي"

2.5. المبحث الثاني: حركة الجهاد بين الاحتواء والمواجهة مع السلطة

3.5. المبحث الثالث: "انتفاضة الأقصى" وإنـــقلاب موازين القوى

4.5. المبحث الرابع: رؤية استشرافية

1.5. المبحث الأول: الانتخابات وتداول السلطة في أيديولوجية الجهاد

نظراً لما تمخّض عنه إعلان المبادئ الموقع في واشنطن عام 1994، فقد أقرَّ المجلس المركزي الفلسطيني في جلسته التي عُقدت في تونس يوم 10 – 12 تشرين أول (أكتوبر) 1993، قيام السلطة الفلسطينية مستضيفاً في ذلك اعتبار السلطة الفلسطينية امتداداً لمنظمة التحرير في الداخل؛ وأن المنظمة هي المرجعية التنظيمية والسياسية للسلطة، وعلى الرغم مما عارضته فصائل المعارضة بما فيها فصائل منضوية تحت لواء المنظمة؛ إلاَّ أن تلك المعارضة لم تمنع قيام السلطة الفلسطينية واستمرارها في طريق التسوية (برهم، 2007).

ويرى النعامي أن التحدي الذي فرضته م.ت.ف ومشروعها الوطني على حركة الجهاد الإسلامي، لم يكن في الموقف والعلاقة بحجم وثقل التحدي الذي فرضته السلطة الفلسطينية (سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني)، التي أُقيمت في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث بدأ التحدي إبان تطبيق اتفاق أوسلو على الأرض يأخذ طابعاً مختلفاً تماماً، إنطلاقاً من الواقع الداخلي بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وصولاً إلى البعد التاريخي والديني للقضية الفلسطينية (صالح النعامي، تموز (يوليو) 2009، اتصال شخصي) وأصبحت حركة الجهاد الإسلامي والحركة الإسلامية على وجه العموم، أمام واقع مختلفاً تماماً عما كانتا عليه في سابق عهدهما.

بيد أن اتفاقيات التسوية السلمية بمجملها؛ وإن سمحت بإقامة حكم ذاتي وسلطة فلسطينية وإجراء أول انتخابات سياسية عامة؛ فإنها حملت بين طياتها عدم إمكانية إقامة دولة مستقلة بسبب غياب العوامل الأساسية المتعلقة بالسيادة، وخضوع الاتفاقيات نفسها للتأويلات والتفسيرات المتضاربة، لما أكتنف النصوص من غموض وتلاعب من قبل الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي كرّس الإحتلال بمعنى آخر (أبو عمرو، 1994).

وعلى نحو واضح؛ فإن نجاح الإنتخابات كآلية سلمية للتداول على السلطة؛ يجب أن تكون باتفاق القوى السياسية على ثوابت ومرجعيات منصوص عليها بالدستور وتلزم الجميع، والذي من شأن ذلك الاتفاق على ثوابت مصيرية، تتعلق بالإجماع الفلسطيني العام المرتبط بأبعاد القضية الفلسطينية وطبيعة الصراع مع دولة الاحتلال، وما يعقبها من مفهوم الوطن والدولة والهوية والحقوق الوطنية والمقدسات ... الخ؛ ومردود ذلك وحسب إبراهيم أبراش أنه عندما تنتقل السلطة من حزبٍ لأخر؛ يجب ألا تخلق مجالاً أن تحدث تغييرات جذرية تمس ثوابت الأمة، بل لا يشعر المواطن العادي بحدوث تغيير في حياته؛ ويرى أبراش أن واقع القوى السياسية الفلسطينية المتنافسة

مختلفة حول الثوابت والمرجعيات، وبالتالي تتحول الانتخابات فيها إلى آلية انقلابية، الأمر الذي يدخل النظام السياسي في أزمة عميقة؛ بدلاً من أن تحل الانتخابات أزمة النظام السياسي الفلسطيني (إبراهيم أبراش، أيلول (سبتمبر) 2009، اتصال شخصي).

والمتتبع للانتخابات الفلسطينية الأولى التى عقدت في 20 كانون ثانٍ (يناير) 1996، لانتخاب رئيس للسلطة الفلسطينية، و88 عضو للمجلس التشريعي، يلحظ ما أدت إليه من نشوء نظام سياسي ذو قطب الفصيل الواحد المتمثل في حركة "فتح"، لقيام نظام سياسي فلسطيني شرعي، يوفر مرجعية لعملية بناء الدولة الفلسطينية، وأتاحت فرصة للبدء بعملية تحول فلسطيني نحو الديمقراطية ونظام المساءلة والمحاسبة (طلال عوكل، تشرين ثانٍ (نوفمبر) 2008، اتصال شخصي).

ومن الجدير بالذكر أن مجموعة من الاتجاهات السياسية مثل: حركة حماس والجهاد الإسلامي دعت لمقاطعة الانتخابات؛ على الرغم أن مطلب الشارع الفلسطيني كان غالبيته وقتذاك يؤيد أن يشارك الكل الفلسطيني داخل بنية النظام السياسي الجديد، وفي ذلك يظهر استطلاع للرأي العام الفلسطيني أُجري قبل موعد الإنتخابات الأولى بعام تقريباً؛ أن غالبية من الفلسطينيين أي ما نسبتهم 75% قد أيدوا مشاركة حماس وقوى المعارضة الفلسطينية الأخرى في السلطة الفلسطينية، أي القبول بمناصب وزارية والدخول في أجهزة السلطة المختلفة، وعارض هذه الفكرة 17.8% من الذين تمَّ استطلاع آرائهم، وكان ذلك بالتزامن أيضاً مع استقصاء التوجهات حول الموقف من اتفاق أوسلو الذي أبدى 50% من الناخبين تأييدهم لاتفاق أوسلو، بينما أبدى 17% منهم معارضتهم للاتفاق، أما الباقي 33% فكانوا بين التأييد والمعارضة (استطلاع للرأي، كانون أول (ديسمبر) 1994).

وقد رجّح محللون أن التأييد الكبير لفكرة مشاركة المعارضة في السلطة الفلسطينية إلى مجموعة من العوامل؛ جاءت في مقدمتها أن الانتخابات لربما تكون بديلاً لحل الصراع الداخلي ووسيلة لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك طريقة لمعارضة السياسات من داخل المؤسسات الوطنية الموجودة؛ وعليه فإنه كان واضحاً أن مسألة دمج حركات المعارضة وقتذاك داخل نظام سياسي ديمقراطي تشارك فيه أو تكون معارضة شرعية فيه، هو الطريق الأمثل وطنياً لتحقيق الاستقرار السياسي الفلسطيني وقتذاك؛ وبغير ذلك فإن تلك التنظيمات بتشعباتها قد تدفع بنفسها إلى الصراع والحروب الأهلية.

وذلك بخلاف موقف و فكر وأيديولوجية حركة "الجهاد الإسلامي"، التي رفضت المشاركة بالأساس في السلطة الفلسطينية سواء في الهيئات والتشكيلات الوزارية، أو المجلس التشريعي؛ قبل أن تحقق ما وصفته بـ "**إنجاز المهمة الأساسية في التحرر من الاحتلال الجاثم على أرض**

فلسطين"، في حين لا يمكن الحديث عن تحول الحركة إلى حزب سياسي؛ بذريعة أنه لا يوجد أي مبرر لذلك طالما هناك احتلال؛ على الرغم أن أدبيات "الجهاد الإسلامي" تؤمن بمبدأ تداول السلطة، من منطلق إيمانها بأهمية الشورى وما يتبع منها في الحياة (محمد الهندي، آيار (مايو) 2009، اتصال شخصي).

ولا تنفي حركة الجهاد أنها طرف أساسي في العمل السياسي الفلسطيني والنظام السياسي الفلسطيني، باستثناء واقع العملية السياسية التي برأيها تؤدي إلى الانخراط في مؤسسات أوسلو ودخول المجلس التشريعي؛ والواضح أن لهذه الحركة اجتهادها الخاص في مواقفها القائم على أبعاد عديدة؛ أساسها أن السلطة الفلسطينية وجدت من قبل دولة الاحتلال لغايات محددة أهمها: حماية الأمن الإسرائيلي وليس لتحصيل الحقوق الفلسطينية، أو الدفاع عن الشعب الفلسطيني (طلال عوكل، تشرين ثانٍ (نوفمبر) 2008، اتصال شخصي).

وفي ظل موقفها تذهب حركة الجهاد الإسلامي أيضاً في تحليلاتها؛ إلى أن موازين قوى المقاومة لا يمكن أن يسمح لها في ظل اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) المستند إلى موقف النظام الإقليمي والدولي و تحت أي ذريعة ديمقراطية أو خلافها، بالسيطرة على مؤسسات السلطة حتى لو أتت عبر بوابة الانتخابات الديمقراطية ونزاهتها؛ وأن حركات المقاومة ستحارب بكل قوة، وستغرق في صراعات جانبية ستلحق الضرر البالغ بمشروع المقاومة الفلسطينية (إبراهيم النجار، آذار (مارس) 2009، اتصال شخصي)، وما رسّخ في اعتقاد الحركة أيضاً أن الانتخابات غير واقعية وغير ممكنة؛ لأنه يستثني فلسطيني الأرض المحتلة عام 1948 وفلسطيني الشتات؛ وترى أن أي نظام سياسي في الدنيا يمكّن كل أفراد ومواطني البلد أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم (إبراهيم النجار، آذار (مارس) 2009، اتصال شخصي).

وبتعبيرٍ آخر، يقول نافذ عزام: "**إن حركته ترى أن احترام الرأي الآخر هو جزء مهم في المسيرة الإنسانية**" (نافذ عزام، آب (أغسطس) 2009، اتصال شخصي)، لهذا ترى "الجهاد الإسلامي" نفسها قد عانت كثيراً من غياب مبدأ الحريات، واحترام وجهات النظر الأخرى في الساحة الفلسطينية على مدى الثلاثين عاماً الأخيرة، وبقدر ما تختلف الحركة مع قوى وفصائل وشرائح عديدة داخل المجتمع الفلسطيني؛ إلاَّ أنها لاترى ما يدفعها إلى أن تصادر حق من تختلف معه في التعبير عن رأيه؛ والدفاع عنه بحرية ولا يمكن أن تتصور بأن الحياة تبنى على رأيٍ واحد أو اجتهادٍ واحد (نافذ عزام، آب (أغسطس) 2009، اتصال شخصي).

بينما يلاحظ وليد سالم؛ أن حركتي: الجهاد الإسلامي وحماس تعاملتا بمرونة مع مسألة الديمقراطية على عكس حزب التحرير الإسلامي الذي يعتبرها كفراً (سالم، 2000)،حيث غالباً ما

نجد اقتراب حركة الجهاد الإسلامي من حركة حماس والتنظيمات السياسية الفلسطينية ذات الطابع العلماني في آنٍ واحد (عبد الستار، 1996)، ورغم ما ورد من حديث للواقعية التي تتبناها المعارضة الإسلامية؛ إلاَّ أنها تبقى على بعد معين من الانغماس الكامل في الواقعية (أبو بكر، 2004)؛ حيث يقال "إن الإسلام ليس هو الديمقراطية، والديمقراطية ليست هي الإسلام" (سليم ومنصور، 1995).

من جهةٍ أخرى يفسّر داود شهاب القيادي في الجهاد الإسلامي؛ مقاطعة حركته انتخابات السلطة الفلسطينية بأنه كان بسبب رفضها في الأساس لاتفاق أوسلو والتعامل معه، أو الاعتراف بمشروعيتها الذي ترى فيها الحركة تعارضاً مع المشروع الوطني وأولويات القضية الفلسطينية (داود شهاب، أيلول (سبتمبر) 2000، اتصال شخصي).

في حين يمكن أن نسجل؛ أن تلك المواقف سالفة الذكر لم تقف عثرة أمام إجراء الإنتخابات الفلسطينية عام 1996؛ بحكم أن الأغلبية الجماهيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت ميولها وقتذاك تتجه نحو تأييد معسكر السلام، والمتمثّل في القائد الوطني ياسر عرفات العائد لوطنه وسط التفاف شعبي عريض (إبراهيم أبو النجا، كانون أول (ديسمبر) 2008، اتصال شخصي)؛ وهنا بوسعنا أن نظهر ما جاء في استطلاع للرأي عشية الانتخابات الفلسطينية الأولى عام 1996، حول إذا ما لو كان هناك دعوة من قبل فصائل المعارضة الفلسطينية لمقاطعة الانتخابات الفلسطينية؛ فإن 26.4% من الفلسطينيين أوضحوا بأنهم سيلتزمون بتلك الدعوة؛ بينما قال 57.3% بأنهم سيشاركون في الانتخابات برغم الدعوة للمقاطعة؛ وصرّح 16.3% بأنهم ليس لديهم رأي حول الموضوع، ولم يكن الفرق كبيراً بين الضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة لهذا الموضوع؛ حيث أن 27.9% من سكان الضفة الغربية صرّحوا بأنهم سيقاطعون الانتخابات؛ بينما صرّح بذلك 24% من سكان قطاع غزة (استطلاع للرأي، كانون أول (ديسمبر) 1994).

وتعليقاً على ما سبق؛ يقول أسامة الفرا: "**كنا نتفهم موقف حركة الجهاد الإسلامي في رفضها المشاركة في السلطة؛ على اعتبار أن المشاركة يمكن لها أن تفرض على الحركة بعض المواقف التي ترفضها؛ وتحاول أن تنأى بنفسها بعيداً عن تعقيداتها**"؛ شارحاً في ذلك أن هذه الحركة لم تغلف رفضها المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة بالثوب الديني، بل جاء من المنظور السياسي البحت؛ وبالتالي من حق الجهاد الإسلامي أن تعيد النظر بسياستها؛ وألاَّ تتحجّر عند بعض المواقف التي تجافي الحقيقة والواقع؛ وإن كانت المصلحة الفلسطينية تتطلب دخول حركة الجهاد الإسلامي مؤسسات البيت الفلسطيني الجامع "منظمة التحرير الفلسطينية"، فالمصلحة

ذاتها تفرض عليها ضرورة إعادة النظر في المشاركة في الانتخابات الفلسطينية (أسامة الفرا، كانون ثانٍ (يناير) 2008، اتصال شخصي).

وبالنسبة لتداول السلطة يقول إبراهيم النجار: "**نحن كحركة إسلامية لن نفرض على أحد ما يريد الإسلام؛ وسنترك دائما لصندوق الإقتراع أن يختار من يحكم؛ و حكمنا فلن يكون حوارنا مع المخالفين لنا؛ إلاَّ بالحجة بالعقل والمنطق لأن رسالتنا كمسلمين للعالم كله؛ أن ندعو الناس إلى الإسلام بالحجة والمنطق وبعدها يكون الناس أحرار فيما يختارون**"(إبراهيم النجار، آذار (مارس) 2009، اتصال شخصي).

وفي الحقيقة؛ فإن حركة الجهاد الإسلامي اضطرت وفي العديد من المناسبات خوض مناقشات حول المشروعات المتعلقة بإفرازات قضايا التسوية، وما نتج عن اتفاقات "أوسلو"، وحددت حركة الجهاد الإسلامي موقفها من السلطة الفلسطينية؛ على أنها لا تمثل الشعب الفلسطيني وليست مؤهلة للتحدث باسمه، وفي الوقت ذاته جنّبت نفسها الصدام مع السلطة الفلسطينية؛ على اعتبار أنه مخططٌ له من قبل الاحتلال، ويدفع إليه عبر كل سياساته وضغوطاته (الشامي، 1993)؛ كما وتعتبر أن السلطة جاءت لتقطع الطريق على الحركة الإسلامية المجاهدة؛ بعد أن عجز الاحتلال الإسرائيلي عن إجهاضها أو إجهاض الانتفاضة الأولى.

ولعل المواقف من مسألة وجود سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد أفرزت تحدياً كبيراً ومحك لصدام يومي في الميدان؛ كون أن حركة الجهاد تهتم بالعمل النضالي المقاوم، وترى المرحلة "**مرحلة تحرر وطني**" وليست مرحلة بناء نظام سياسي مستقر؛ وعلى الجميع أن ينخرط فيه أو يلتحق به؛ واعتبرت حركة الجهاد الإسلامي في ذلك أن المقاومة مصدر شرعية وجودها، وعليه عملت على تأسيس خطابها ونشاطها على مواجهة ومقاومة الاحتلال فقط.

ويرى محللون أن الوجود الرئيسي لحركة الجهاد الإسلامي وجسمها المركزي كان داخل فلسطين ولم يكن خارجها، أمراً وضعها في تلك المرحلة ميدانياً ووجهاً لوجه أمام ما انتهى إليه المشروع الوطني من إقامة سلطة حكم ذاتي، وليس في المستوى السياسي فحسب، بل شراكة مجتمعية على كافة المستويات (شبكة فلسطين للحوار، 2004).

ومع دخول السلطة الفلسطينية الأراضي الفلسطينية؛ وبعد أن بسطت نفوذها وتشكّلت مؤسساتها المدنية والعسكرية، رفضت حركة الجهاد الإسلامي القيام بتشكيل حزب سياسي، وهي بدعواها تلك؛ لا تريد أن تعطي انطباعاً بأنه يمكن استيعابها سياسياً؛ وترى بأن هذه الخطوة غير سابقة لأوانها، ولا توجد أية عوامل تساعد على تحول الحركة إلى حزب سياسي؛ بحيث لم تُرد

الحركة أن تستنفذ أهدافها ووسائلها كحركة تحرر وطني، ويقول نافذ عزام: نحن نرى أنه لا توجد الظروف المناسبة لذلك؛ ويُفترض أن يكون هناك استقرار سياسي وأمني؛ وأن يكون هناك سيادة فلسطينية حقيقية؛ وأن تكون هناك دولة حقيقية لكي تكون الظروف صحيحة؛ ويبيّن نافذ عزام "**أن هذا الأمر غير موجود في الوضع الفلسطيني؛ بحيث تؤمن أن الصراع لم ينته مع إسرائيل؛ وأن الأهداف التي وضعتها الحركة لنفسها لم تتحقق بعد؛ لذلك لا نرى أن الوقت قد حان بعد لتحول حركات المقاومة إلى أحزاب سياسية رسمية**" (نافذ عزام، آب (أغسطس) 2009، اتصال شخصي).

في حين رفضت أيضاً أية ترتيبات تنتج عن أوسلو؛ بالتالي عن المشاركة في السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، سواء: التشريعية أو التنفيذية أو القضائية؛ على اعتبار أن الاتفاق باطل وغير شرعي ولا يمثل مصالح الشعب الفلسطيني (عمر، 2008).

وفي سياق مغاير لما ذُكر سالفاً يكشف فتحي الشقاقي في حوارٍ صحفي؛ في معرض سؤال نصّ على أن حركته يبدو أنها تتجه نحو إنشاء حركة سياسية، أجاب بالقول: (الشقاقي، 1994)

> "هناك كلام كثير حول هذا الموضوع؛ ولكن لم نصل بعد إلى النقطة التي تسمح لنا أن نعلن غداً عن جبهة سياسية أو حزب سياسي داخل فلسطين، ولكن الأمر يتم في السياق التالي: نحن لا نريد أي شكل من أشكال الصدام مع السلطة الفلسطينية الجديدة؛ وطالما أننا لا نريد الصدام والصدام المسلح خطأ، يصبح المطلوب منا تكثيف نشاطنا السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي في مناطق سلطة الحكم الذاتي، ولكن طبعاً ليس على حساب خطنا الجهادي، وهذا يدعونا إلى التفكير في إنشاء تكتل إسلامي ــ وطني ــ شعبي يقوم بهذا الدور السياسي المعارض للتسوية، والمعارض للاتجاهات الصهيونية الموجودة حالياً داخل سلطة الحكم الذاتي من دون التصادم معها، وهناك حوارات تقوم الآن داخل الحركة حول آلية ذلك، حوارات مع أصدقائنا في "حماس" أو غير "حماس" من القوى الوطنية حول طبيعة هذا الإطار وشكله ... الخ؛ ولكن حتى الآن ما زالت أمامنا عقبات وأسئلة كثيرة ليس لدينا أجوبة عليها بعد".

وفي مناسبات عدة وكما ورد على لسان رمضان شلّح؛ تعتبر الجهاد الإسلامي أنها لا زالت تشكّل ضرورة وطنية، وضرورة إسلامية، وضرورة جهادية، وضرورة إنسانية، في إطار الإبداع والتعددية السياسية التي تثري مسيرة النضال الفلسطيني (عامر وبسيسو، 2004)، في حين وبفعل ما تتمسك به الحركة من ثوابت ومبادئ وضعها لنفسها منذ منطلقات نشأتها؛ فإنها ترفض أي نوع من الحلول مع الكيان الصهيوني أو الاعتراف به، لهذا السبب ترفض الجهاد الإسلامي منذ البداية الاعتراف بالاتفاقات التي توقعها السلطة أو بمشروعيتها؛ معتبرة في ذلك أنها قد تعطي شرعية

للاحتلال على أرض فلسطين، ومن جهة ثانية تفرّط في حقوق الشعب الفلسطيني، وتتنازل عنها وهذا ليس من حقها؛ لأنها لم تأخذ تفويضاً من أحد ولن تأخذه (الشامي، 2009).

وتنظر إلى الخطوات السياسية الأخرى كالتهدئة مثلاً؛ بأنها تأتي بناءاً على تقديرات الحركة وتحليلاتها للواقع السياسي وبما يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني؛ وفي الوقت الذي تشعر فيه الحركة بأن مثل هذه الخطوات تتعارض مع مصلحة الشعب الفلسطيني وتضر بمستقبل جهاده وقضيته؛ فإنها سرعان ما تتخلى عنها.

واعتبرت الحركة أن وجود سلطة فلسطينية يعني أنها ستمثّل ذراع أمني بيد الاحتلال يحفظ أمنه، وأمن مستوطناته على حساب الشعب الفلسطيني، ولذلك تعرّضت الحركة إزاء مواقفها تلك لأشكال مختلفة من الصدام مع السلطة، ولم يخلُ من الصدام المسلح في بعض الأوقات، كما وقع إبان أحداث مسجد فلسطين بمدينة غزة، كما أخذت المواجهة أشكال القمع المختلفة من اعتقالات وإغلاق مؤسسات.

وعلى الرغم مما سلف ذكره من مواقف للحركة؛ إلاَّ أن الحوار كان هو لغة التفاهم مع السلطة الفلسطينية، وتُرجم ذلك كضرورة المصلحة العليا للشعب، عبر إجراء حوارات ميدانية من أجل تجنّب الصدام مع الأجهزة الأمنية للسلطة وفك الاشتباكات في الميدان (عمر، 2008)؛ ومن المعلوم أن حركة الجهاد كانت ترفض أي حوار سياسي مع السلطة الفلسطينية؛ واعتبرت أنه لا جدوى من قيام حوار سياسي، وقبلت بحكم الأمر الواقع بإجراء حوارات ميدانية للحيلولة دون الصدام مع السلطة، مع نفيها لأية صفة سياسية لهذه اللقاءات الميدانية.

ونرصد من بين المشاحنات الصحافية ما ورد من حديث للأمين العام لحركة الجهاد فتحي الشقاقي، في 22 حزيران (يونيه) 1994، حول رفض حركته الحوار مع ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية؛ في الوقت الذي يقول فيه الرئيس عرفات أنه لا يرغب في محاورة الحركة أساساً، وذلك حسب نص السؤال الموجه من مراسل صحيفة "السفير" اللبنانية، ليجيب الشقاقي: (الشقاقي، 1994)

"الرئيس عرفات لم يقل أبداً أنه يرفض الحوار معنا – هو أرسل إلى هذا المكتب وفداً تلو الآخر و(قائد الشرطة) نصر يوسف كان من الذين أرسلهم؛ وقال في حديث صحافي نشر قبل أيام أنه في حوار مع حركة "الجهاد الإسلامي". ويتابع : "جاءت رُسل ياسر عرفات مرات عديدة إلى هذا المكتب وكنا نقول لهم نحن لا نمانع من الحوار مع شخصيات نقدرها بصفتها الشخصية، لكن مع ياسر عرفات، نحن غير مستعدين لفتح حوار، هذا منطقنا الذي كانوا يعودون به دائماً على الرغم من تكرار الرُسل؛ بل إنهم اتصلوا بنا قبل أسبوعين تحديداً من طرف ياسر عرفات ليطلبوا منا فتح حوار؛ ثمَّ الاتصال بنا هنا وقالوا إن ياسر عرفات

يريد أن يفتح حواراً معنا لحل المشكلات في الداخل، ورفضنا أي شكل من أشكال الاتصال بالخارج؛ وقلنا إن المشكلات يجب أن تحل ميدانياً بين أصحابها على الأرض".

وبصفة عامة؛ نستنتج أن الحركة حافظت وبحذر على علاقتها مع السلطة وقياداتها، لكنها لم تشارك في أي انتخابات رئاسية أو تشريعية؛ بوصفها أن مؤسسات السلطة قامت على اتفاق ترفضه؛ ومعتبرةً أن المشاركة في الانتخابات المحلية أمراً جائزاً لأنه لا يكلف أي فصيل الاعتراف بالضرورة باتفاقات أوسلو (محمد الهندي، آيار (مايو) 2009، اتصال شخصي) لكنها تجنبت تبني موقف عنيف ضد القوى الفلسطينية التي وافقت على التسوية مع إسرائيل (عبد الله الشامي، أيلول (سبتمبر) 2009، اتصال شخصي) في الوقت الذي عملت فيه على تكثيف عمليات العسكرية المسلحة ضد إسرائيل، حتى لو أدّت عواقبها إلى مصادمات بين الحركة والسلطة الفلسطينية، مثل عملية "بيت ليد" التي وقعت في كانون ثانِ (يناير) 1995، وكانت الحركة في ذلك تريد إيصال رسالة لسلطات إسرائيل مفادها؛ أن تواقيع السلطة لا يمكن أن تعطيها الأمان، وهذا ما سنأتي له بالتفصيل في المبحث التالي.

وفي رد نافذ عزام في ثنايا مقابلة الباحثة له حول نظرة وفكر حركته لمسألة تداول السلطة؛ أوضح أن الحركة تؤمن بتداول السلطة لأنها تؤمن تماماً بأهمية الشورى وما ينبع عنها في الحياة؛ وترى أن احترام الرأي الآخر جزء هام في المسيرة الإنسانية، وقاعدة ضرورية لإستقامة الحياة، وعرّج في سياق الحديث ذاته على ما عانته الساحة الفلسطينية من غياب الحريات واحترام وجهات النظر الأخرى على مدار الثلاثين عام الأخيرة، لكنه يقول قد نختلف مع قوى وفصائل وشرائح عديدة؛ لكننا لا يمكن أبداً أن نصادر حق من نختلف معه في التعبير عن رأيه والدفاع عن الحرية؛ ولا يمكن أن نتصور أن الحياة تُبني على رأي واحد واجتهاد واحد (نافذ عزام، آب (أغسطس) 2009، اتصال شخصي).

ولكن ما يضع هنا من تساؤل وإستفهام في معرض حديث نافذ عزام، هو تجاهله حقيقة المصادمات الفكرية الواقعة ما بين حركته والتيارات السياسية الأخرى التي تبنت خيار التسوية، على اعتبار الأخيرة ارتأت في فكرها خيار التسوية السياسية مع دولة الإحتلال، بينما تصدت الحركة عبر وسائل عديدة وصلت حد التصادم مع السلطة، من أجل إسقاط اتفاق أوسلو ومن خلفه، ولربما هذا المحك يرجعه محللون ونقّاد سياسيون إلى ما تحمله حركة الجهاد من مواقف صلبة وثابتة من مشاريع السلام في المنطقة تحت شعار: "**لا تنازل ولا تفريط في الحقوق**" (صالح النعامي، تموز (يوليو) 2009، اتصال شخصي).

2.5. المبحث الثاني: حركة الجهاد بين الاحتواء والمواجهة مع السلطة

مع تشكيل أجهزة السلطة الفلسطينية أذرعها الأمنية اعتباراً من عام 1994، وجـدت حركـة الجهاد الإسلامي نفسها في وضعٍ حرج، وبخاصة بعدما وجّهته قيادة م.ت.ف من انتقادات لها إبان مواصلة عملياتها العسكرية، واتهامها بمحاولة قطع الطريق علـى "إنجـاز المـشروع الـوطني"، وبإعطاء الذرائع لسلطات الاحتلال للتهرب من التزاماتها واستحقاقات المرحلة النهائية.

وقد دعا مفكرون سياسيون إلى دمج الحركات الإسلامية بالقوى؛ بأن "**على كافة القوى الوطنية والتقدمية أن تدفع باتجاه إقحام الدين في السياسة، حتى في الحالات القليلة التي يحجم فيها ذلك، وذلك من أجل "جرَ" أعداد كبيرة من المؤمنين إلى ساحة العمل السياسي والوطني من ناحية، ومن أجل حصر الصراع بين الحركات السياسية الدينية والحركات الأخرى في الحلبة السياسية، وفـي الفعل الوطني المناهض للاحتلال**" (البرغوثي، 1990).

وتكشف تصريحات للرئيس ياسر عرفات عام 1995، محاولات سلطته في احتواء حركتـي: الجهاد وحماس، ويقول بين ثناياها ما نصه: " **لقد عرض عليهم ذلك ... بينما كان رد من بعـض قياداتهم بنعم، وبين التحريم من بعض القيادات الأُخرى، وحتى الآن لم يتفقوا على شـيء، أمّـا بالنسبة إلى حركة الجهاد فبعضهم موجود معنا في داخل السلطة، وهم كتائـب الأقـصى بقيـادة أميرهم فايز الأسود، وبعضهم الآخر يعارض مثل فتحي الشقاقي الذي علاقته الأساسية مع إيران معروفة**" (عرفات، 2005).

وكان ذلك بالتزامن مع قيام السلطة بالعمل على إحداث نوعٍ من التقارب بينها وبين الحركـات الإسلامية بشكل عام، في محاولة لاحتواء من أمكنها من أنصار التيار الإسلامي المتدين، فضلاً عن الانشقاقات التي أصابت الحركة، والتي من بينها إبان تفاوض السلطة مع بعـض قـادة الحركـة المسجونين في سجونها مثل الشيخ عبد الله الشامي والذي خرج من المعتقل ليعلن تخليه عن الخـط المتشدد الذي كان ينتهجه التنظيم آنذاك (عسيلة، 2005)، ويرى باحثون في غضون هذه المرحلـة أن منظمة التحرير سعت إلى تمثيل حماس في المجلس الوطني منذ العام 1990؛ وبينت أن حماس جزء منها، وأوضح رئيس السلطة ورئيس منظمة التحرير ياسر عرفات مراراً؛ أن لحمـاس سـتة مقاعد في المجلس الوطني ومقعدان في المجلس المركزي وهي تطالـب بعـدد أكبـر (حيـدري، 1993).

وفي وجهٍ آخر كانت تصريحات الرئيس ياسر عرفات لا تكاد تخلو من الآيات القرآنية والاستشهاد بها، وأحاديث السنة النبوية؛ والإشارة الدائمة إلى العالم الإسلامي على أنه العمق الإستراتيجي للشعب الفلسطيني وثورته (عز الدين، 2004).

ويذهب فتحي الشقاقي للقول: "**أن السلطة الوطنية لا تستطيع أن تنسلخ من جلدها، وهو التوجه العلماني واللعب على وتر سياسات النظام العربي الرسمي؛ وبالتالي ماذا يتوقع أن تتبنى هذه السلطة؛ هل ننتظر أن تتبنى الإسلام وهي تخضع للنظام الأميركي، فالسلطة ستعلن نظاماً تغريبياً (علمانياً) حتى يكسبوا ود الغرب؛ وهم يظنون أنهم يفتحون بذلك أبواب الدعم الذي لن يأتي، إلاَّ بقدر الارتماء في الحقبة الإسرائيلية**" (الشقاقي، 2004).

وغالباً ما كانت حركة الجهاد الإسلامي توجه أصابع الإتهام لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، بمحاولة خلق الشقاق في صفوف الحركة؛ وأنه يريد استغلال الحركات الإسلامية لتمرير الحلول السلمية والمشاريع التصفوية (عمر، 2008)، ومن وسط تلك المحاولات؛ إلاَّ أن الحركة كانت متشددة على نفسها من التعامل حتى مع منظمة التحرير، وقامت في وقتٍ سابق بقطع علاقتها مع سرايا الجهاد الإسلامي لخوفها من العلاقة مع التيارات الوطنية والعلمانية حسب اعتقادها (شلّح، 2006)، فيما رفض الأمين العام السابق، فتحي الشقاقي اللقاء مع الرئيس أبو عمار بعد إبعاده إلى خارج الوطن، رغم لقائه العديد من كوارد حركة فتح (عمر، 2008).

وكانت الحركة ترى أنه ومن غير الممكن إجراء أي حوار سياسي، ليس بسبب تعنت الطرف الإسلامي؛ بل لأنها تملك (وحسب اعتقاد قياديها) برنامجاً مختلفاً تماماً، ومن الصعب وجود قواسم مشتركة في المستوى السياسي، ولا مانع لديها من إجراء أي لقاء لنزع فتيل الصدام في الأرض، كمعالجة قضايا المعتقلين والأحكام الجائرة التي تصدر من دون أدلة، ومسألة حمل السلاح في الشوارع، أي: "المسائل الميدانية التي تجنّب الناس الصدام؛ إلاَّ أن العمليات الجهادية مستمرة ما بقي الاحتلال؛ ورأت الحركة أن الاحتمالات الجهادية ستبقى مفتوحة في كل الاتجاهات ؛وإن كان النمط الاستشهادي سيصبغ المرحلة المقبلة" (الشقاقي، 1995).

لكن لم يمنع ذلك من تسجيل مواقف وحدويه في بعض الأحيان كالمحاولات التي كانت تدعو للوحدة بين السلطة الفلسطينية ومختلف القوى والفصائل، وتجلت تلك المحاولات بوضوح في مؤتمري: غزة ورام الله الداعين للوحدة الوطنية في مواجهة التحديات، وعشية ذلك أكد ممثلو القوى وقتذاك تأييدهم ودعمهم ومساندتهم للسلطة في موقفها الرافض للابتزاز الإسرائيلي؛ إلاَّ أنهم أصدروا فيما بعد بياناً سياسياً بتاريخ 28 أيلول (سبتمبر) 1997، ضمَّ ستة فصائل هي: (حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، حزب الخلاص الوطني

الإسلامي، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جبهة التحرير العربية)، قالوا فيه: "**ومع الأسف الشديد وفي محاولة واهمة للمراهنة على الموقف الأميركي، لقد تخلّت السلطة عن هذا الموقف وذهبت بعيداً في الاستجابة للضغوط الأميركية والإسرائيلية**"؛ واتهم البيان ذاته أن السلطة هي من أوقفت الحوار فيما بينهم بعد أشهر عديدة من التأجيل، في إطار سياسة الاستجابة والتكيف الخاطئة للضغوط والابتزازات الإسرائيلية ــ الأميركية" (بيان القوى الوطنية والإسلامية، 1997).

ويجمع قياديين في حركة الجهاد الإسلامي ممن تمت مقابلتهم؛ أن المسميات التي ظهرت وقتذاك لحركات إسلامية لم تكن حقيقية وكانت مجرد يافطات بلا معنى، وأحياناً كان إيجادها محاولة للضغط على الحركات الإسلامية الموجودة، وأحياناً للتشويش على مواقفها وسياساتها الرافضة لاتفاق أوسلو وإفرازاته، ولم تكن انشقاقات حقيقية، وكانت حد وصفهم تعتمد بشكل أساسي على دعم السلطة مالياً وأمنياً، ورغم ذلك لم تستطع جذب أعداد كبيرة من أعضاء وأنصار الحركات الإسلامية؛ ولمجرد أن رفعت السلطة الغطاء عنها انهارت وانتهت؛ وفي اعتقادهم أن أي محاولة أخرى ستفشل تماماً في إيجاد حركات بديلة عن الحركات الإسلامية، بغض النظر عن الطرف الذي يقوم بها (نافذ عزام، آب (أغسطس) 2009، اتصال شخصي).

ومن منظور آخر نجد روايات تشير إلى أن المسميات والحركات الإسلامية الأخرى التي حاولت السلطة الفلسطينية احتواءها، قد تكون مصدرها خلافات فعلية داخل حركة الجهاد الإسلامي، وهذا ما جعلنا نتأمل فحوى حديث صحافي لمرشد حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين عبد العزيز عودة، في صحيفة الحياة اللندنية في 6 حزيران (يونيه) 1995، أكّد فيه وجود خلافات عميقة داخل الحركة وقتذاك أدّت إلى ابتعاد البعض؛ أو إن البعض قرر تجميد نشاطه ودوره؛ أو إن البعض يواصل أيضاً صراخه؛ ويوضح ذلك الحديث أن ثمة خلافات داخل الحركة ليست حديثة بل بدأت منذ مدة ليست بالقصيرة، لكن هذه الخلافات لم تصل إلى حد الانشقاق عن الحركة (عودة، 1995).

وتحت علامة استفهام حول البيانات التي صدرت من بيروت، باسم حركة "الجهاد الإسلامي" من قِبل جهتين مختلفين؛ كلاهما يقول إنه يمثل حركة "الجهاد الإسلامي"؛ يرد عبد العزيز عودة في ذلك أن "**حركة الجهاد الإسلامي: "ليست ملكاً لشخص، واختزال أو اختصار جهاد هذه الحركة وأبنائها لمصلحة شخص واحد أو حصرها في جهة واحدة، يعتبر أمراً غير صحيح وليس مستقيماً**"، وفي السياق نفسه يقول: "**أنا لا أنكر أن هناك خلافات وأتمنى أن تزول؛ وأن تصفى وتسوى داخل الحركة نفسها بالطرق الشرعية والقانونية**"، ولفت في ذلك إلى سيد بركة، وتيسير

الخطيب واعتبرهما ممثلان رسميان وناطقان باسم حركة الجهاد الإسلامي، الأول مؤسس والثاني قائد كبير في حركة الجهاد الإسلامي (عودة، 1995).

وبخلاف ذلك كان الأمين العام لحركة الجهاد فتحي الشقاقي؛ يعتقد أنه منذ تصاعد العمليات الاستشهادية لحركته، أصبح هناك مخطط دولي وإقليمي ومحلي بمحاصرة الحركة وضربها؛ باعتبار أنها عائق أساسي أمام المؤامرة الأميركية الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية؛ وأعتبر أن ما حدث من ضجة يأتي في هذا السياق، الذين رفعوا راية الضجة كانت لهم أسبابهم الشخصية أو مرتبطون بأجهزة أُخرى، في إشارة إلى "أجهزة السلطة"، ويؤكد لا انشقاق داخل حركة الجهاد الإسلامي وكل الذين أشير في وسائل الإعلام إلى أسمائهم من بينهم (سيد بركة وتيسير الخطيب ومحمد أبو سمرة)، هم خارج حركة الجهاد الإسلامي (الشقاقي، 1995).

والملاحظ أنه في 7 حزيران (يونيه) 1995، أي في اليوم التالي من حديث عبد العزيز عودة، الذي سبق ذكره، والذي أقرَّ وجود خلافات عميقة داخل الحركة، قد صدر بياناً صحافياً عن مجلس شورى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين؛ أكد فيه أن الحركة متماسكة وموحدة؛ وأن الحديث عن خلافات ما هي إلاَّ محاولات لزرع الفتنة، وخلص مجلس شورى الحركة في بيانه إلى الآتي (بيان مجلس شورى حركة الجهاد، 1995):

1. يؤكد مجلس شورى حركة الجهاد الإسلامي بجميع أعضائه داخل الوطن المحتل وخارجه؛ أن حديث الخلافات ليس إلاَّ حديث إفك وفتنة تقف وراءها أطراف معادية للحركة؛ وأن حركة الجهاد الإسلامي متماسكة وموحدة لم يستقل أي عضو من قيادتها، وليس من خلاف بين أعضاء مجلس شورى الحركة أو أي مستوى من مستوياتها.

2. ليس هناك في داخل الحركة أو في لوائحها وأنظمتها ما يسمى بموجبها مرشداً عاماً، وهذا المصطلح يُسمع داخل الحركة للمرة الأولى وعلاقة الشيخ عبد العزيز عودة مقطوعة تماماً بحركة الجهاد الإسلامي منذ عام إثر زيارة قام بها لمصر؛ إذ استقبلته هناك أجهزة الأمن الفلسطينية في محاولة تمَّ تأجيلها لترتيب عودة الشيخ عودة إلى غزة، وقبل ذلك ومنذ العام 1988 تحديداً، لم يكن للشيخ عودة أي نشاط سياسي لا داخل الحركة ولا خارجها؛ ونستغرب أن يصدر عنه كل هذا الحجم من المغالطات وهو بعيد عن الحركة.

3. إن محمد أبو سمرة لم يحتل أي منصب قيادي داخل حركة الجهاد الإسلامي في أي يومٍ من الأيام، وتمَّ تجميد عضويته بإجماع مجلس شورى الحركة قبل 3 سنوات لأسباب مسلكية تنظيمية، فاندفع بعدها إلى تونس للعمل مع جماعة (ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة

التحرير الفلسطينية)، كمخبر لأجهزة أمن عرفات في تونس وأجهزة أُخرى، وساهم في ترتيب زيارة الشيخ عودة لمصر بالتعاون مع أجهزة المخابرات وأجهزة أمن عرفات، وتمَّ فصل أبو سمرة عبر لجنة قضائية حاكمته ووقّع هو على قرار الفصل بحقه نادماً على جريمته.

4. إن سيد بركة يعمل موظفاً في مؤسسة الشهيد التابعة للجمهورية الإسلامية الإيرانية في بيروت، وليست له علاقة بنشاط الحركة من قريب أو من بعيد، وكان قد ترك الحركة عام 1991 وعمل أميناً عاماً لجمـــاعة فلسطينية ظهرت باسم "حزب الله ــ فلسطين" ثم اختفت.

5. إن الأسماء المذكورة تعمل خارج حركة الجهاد الإسلامي منذ وقت طويل، ويجري تعويمها اليوم في مؤامرة مشتركة بين بعض الجهات والموساد الإسرائيلي، لتشويه صورة الجهاد الإسلامي تمهيداً لهجوم على قادتها في الداخل والخارج.

6. تعرّض الشيخ عودة إلى مواضيع شخصية مغلوطة وقصص ناقصة، ولم يتعرّض لأي موضوع فكري أو سياسي مختلف عليه، فأي توجيه أو إرشاد هذا الذي يقوم من يزعم نفسه مرشداً أو موجهاً، ويعلن ثقته بعقلانية كل الأطراف في الداخل بما فيها السلطة التي تحارب حركة الجهاد على مدار الساعة؛ إن لم تكن لدى الشيخ عودة قضية فكرية أو سياسية يقدمها، فما مبرر مشاركته في هذه الحملة ولمصلحة من.

7. يؤكد مجلس شورى الحركة بكامل هيئته وأعضائه في الداخل والخارج، ثقته الكاملة في الأمين العام للحركة الدكتور فتحي الشقاقي، ويعتبره المُعبّر عن موقف الحركة ورأيها في كل القضايا الإستراتيجية.

وفي مقابلة خاصة أجرتها الباحثة مع عبد العزيز عودة حول ما نُسب له كمرشد ومؤسس لحركة الجهاد الإسلامي؛ أكد أنه موجه فكر إسلامي وليس أكثر؛ وأن علاقته بالجهاد الإسلامي هي علاقة وطيدة باعتبارها امتداد للحركة الإسلامية في فلسطين؛ ولا يعني ذلك أن له دور ذو طبيعة تنظيمية؛ وأن ما ورد تحت اسم مرشد لحركة الجهاد الإسلامي في صحيفة الحياة اللندنية، اعتبره الشيخ عودة ما هو إلاَّ إجتهاد من قبل المحرر (عبد العزيز عودة، تشرين أول (أكتوبر) 2009، اتصال شخصي).

1.2.5. الصدام والاتهام المتبادل في الميدان:

وبالتزامن مع المرحلة السالفة الذكر، التي سعت إليها السلطة الفلسطينية في مسألة احتواء الحركات الإسلامية "المعارضة" ، كانت تخطو أيضاً نحو بسط سلطتها وسيطرتها من خلال أساليب

ووسائل تمثّلت في بناء قوة أمنية مسلحة، كما سعت إلى احتواء المجتمع المدني واسترضاء بعض المثقفين، والحدّ من الحريات الممنوحة لوسائل الإعلام (هلال، 1996)، وكرست الانتماءات العائلية والعشائرية وظهر ذلك في سياسة التعيينات الحكومية وخاصة العسكرية، وتولى منهم مناصب عليا (برهم، 2007)؛ باعتبار أن تلك الروابط العائلية تساعد في انصهارها في بوتقة السلطة، وتمكين نفوذها على المستوى الداخلي .

وأمام تسلّح موقف حركة الجهاد بخيار المقاومة إبان تشكّل السلطة الفلسطينية؛ فإنها وعبر بيانات وخطاباتها قررت الاستمرار في نهج المقاومة في كل فلسطين ضد الاحتلال أينما تواجد حتى في مناطق الحكم الذاتي؛ واعتبرت أن من حقها مواجهة الاحتلال بالقوة وبعملياتها العسكرية، التي تصاعدت وتيرتها خلال مرحلة إعادة الانتشار للأجهزة الأمنية الفلسطينية، والتي غالباً ما كانت تصطدم بجهاز الأمن الوقائي، الذي كان مُكلفاً بملف الأمن الداخلي في المناطق التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، حيث كثيراً ما اُتهم جهاز الوقائي بقيامه بمهمات ملاحقة واعتقال وتعذيب نشطاء حركة الجهاد الإسلامي ومن خلفها حركة حماس، وقد كان يترأسه وقتذاك كلٍ من جبريل الرجوب في الضفة الغربية، ومحمد دحلان في قطاع غزة.

ويعقب الأمين العام السابق فتحي الشقاقي عندما سئُل في أحد المرات حول استعداد حركته لتفادي التصادم مع السلطة الفلسطينية، وذلك في حديث خاص في 22 حزيران (يونيه) 1994 لصحيفة "السفير" اللبنانية في: (الشقاقي، 1994)

> "إننا كثيراً ما كنا نتمنى على الشرطة الفلسطينية والسلطة الجديدة؛ أن تدرس أهداف الحركة الأولوية في عدم التصادم معها؛ لكن في الوقت ذاته لا يمكن أن نقبل أن يبقى الجنود حولنا وأن نقف للتفرج عليهم، وفي كل البيانات دائماً نخاطب الشرطة الفلسطينية حول هذه المسألة؛ ونقول أننا لا نقدر أن نوقف جهادنا طالما أننا نجد حولنا جندياً؛ وبإمكانه أن يأتي لمطاردة مجاهدينا كما حدث داخل قطاع غزة".

وفي حديث آخر في 15 نيسان (أبريل) 1995 لصحيفة "الحياة" اللندنية، يقول الشقاقي: (الشقاقي، 1995)

> "في الواقع إنها أكثر مرة أكون قلقاً فيها منذ دخول سلطة الحكم الذاتي من أن يحصل اقتتال، لكن لا يزال قرارنا وقرار "حماس" تفادي الاقتتال بكل الطرق الممكنة قراراً حكيماً، لا توجد عناصر حرب أهلية بمعناها التقليدي بسبب وجود الانسجام القومي والعرقي والديني والمذهبي وتداخل العائلات، إضافة إلى حكمة الحركة الإسلامية المتمثلة في "الجهاد و"حماس"؛ ورفضهما الانجرار إلى المصير المؤسف إن حدث".

من المؤكد أن الصدامات مع السلطة في بدايتها كانت على خلفية العمليات المسلحة ضد أهداف إسرائيلية، كانت أولها العملية التي نفذها "أنور عزيز" في العام 1993م الذي ينتمي للقوى الإسلامية المجاهدة "قسم" الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، عندما فجّر نفسه في قافلة لجنود الاحتلال (داود شهاب، أيلول (سبتمبر) 2009، اتصال شخصي).

ومع انطلاق هذه العمليات بدأ العراك الميداني العنيف، والذي أخذ طابعاً دموياً في بعض الأحيان بين السلطة الفلسطينية وبين التنظيمات التي تقف وراءها، حيث اضطرت أجهزة الأمن الفلسطينية وقتذاك إلى اعتقال بعض النشيطين من الحركات الإسلامية وفي المقدمة نشطاء حركة الجهاد الإسلامي، وبلغت ذروة التوتر بين السلطة والحركة في أعقاب عملية "بيت ليد" في 22 كانون ثانٍ (يناير) 1995، والتي نفّذها المجاهدين: "أنور سكر" و "صلاح شاكر"، وعملية "كفار داروم" في 9 آذار (مارس) 1995، والتي نفّذها المجاهد "خالد الخطيب"، حيث تمَّ اعتقال عدد كبير من نشطاء الحركة داخل غزة.

وفي أعقاب ردود الأفعال من جهة قيادة الحركة، أصدرت العديد من البيانات المنددة لسياسة السلطة؛ وورد في سياق أحدها حسب نافذ عزام: "**إن الحركة تحذّر السلطة من مغبة الاستمرار في مثل هذه الممارسات؛ ولتعلم هذه السلطة أن مجاهدي الحركة الذين استطاعوا أن يضربوا العدو في المكان الصعب والمستحيل؛ قادرون أن يردوا في الوقت المناسب وضد الهدف المناسب؛ وإن عملهم الاستشهادي يتصاعد إزاء كل الضغوط**" (نافذ عزام، آب (أغسطس) 2009، اتصال شخصي) وفي بيان إدانة آخر حدا بالأمين العام للحركة فتحي الشقاقي إصداره؛ متهماً فيه رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات بأنه يمارس سياسة حمقاء تهدد بنشوب حرب أهلية في قطاع غزة بعد احتجاز أحد قادة الحركة وهو عبد الله الشامي (عسيلة، 2009).

وفي الواقع نجد أن سياسة السلطة الفلسطينية، كانت تنسجم دوماً من الدور المنوط بها وما أملاها عليها إتفاق أوسلو، وكان الرئيس ياسر عرفات يريد من الكل الفلسطيني؛ أن يحترم تلك المرحلة التاريخية للفلسطينيين، وعندما سُئل الرئيس عرفات من قبل جريدة "الحياة" في لندن، في 21 شباط (فبراير) 1995، حول موقفه من العمليات الجهادية التي تقوم بها حركتي: "الجهاد الإسلامي" و"حماس"، في الأراضي التي لا تزال تحت الاحتلال، أكانت جهاداً مشروعاً أم لا؟، فقال: (عرفات، 1995)

> "أنا أقول يجب أن نحترم جميعاً ما يتم الاتفاق عليه حرباً أو سلماً ... إن منظمة التحرير هي الناطق الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كل مكان؛ ومن حقي أن أسأل: عندما كانت منظمة التحرير تقاتل أين كانوا؟ أين كانوا؟ لماذا لم يتحركوا؟ لقد اعترف يوسي بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلي؛ أنه في الوقت

الذي كنا نحن فيه نقاتل كان هناك اتفاق بينهم وبين الإسرائيليين؛ هذا ما صرّح به بيلين واعترف بأنه أحد أخطاء إسرائيل؛ ومع ذلك أنا أقول إن علينا جميعاً أن نقف وقفة فلسطينية واحدة، نُصالح معاً ونقاتل معاً ونسير معاً ونبني الدولة الفلسطينية معاً، الخروج على هذا هو ضرب للحلم الفلسطيني وللوليد الفلسطيني، فللمرة الأولى منذ بداية هذا القرن، هنالك سلطة وطنية فلسطينية تحكم أرضاً فلسطينية وشعباً فلسطينياً".

وبالنسبة للشق الآخر من السؤال حول مدى قدرته كرئيس للسلطة الفلسطينية، على تلبية طلب الإسرائيليين والأميركيين لوقف المقاومة ضد الأهداف الإسرائيلية، ردَّ ياسر عرفات: (عرفات، 1995)

"لا؛ أنا لا أستطيع أن أوقف (ذلك) ولكن عليّ؛ وأنا أقول هذا الكلام أن أحترم الاتفاق بقدر إمكاناتي؛ وهذا ما أقول به ولا أخشى فيه لومة لائم، فالنبي صلى الله عليه وسلم وقّع صلح الحديبية، لأن الاتفاق اتفاق؛ وأنت تعرف أنني عندما كنت في لبنان بعد اتفاق 1981؛ لم أسمح لتنظيم لبناني أو فلسطيني أن يطلق طلقة على الحدود، أبو العباس ماذا فعلت به هو وتنظيمه عندما أطلقوا النار على (قوات) الأمم المتحدة بعد 1981؟ ضبطتهم كلهم.

وبناءً على ما سبق لا يمكن تجاهل إصرار اسرائيل على إعطاء الأمن الأولوية القصوى، وفرضت مطالب أمنية عديدة على السلطة الفلسطينية؛ لأن هدف اسرائيل كما يذكر الباحث خليل الشقاقي من المفاوضات هو بناء نظام أمني إقليمي يشكّل ركيزة التسوية السياسية على أساس نشوء هيمنة إسرائيلية في المنطقة، وتمكين اسرائيل من فرض إرادتها من خلال القوى المادية والسيطرة، ومن خلال فرض قيم ومفاهيم سياسية جديدة على المنطقة، مما يعني تحول السيطرة العسكرية الإسرائيلية، إلى هيمنة تكتسب الشرعية من خلال مفاوضات تؤدي إلى مأسسة هذه الهيمنة (الشقاقي، 1994).

وهذا يستدل منه ما كان يميز الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، من وجود خللٍ واضح وصريح في مسألة التوازن، فكل المطالب الإسرائيلية كانت واضحة لا لبس فيها ولا غموض، كمسؤوليتها عن أمن المستوطنات، والأمن الخارجي والداخلي بعد إعادة تموضعها وليس انسحابها، مما ساعد الطرف القوي فرض شروطه على منظمة التحرير باعتبارها الطرف الأضعف (الجرباوي، 1998).

وتبعاً للتوجهات التي ترجمتها السلطة الفلسطينية عبر أذرعها الأمنية على الأرض "تطبيقاً لاتفاق أوسلو"، نرى مدى حالة الصدام الكبير الذي أخذ أشكالاً مختلفة في العديد من مراحل عمر السلطة، والتي جاء في مقدمتها تلك المواجهات السياسية والأمنية والملاحقات المتكررة والمستمرة، من اعتقالات في صفوف حركة الجهاد خاصة المرحلة التي أعقبت أحداث مسجد

فلسطين عام 1995، إضافة إلى حظر أنشطتها في العديد من الأحيان كـــإغلاق المؤســـسات التابعة للحركة، وحظر حمل السلاح في الشوارع (غير سلاح السلطة)؛ إلى أن وصل الأمـــر بالأمين العام للحركة فتحي الشقاقي للقول: (الشقاقي، 1995)

"لن يستطيع أحد نزع سلاح شعب يقبض عليه منذ 75 عاماً، هذا السلاح حاربنا به الاحتلال البريطـــاني والاحتلال الصهيوني؛ ولن نلقيه قبل زوال الاحتلال؛ إنه سلاح عز الدين القسام وعبد القادر الحسيني وخليل الوزير ومصباح الصوري وعماد عقل؛ ولن نفرّط به أبداً؛ إذا حاول عرفات أن يطاردنا أو أن ينزع سلاحنا، فهو يوغل أكثر في دمنا ودم الشعب الفلسطيني، ما سيدفعه إلى مزيد من التآكل والانهيار، هذه حرب مستمرة ومتعددة الأبعاد وأهم ما تحتاجه الإرادة".

وتتحدث الباحثة حنان عرفات عن حيثيات حادثة مسجد فلسطين، حيث تواجد الرئيس ياسر عرفات، وقيام عدد من المصليين بالعبث بكوفيته، مما أدّى إلى سقطوها عن رأسه، وكان للرئيس تحفظاً في حينها رغم شعوره بالإهانة والاستهانة بالسلطة الفلسطينية؛ فقرر أن يثبّت وجوده وصلابته في وجه المعارضة على حد ما سردته الباحثة موضحة؛ بأن عدد كبير من مرتادي ذلك المسجد ينتمون لحركة حماس (عرفات، 2005)، وتتابع: "أن الرئيس عرفات وجد فرصته عندما خرج المصلون في تظاهرة ضد اتفاق أوسلو وضد السلطة الفلسطينية، وأمر بإطلاق النار على المتظاهرين، لتقوية نفسه وليعطي المعارضة درساً مفاده؛ بأنها تستطيع أن تتكلم لكن رد فعلها العملي لن يتم التهاون معه"، وفي موضع آخر من دراسة الباحثة نفسها؛ تشير إلى "أن اسرائيل وعدت أنها ستعمل على توسيع المناطق، التي تمارس عليها السلطة صلاحيات، إذا أثبتت أنها قادرة على القيام بواجبها" (عرفات، 2005).

وتعقيباً على الرواية السابقة؛ أكّد عبد العزيز عودة رواية يرى أنها الصحيحة؛ بأن الرئيس عرفات ذهب للصلاة في المسجد العمري وليس في مسجد فلسطين، لمواساة و مؤازرة حركة الجهاد الإسلامي بالشهيد هاني عابد، الذي أُغتيل على أيدي الاحتلال الإسرائيلي في خان يونس، فوجه أنصار حركة الجهاد الإسلامي أصبع الاتهام للسلطة الفلسطينية في تواطئها مع الاحتلال الإسرائيلي في عملية الاغتيال، وفي أثناء تواجد الرئيس في المسجد قامت مجموعة من أبناء الحركة المتحاملين على السلطة، بمحاولة استفزاز شخص الرئيس ولكن الرئيس لم يبالِ لهذه التصرفات، معتبراً إياها لحظة حماسية من أبناء الحركة على ما أصابهم في استشهاد أحد أبطال حركتهم؛ وتابع عودة: "أن الرئيس ياسر عرفات امتازت شخصيته بالحكمة فهو قائد تاريخي يحب وطنه؛ ولا يعقل أن يجاري تلك الحادثة حسب ما وُصفت في دراسة الباحثة حنان عرفات وغيرها من أحداث تمَّ تحريفها وتشويه معالمها (عبد العزيز عودة، تشرين أول (أكتوبر) 2009، اتصال شخصي).

وحول إقدام السلطة الفلسطينية على مجموعة الاعتقالات في صفوف حركة الجهاد وغيرها من الفصائل، وإغلاق عدد من المؤسسات الخيرية الإسلامية، فغالباً ما كانت القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية ترفض تلك الأنشطة، وتعبّر عن رفضها المطلق للممارسات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية بأشكال مختلفة، من توزيع بيانات الاستنكار والتحذير، أو الدعوة لمظاهرات تصل حد الاشتباكات والصدام المسلح في مناطق متفرق من مدن الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكان من بين البيانات السياسية التي أصدرها ممثلو القوى الوطنية والإسلامية، وفي مقدمتهم حركة الجهاد ما صدر في 28 أيلول (سبتمبر) 1997، حيث عبّروا فيه عن استنكارهم الشديد حول ما تقدم عليه السلطة من ممارسات ضد مؤسساتهم وأبنائهم، مطالبين فيه بالإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، والعودة عن قرارات الإغلاق الصادرة بحق المؤسسات الصحفية والخيرية الإسلامية، وأكّد ممثلو القوى في البيان ذاته استعدادهم لحوار وطني شامل، يعيد الاعتبار إلى الوجهة الإيجابية المأمولة من هذا الحوار، والتي تؤسس لعلاقة فلسطينية وبيت فلسطيني موحد ومتماسك، وقائم على أسس ديمقراطية وتعيد الحق إلى نصابه (بيان القوى الوطنية والإسلامية، 1997).

وعلى الرغم من أن الحركات الطلابية تعتبر ركيزة لا يمكن تجاهلها داخل النظام السياسي للدول الحديثة، وما لعبته من دورٍ مهمٍ ومشاركٍ في الحركة الوطنية ومسيرة النضال الفلسطيني، وتحديداً في مستوى الاستقطاب والتعبئة، فقد شهدت المرحلة إبان اتفاق أوسلو وبالتحديد داخل الجامعات الفلسطينية، أنشطة فصائلية للتيار الإسلامي بشكل غير معهود، أعقبها عمليات ملاحقة واعتقال لناشطين من التيار الإسلامي وحركة الجهاد الإسلامي، نتيجة ما كان يربط الأُطر الطلابية بتنظيمات سياسية حددت توجهاتها وقراراتها وقياداتها إضافة إلى تمويلها، ومع تصاعد وتيرة العنف ضد المعارضة الفلسطينية، فقد اكتسب التيار الإسلامي تعاطفاً من قبل المواطنين، وغالباً ما كانت الأُطر الطلابية المنتمية للجهاد الإسلامي تنشط تحت أسم الجماعة الإسلامية.

وقد أحدث اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات موقعة بين م.ت.ف والحكومة الإسرائيلية، مزيداً من الإنقسام على المستوى الفلسطيني العام، وظلّت المقاومة ضد الاحتلال موضع فخر الحركة الطلابية على صعيد أنشطة وفعاليات الجامعات، والشعار الأول الذي ترفعه في خطابها العام، وأمام هذا المنعطف السياسي كانت حدة التنافس بين الأُطر في ازدياد إبان اتفاق أوسلو، وتبلورت معها التعبئة الفئوية وتغذية ثقافة الكراهية، فأصبح لكل تنظيم أعياده ومناسباته؛ وبعد أن

أدركت أجهزة السلطة الفلسطينية القوة الكامنة داخل قطاع الحركة الطلابية، حاولت استخدام وسائل عديدة لإضعافها، وفي أحيان أخرى كانت تلجأ لاحتواء بعض الأُطر (أبو بكر، 2004).

ونسجل أن بدايات ذلك العراك يعود في أساسه، منذ الفترة التي وقّعت فيها منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو)، وما أسفر عنه من نشوب صراع بين مؤيدي مسار التسوية السياسية ومعارضيه في الجانب الفلسطيني، وما بين طرفي الصراع وجدت السلطة الفلسطينية نفسها تمضي في طريق شائك لمحاربة قوى المعارضة، تحقيقاً لإلتزاماتها في العملية السلمية، بينما كان الشعب الفلسطيني منقسماً على نفسه في درجة تأييده ورفضه لمشاريع السلام، فمنه من كان يؤيد استمرار لجوء المقاومة الفلسطينية للعمليات العسكرية ضد أهداف إسرائيلية؛ ومنهم من كان يرفض على اعتبار أن التوقيت غير ملائم، حتى لا تخلق تلك العمليات ذرائع واهية لحكومات إسرائيل، للتهرّب من التزاماتها مع الفلسطينيين وتستمر في جرائمها ضدهم.

فواقع الحال كان ثمة اتجاه ثالث في الساحة الفلسطينية ما بين التأييد والمعارضة، على عكس حالة الحيرة لديه وعدم القدرة على حسم الأمور؛ أي أن هذا الاتجاه يرى في الاتفاقيات إيجابيات واضحة، وله أيضاً سلبيات واضحة، ولكنه يدعو إلى استثمار الفرصة وجعلها مجالاً للبناء وتحويل السلبيات إلى إيجابيات وبطريقة ديمقراطية، ومثّل هذا التيار كل من فاروق القدومي ومحمود درويش ومحمد زهدي النشاشيبي (برهم، 2007).

وأخيراً يمكن أن نقرأ واقع التعاطف السياسي الفلسطيني الذي أعقب تشكّل السلطة الفلسطينية فيما ورد في استطلاع للرأي في عام 1994 أعده مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، والذي يبرز فرضية إلى مدى يعطي الفلسطينيون السلطة الفلسطينية فرصة لإثبات نفسها؛ حيث صرّح ما نسبته 40.8% منهم بأن الوقت ما زال مبكراً للحكم على أداء السلطة، وذلك بعد مرور أربعة أشهر على نشأتها؛ في المقابل عبّر 30.9% بأنهم راضون عن أداء السلطة، ووصلت نسبة عدم الرضا عن أداء السلطة إلى 21.2%، وبرغم تشابه نسبة الرضا عن السلطة في الضفة 30% والقطاع 32.1%؛ إلاَّ أن نسبة عدم الرضا في قطاع غزة 26.5% أعلى منها في الضفة 17.6%؛ وقد يكون لذلك علاقة بأن فلسطينيي غزة كانت لديهم فرصة أفضل لاتخاذ موقف واضح من السلطة (استطلاع للرأي، تشرين أول (أكتوبر) 1994).

3.5. المبحث الثالث: "انتفاضة الأقصى" وإنـــقلاب موازين القوى

كان اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، التي جاءت بعد رفض الـــرئيس الفلـــسطيني ياســـر عرفات قبول المقترحات الإسرائيلية والأمريكية، بخصوص الحل النهائي في "كامب ديفيد Camp David"، وزيارة زعيم حزب الليكود "آرئيل شارون" الاستفزازية إلى حرم المسجد الأقصى فـــي 28 أيلول (سبتمبر) 2000، قد أنتجت واقعاً جديداً يختلف عن الواقع الذي ميّز مرحلة اتفاق أوسلو.

حيث غلب على هذا المنعطف الجديد العمل العسكري المقاوم، الـــذي مثّـــل العمـــود الفقـــري للانتفاضة، وما أفرزه من تشكيل قوى عسكرية مختلفة حاول كل منها إثبات ذاتيته النضالية، مثل: كتائب شهداء الأقصى، وسرايا القدس، وكتائب عز الدين القسّام، وكتائب أبـــو علـــي مـــصطفى، وكتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية، وألوية الناصر صلاح الدين، لتنخرط جميعهـــا فـــي خنـــدق المقاومة ضد الإحتلال، وتلقائياً أسفرت انتفاضة الأقصى عن وقف التنسيق الأمني بـــين الجـــابين الإسرائيلي والفلسطيني، وقامت السلطة الفلسطينية بالإفراج عـــن معظـــم المعتقلـــين الـــسياسيين الموقوفين والمحتجزين لديها، بعد قيام قوات الإحتلال الإسرائيلي بالقصف المستمر لمقرات الأمن الفلسطينية في قطاع غزة (أحمد نصر، حزيران (يونيو) 2009، اتصال شخصي).

وأمام هذا المنعطف حاولت حركة الجهاد الإسلامي كغيرها من حركات العمل على رفع أسمها في الميدان، وتنصيب ذاتها في موقع جهادي متميّز، وتثبيت نفسها كقـــوة فاعلـــة فـــي المجتمـــع الفلسطيني، ويورد رمضان شلّح: "**إنه وفي انتفاضة الأقصى الراهنة، كان صـــعود نجـــم "ســـرايا القدس"، الإسم الجديد للجناح العسكري للحركة، والتي كانت بمثابة ولادة جديدة لحركـــة الجهـــاد الإسلامي، حيث أسهمت بالجهاد والاستشهاد، إلى جانب بقية الفصائل والأجنحـــة العـــسكرية، لا سيما كتائب القسّام، وكتائب شهداء الأقصى، في صنع مرحلة جديدة في تـــاريخ الـــصراع علـــى فلسطين**" (شلّح، 2007).

أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي أُطلق عليها انتفاضة الأقصى، مثلّت مخرجاً لحركة الجهاد الإسلامي من الأزمة التي عاشتها قرابة أربع سنوات، لم تكن خلالها قادرة على تنفيذ عمليات ضد اسرائيل بسبب التعاون الأمني الذي كان قائماً بين أجهزة الأمـــن الإســـرائيلية وأجهـــزة الـــسلطة الفلسطينية، الأمر الذي حدَّ كثيراً من إمكانية نشطاء الجهاد في التحرّك بحرية (عسلية، 2005).

والمقارنة بين الانتفاضتين: الأولى والثانية، نجد ما لاحظته الباحثة إصلاح جاد من جامعة بير زيت؛ أن الأغلبية العظمى من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ساهموا في الانتفاضـــة

الأولى عام 1987 بروح ثورية عالية، حينما لعبت حينذاك القوى السياسية الوطنية والإسلامية والمنظمات الجماهيرية، بكل مكوناتها من أُطر نقابية وطلابية وعمالية وحتى النسوية دوراً بارزاً، وذلك بالتعاون مع م.ت.ف بالخارج، بينما عانت انتفاضة الأقصى من غياب الروح الجماهيرية الفاعلة التي اقتصرت على أشكال رمزية كالمشاركة في جنازات الشهداء.

وأعادت الباحثة إصلاح جاد، ذلك التراجع إلى ضعف الأحزاب والتنظيمات السياسية، التي كانت تحتضن منظمات العمل الجماهيري، وانتقال عدد من كوادر هذه الأحزاب للعمل في المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي أدّى على حد وصف الباحثة، إلى تراجع كبير في خطاب وثقافة التيار الوطني الديمقراطي العلماني، وسمح للحركات السياسية الدينية كسب شرعية إضافية وتنظيم نسبة مهمة من الجمهور، وذلك عن طريق السيطرة بالانتخابات على عدة مجالس طلابية أو نقابات مهنية، وكذلك لحضورها الميداني الفاعل في التصدي للاحتلال بالعمل الجهادي المقاوم، وتنفيذ "العمليات التفجيرية الاستشهادية"، التي صارت تشارك فيها قوى من حركة فتح (جاد، 2002).

وعلى مستوى التنسيق الفصائلي المشترك في إطار انتفاضة الأقصى؛ لوحظ أن ذلك التنسيق بين فصائل العمل العسكري المقاوم للاحتلال كان غائباً مقارنة بالانتفاضة الأولى، باستثناءات محدودة لم تتسع أو تتطور لتشكّل ظاهرة أو قاعدة لعمل مشترك، ويمكن رصد ذلك التنسيق المشترك الذي شهدته انتفاضة الأقصى، والذي بطبيعته يرتبط بمحددات تحكمه في كلا مستوييه، وهي: الإسلام، والمقاومة، وفلسطين، ويشمل: (عامر وبسيسو، 2004)

1. **المستوى الإعلامي:** وبرزت أهم ملامح هذا التنسيق عبر توزيع البيانات، وإبداء التصريحات الصحفية الموحدة لمواقف فصائل المقاومة الفلسطينية؛ إن بشأن الإعلان عن عمليات عسكرية مشتركة ضد دولة الاحتلال وقواتها أو مستوطنيها، أو بشأن الإعلان عن مواقف محددة تجاه التطورات الميدانية، أو المستجدات السياسية على الساحة الفلسطينية.

2. **المستوى العسكري الميداني:** تمثّل في قيام فصائل المقاومة أو بعضها بالتخطيط لتنفيذ عمليات عسكرية مشتركة، واعتبرت تلك الظاهرة أعلى صور التعاون والتنسيق التي ميّزت العلاقات المتبادلة بين أجنحة المقاومة الفلسطينية، وأثقلت العبء على قوات جيش الاحتلال، كما أبرزت لُحمة المقاومة وتكاتفها واستعدادها للتوافق على وحدة ميدانية، دون الوحدة السياسية التي كانت تعترض سبيلها العراقيل.

وترى حركة الجهاد الإسلامي في مسألة التنسيق العملي والمباشر؛ أنه السبيل إلى تقريب وجهات النظر والعمل المشترك مع كل القوى الفلسطينية، بما فيه خدمة للصالح الوطني العام بغض النظر عن درجة التنسيق المتاحة مع هذا الفصيل أو ذاك؛ وتعتبر أن التنسيق يمثّل بحد ذاته مقاومة لوهم الافتراق بين الوطني والديني، أو الإسلامي والقومي، الذي عمل عليه الاستعمار الغربي والصهيوني في المنطقة، سعياً لزرع الفرقة والشقاق بين الفلسطينيين وقواهم المقاومة (عبد الله الشامي، أيلول (سبتمبر) 2009، اتصال شخصي)

وأمام مسألة انقلاب موازين القوى داخل النظام السياسي الفلسطيني إبان انتفاضة الأقصى، نجد الحرص الذي كانت توليه بعض الفصائل على زيادة رصيدها الجهادي، ومحاولات تسمين سجلاتها الكفاحية لاحتلالها موقعاً متميزاً في سياق منظومة الأدوار السياسية على الساحة الفلسطينية والإقليمية والدولية، رغم ما اتسمت به تلك الفترة – كما ذكرنا سالفاً – من ظاهرة التنسيق المشترك بين فصائل المقاومة؛ بيد أن ملامح هذا الحرص ظهر جلياً مع تصاعد ظاهرة الاستثمار الإعلامي لأعمال وإنجازات المقاومة في الميدان، والظهور بمظهر الأفضل فصائلياً، وكثيراً ما كانت تقع ظاهرة خلط الأوراق بين الفصائل، حيال تبنيها لعمليات المقاومة في إشكالات وتعقيدات أرّقت الرأي العام في الكثير من الأحيان، وألقت بظلالها على ساحة العمل الوطني المقاوم ضد الإحتلال.

ويلاحظ ما أثارته ظاهرة المناكفات الميدانية حول تبني العمليات، التي هيمنت وقتذاك على أجندة فصائل المقاومة في ذلك الحين، التي صنعت صنيعها في مشوار التنافس الأيديولوجي بين التنظيمات الفلسطينية وأعمال الفصائل ومقاوميها، ويبرز هذا الإشكال في الخطورة التي قد تلقي بظلالها على العمل الوطني الفلسطيني من خلال (عامر وبسيسو، 2004):

1. استنزاف الساحة الفلسطينية الداخلية في معارك جانبية، يتسبب في إثارتها الفصيل المتبني لعمليات الآخرين.
2. تأليب النفوس وإثارة التوتر والشحناء بين الفصائل الفلسطينية ذات العلاقة، وتكريس حالة من الاستياء والإحباط في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني، التي تؤثر على حالته المعنوية والنفسية وتهز من استقراره، بما ينسجم مع مخططات الإحتلال الهادفة إلى تدمير معنويات الفلسطينيين، وبث اليأس والإحباط في نفوسهم.
3. الإسهام في تباعد أُطر وفصائل المقاومة عن بعضها البعض، وإثارة النفور والفرقة فيما بينها بدلاً من التقريب، وتعزيز أواصر الأخوة والانسجام والتكافل والتعاون بين الجميع.
4. تشويه صورة المقاومة الفلسطينية والجهاد الفلسطيني الناصعة، والإضرار بها في أعين العالم الخارجي، وإلباس المقاومة لبوساً سيئاً وأردية مشوهة، وإظهار الحيثيات المؤسفة

المرافقة لعمليات التبني المغلوط، وردود الفعل الناجمة عنها، بمظهر لا يليق بسمعة الشعب ومسيرته الجهادية.

5. الإخلال بأهم أسس وركائز العمل الفدائي والجهادي، والتعاطي معه بوصفه غنيمة تستلزم النهب والسلب، قطعاً للطريق أمام الآخرين.

وتذهب "الجهاد الإسلامي" دوماً إلى أنها كانت تحاول أن لا يبرز أي خلاف في الميدان، بما قد يؤثّر على قوة المجموع المقاوم، وبالرغم من اجتهادها المخالف في بعض القضايا السياسية؛ إلاَّ أنها تنحاز دائما لصف المقاومة وبرنامجها، ولم تلتفت لأي مصلحة حزبية أو تنظيمية خاصة؛ من شأنها أن تضر أو تشوه مسيرة ونضال الشعب الفلسطيني (نافذ عزام، آب (أغسطس) 2009، اتصال شخصي).

وعلى المستوى السياسي، وبالرغم من نشوب واحتدام انتفاضة الأقصى ووصول مواجهاتها إلى أقصى مدى بين الفلسطينيين ودولة الاحتلال؛ إلاَّ أن السلطة الفلسطينية ظلت تتمسك بالعملية السلمية وقبلت المبادرات التي أُقترحت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، للعمل على كبح جماح الأحداث والعودة إلى طاولة المفاوضات مجدداً (عسلية، 2005)؛ وكما هو واضح فإن السلطة كانت تؤكد ولا زالت التزامها باتفاق أوسلو وعملية التسوية في كل المحطات: من تقرير "ميتشل"، إلى خطة "تينت"، إلى تفاهمات باريس، وتفاهمات طابا، وخارطة الطريق، وتفاهمات وادي عربة، وقمة شرم الشيخ، وغيرها من الاتفاقات، فلم تخرج السلطة الفلسطينية عن سياق اتفاق أوسلو (محسن الخزندار، شباط (فبراير) 2009، اتصال شخصي).

بينما أكّدت حركة الجهاد الإسلامي على ضرورة المحافظة على زخم الانتفاضة واستمرارها؛ وبحسب اعتقادها فإنها تمثّل الطريق الوحيدة، لإخراج الشعب الفلسطيني من حالة التشرذم السياسي الذي أملاه اتفاق أوسلو على الشعب الفلسطيني ومسيرة كفاحه، في الوقت الذي كانت تنادي فيه السلطة الفلسطينية إلى قطع كافة الحوارات والمفاوضات التي تنقص من حقوق الفلسطينيين؛ معتبرة أن خيار المقاومة والجهاد هو الخيار الأمثل، لصون كرامة الأرض والإنسان الفلسطيني وإرجاع الحق لأصحابه (إبراهيم النجار، آذار (مارس) 2009، اتصال شخصي).

وفي بيان وزعته حركة الجهاد الإسلامي في 15 تشرين أول (أكتوبر) 2000، حذّرت فيه من موافقة السلطة الفلسطينية على الذهاب إلى قمة شرم الشيخ، بين رئيس الوزراء الإسرائيلي "أيهود باراك"، ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات بوساطة مصرية، وفي العام نفسه هاجمت الحركة عبر بياناتها القمة العربية؛ وأكّدت الحركة في بياناتها "**أن شعبنا لن يوقف جهاده وانتفاضته مهما كانت نتائج القمة العربية**"، وقبل انعقاد القمة العربية الدورية في آذار (مارس) 2001، أصدرت

الحركة بياناً آخر طالبت فيه القمة بالضغط على الدول العربية التي تمتلك علاقات مع اسرائيل لقطع علاقتها بها، والعودة بشكل جماعي إلى برامج المقاطعة الاقتصادية الشاملة للعدو وعدم التعاون الاقتصادي معه (عسلية، 2005).

وعلى صعيد مسألة التهدئة المرحلية (المحددة زمنياً) مع دولة الاحتلال، كثيراً ما نظرت إليه "الجهاد الإسلامي" كموقف تكتيكي، بما تقتضيه المصلحة الفلسطينية في بعض الظروف لمنع العدوان وتماديه، وبما يسمح باستعادة تنظيم الصفوف وحشد الطاقات من جديد وعدم استنفاذها؛ وفي المقابل فإن الهدنة حسب اعتقاد الحركة لا تُقدم مجانية، ولا تكون دائمة تؤمن أمن الاحتلال وتصادر حق المقاومة المشروع، أو حق الأجيال القادمة في تحرير وطنهم، أو تفرض عليهم الاستسلام للكيان الغاصب للأرض والمقدسات (محمد الهندي، آيار (مايو) 2009، اتصال شخصي).

وبحسب نظرة حركة الجهاد؛ فإن انتفاضة الأقصى والمقاومة عززت الانقسام في المجتمع الإسرائيلي، وجعلت مستقبل إسرائيل عليه علامة استفهام كبيرة؛ واستطاعت ضربات المقاومة أن تنسف نظرية الأمن التي كان يبحث عنها الاحتلال، وزرعت مكانها الرعب الذي زُرع في قلب المجتمع الإسرائيلي.

من ناحية أخرى، يُجمل نافذ عزام القيادي في "الجهاد الإسلامي"، ما حققته انتفاضة الأقصى من إيجابيات (على حد اعتقاده)، وهي كالتالي: (نافذ عزام، آب (أغسطس) 2009، اتصال شخصي)

1. قلبت الموازين داخل الساحة الفلسطينية لصالح القوى المعارضة لاتفاقات أوسلو، وأسقطت خيارات التسوية.
2. استطاعت أن تعيد التوازن في الصراع مع دولة الاحتلال.
3. أكّدت على قدرة الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه، وتقديم كل التضحيات من أجل حقوقه وكرامته.
4. كرّست وحدة نادرة لفصائل العمل المقاوم.
5. أثبتت هشاشة ما يسمى بالسلام واتفاقيات السلام.
6. كشفت الوجه الحقيقي للاحتلال ومخططاته.
7. أعادت الاعتبار لخيار المقاومة، كخيار استراتيجي للفلسطينيين في مسعاهم لاستعادة حقوقهم.

وبالرغم من المتغيّرات التي عصفت بمجملها على الساحة الفلسطينية جراء تداعيات انتفاضة الأقصى؛ إلاَّ أنها لم تكن بالمستوى المطموح إليه فلسطينياً، مثلما كانت عليه الأوضاع السياسية والمعيشية في سابق عهد السلطة الفلسطينية؛ كما أن النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته أصبح هزيلاً هشاً، وساعد في ذلك انتشار ما سُمي بحالة الفلتان الأمني المستشري جراء ظاهرة حمل السلاح العشوائي في الشوارع، وتوجيه السلاح في أحيانٍ كثيرة في أغراض لا تخدم المصلحة الفلسطينية (أسامة الفرا، كانون ثانٍ (يناير) 2008، اتصال شخصي).

وساد في ذلك الوقت الانطباع العام لدى قطاع كبير من الجماهير الفلسطينية؛ أن السلطة الفلسطينية فقدت أهليتها وسندها السياسي المرتبط باتفاقات أوسلو، وفي المقابل كان الجانب الإسرائيلي هو المستفيد من حالة الضعف والإرباك السياسي داخل أراضي السلطة الفلسطينية؛ وزعمت اسرائيل أنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام والتفاوض معه، وتسجّل كتابات في الشأن السياسي الفلسطيني؛ أن من أخطر إفرازات انتفاضة الأقصى هو وجود العمل بحرية للتنظيمات الفلسطينية من دون مرجعية عليا، فقد أصبح كل تنظيم يعمل بشكلٍ موازٍ للآخر: "**يتسلح، يحصل على تمويل بشكل منفرد، ينشئ له مؤسسات سياسية واجتماعية وتعليمية وإعلامية موازية لمؤسسات السلطة**"، كل حزب له علم و إذاعة وانتشرت ثقافة الكراهية بالفكر التنظيمي الذي لا يقبل بالآخر، وتكدّس جيش من البطالة الذي أفرزته انتفاضة الأقصى ناهيك عن الحصار الذي استقطب واستوعب من خلال هيكليات تنظيمية، بشكلٍ وظيفي يضمن ولاء مطلق للتنظيم وليس للوطن (مرتجى، 2009).

وكما هو واضح؛ فإن تطورات انتفاضة الأقصى طرأت عليها منعطفات غير مسبوقة بالنسبة للفلسطينيين ولآمالهم في تحقيق دولتهم المنشودة، التي كانت تمثّل القاسم المشترك في الحلول المطروحة على خارطة العملية السلمية بشأن حل الصراع في المنطقة، في وقت أصبح لسان حال رؤساء الإدارة الأمريكية المتعاقبين يفخرون برؤيتهم وتأييدهم لقيام دولة فلسطينية (حسني زعرب، كانون أول (ديسمبر) 2008، اتصال شخصي).

في الفترة إبان وفاة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، الذي أفنى حياته لتحقيق حلم الدولة ومستقبلها، برز صوت حركات المعارضة والتيارات الإسلامية يعلو؛ بأن زمن الشرعية التاريخية قد ولى، بينما تعالت الدعوات إلى ضرورة اعتماد الانتخابات الفلسطينية، كمصدر رئيسي للشرعية السياسية للسلطة؛ وأن يتم اختيار للشعب الفلسطيني من يمثله عبر صناديق الاقتراع، وكان ذلك بالتزامن أيضاً مع النداءات المطالبة بإعادة بناء منظمة التحرير وإحياء دورها، والدعوة إلى إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني عبر اللجوء إلى الانتخابات.

وبعد وفاة الرئيس ياسر عرفات أيضاً، برزت دعوات تنادي بضرورة فصل رئاسة السلطة الفلسطينية عن منظمة التحرير؛ بذريعة أن شخصية الرئيس عرفات ساعدت على غياب المنظمة، نظراً لطبيعته الحريصة على الإمساك بزمام الأمور كلها والسيطرة على القرار الفلسطيني، بسبب وجوده على رأس السلطة والمنظمة معاً، فتعامل وكأنهما مؤسسة واحدة، وأصبحت المنظمة كأنها جزء من السلطة (نافذ عزام، آب (أغسطس) 2009، اتصال شخصي).

ويمكن أن نقرأ ما آل إليه النظام السياسي الفلسطيني، فيما أفرزته نتائج الانتخابات الرئاسية في كانون ثانٍ (يناير) 2005، وحصول مرشح حركة فتح محمود عباس، على نحو 63% من الأصوات، مروراً بما أفرزته نتائج الإنتخابات التشريعية في كانون ثانٍ (يناير) 2006، بفوز حركة حماس، وما تمخّضت عنه هذه التجربة الديمقراطية من ظاهرة "**ازدواجية السلطة**"، التي أعقبها اقتتال داخلي حاد (أسامة الفرا، كانون ثانٍ (يناير) 2008، اتصال شخصي).

وثمة عوامل وظروف أخرى ساعدت في تحويل السلطة الفلسطينية، كي تكون بديلاً عن منظمة التحرير، أهمها تعثّر عملية السلام وعدم نجاح دفع مسيرة اتفاقات أوسلو بمراحلها المعهودة إلى الأمام في الفترة الزمنية المقررة والمحددة للمرحلة الانتقالية، وصولاً إلى الاستقلال تحت بناء دولة فلسطينية تكون القدس عاصمتها، ومنذ ذلك الحين بدأت مسيرة تشكّل النظام السياسي الفلسطيني انعطافة جديدة نحو الأسوأ.

وبحسب الباحث عبد الله برهم؛ إن هذه الانعطافة تمثّلت في الحوار الوطني الفلسطيني الذي شهدته الساحة الفلسطينية بين عامي 1998 – 2000، وحاول هذا الحوار إعادة تفعيل دور القوى الديمقراطية في إطار منظمة التحرير، التي لم تشارك في أيٍّ من مؤسسات السلطة منذ تأسيسها، بهدف إعادة الإجماع على دور المنظمة باعتبارها المرجعية العليا للشعب الفلسطيني (برهم، 2007) .

ويردف الباحث برهم؛ أن هذا الحوار عمل على إنعاش منظمة التحرير ومؤسساتها ولو جزئياً بعد فترة الجمود التي امتدت من العام 1994 وحتى العام 1999، ليتعزز الحوار بمجيء الانتفاضة الثانية، وليرسّخ الفكرة القائلة بضرورة مشاركة الجميع في القرار السياسي الفلسطيني بما في ذلك القوى الإسلامية، وصولاً إلى طرح فكرة القيادة الوطنية الموحدة، التي لاقت قبولاً شعبياً واسعاً تحت شعار "**شركاء في الدم شركاء في القرار**" (برهم، 2007)، وتمَّ الاتفاق أيضاً على إصلاح بنية منظمة التحرير على أسس ديمقراطية، كي يتاح لباقي الفصائل الفلسطينية المشاركة فيها.

المبحث الرابع: رؤية استشرافية

ارتأت الباحثة بلورة تساؤل عام؛ تستطيع أن تستشرف بموجبه ثلاث سيناريوهات مختلفة للحركات الإسلامية والنظام السياسي الفلسطيني في ظل المرتكزات والأطروحات السياسية القائم عليها هذا النظام، الذي يتضارب معظم أبعاده مع فكر وبرامج الحركات الإسلامية، وعلى وجه الخصوص حركة الجهاد الإسلامي موضع الدراسة؛ وعليه نتساءل: "**هل تستطيع أن تملك الحركات الإسلامية الفلسطينية – مجتمعةً – مشروعاً نهضوياً يمثل قاسماً مشتركاً مع القوى الفلسطينية الأخرى (العلمانية، واليسارية ... الخ) مبنياً على أسس جديدة تعتمد على المشاركة السياسية السلمية، ورفض المواجهة والعنف مع الفصائل الفلسطينية الأخرى، ويخرجها من أزمتها بما يتكيف مع متطلبات المرحلة الراهنة، ويساعدها على الانصهار سياسياً في المزيج الوطني والإسلامي؟**".

السيناريو الأول: في الوقت الراهن لا يمكن قطعاً؛ أن نعتبر أن الصراع القائم ما بين موازين القوى، داخل الساحة الفلسطينية، (التي تواجه أصلاً تحدياً خارجياً ببعديه الإقليمي والدولي)، قادراً على دعم موقف الكل الفلسطيني، وخاصة فيما يتعلق بالموقف الرسمي للقيادة الفلسطينية أمام مشاريع العملية السلمية القائمة، والتي أصبحت خياراً فلسطينياً يتحكّم في طور النظام السياسي الفلسطيني واستقراره، الذي أملاه عليها اتفاق أوسلو وكان صنيعه إن جاز التعبير.

ومن هنا فإن الأمور ستفضي في ظل استمرار الوضع القائم إلى غير مستوى التوقعات والمطالب الفلسطينية المطروحة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وما تستطيع إسرائيل تقديمه من تنازلات، مقابل ما تستطيع القيادة الفلسطينية الحصول عليه في ظل اختلال موازين القوى الذي يخدم صالح إسرائيل، لا يعدو أن يكون هزيلاً وبسيطاً كالتسهيلات على الحدود والمعابر ورفع الحواجز، وتحسين الأوضاع الاقتصادية وتقوية مؤسسات السلطة ...الخ

السيناريو الثاني: أن ثمة رهان باتت تعوّل عليه الحركات الإسلامية في فلسطين لمقاومتها ومشروعها الجهادي ضد اسرائيل يتمثل في التأييد لقوى إقليمية ذات نفوذ في المنطقة مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتركيا وسوريا وغيرها يصل هذا التأييد إلى حد التحالف المشمول بالدعم المادي والمعنوي الذي تتلقاه تلك الحركات، وعليه تضع الباحثة في رؤيتها الإستشرافية لمستقبل الحركات الإسلامية وبالتحديد حركة الجهاد الإسلامي في ضوء واقع تعايشها مع النظام السياسي الفلسطيني تصوراً مفاده أن المنظومة الدولية قد تشهد في المنظور القريب تحول استراتيجي في ميزان القوى الدولي لصالح إسرائيل ومن خلفها أمريكيا وحلفائها وما قد يعقب ذلك من فتح آفاق حوارات بين الغرب

والحركة الإسلامية "المعارضة" المتمسكة بخيار المقاومة والجهاد نتيجة للظروف الجديدة في المنطقة مما يضفى بعض الشيء من الاستقرار للنظام السياسي الفلسطيني.

ويمكن أن نلفت هنا إلى أن الولايات الأمريكية نجحت في عمل ائتلاف عريض جدًّا، يضم عشرات من الدول التي لها مصلحة فيما يتعلق بقضايا الإسلام أو المسلمين في مقابل الآخر، وتسعى لخلق أنظمة إسلامية موالية لها تحت ما يسمى "بالأنظمة المعتدلة"، ونستدل في المناسبة مسعى الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، في توفير نظام إقليمي مستقر ومتجانس نسبياً كما وباشرت في عملية تسوية سياسية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، لتصنع من المنطقة معالم جديدة عرفت فيما بعد بمنطقة الشرق الأوسط، وكان ذلك كمقدمة لتسويات أخرى، ومن اعتقادها بأن هناك أوراق رابحة يجب إرضاؤها أو استمالتها.

وبذلك قد تصل هذه المساعي إلى فتح أبواب التفاوض حول إمكانية قبول الحركات الإسلامية الفلسطينية لممارسة الحكم أو المشاركة في النظام السياسي والتفاعل معه، غير أن واقع الحال يبقى يؤكد ألا سبيل لذلك دون القبول ببعض التنازلات والشروط التي يمثل الاعتراف بالدولة العبرية والتطبيع معها، وبين خيارات متعددة "أحلاهما مر" قد يرسم مصير الحركات الإسلامية وفي ظل التغيرات المشار إليها سابقاً أن تقبل مع هذا التعاطي الشرط وتحاول إيجاد المبررات السياسية والشرعية للتفاعل معه إيجاباً، على مبدأ "الضرورات تبيح المحظورات".

السيناريو الثالث: إصرار حركة الجهاد الإسلامي على خيار المقاومة وعدم الاعتراف بإسرائيل، واستمرت في مواقفها دون طرح أي مرونة في أيديولوجيتها و تضاعف رصيدها الجماهيري وكسبها السياسي، مقابل صدام يومي في أكثر من جبهة مسلحة مع السلطة واسرائيل حتى تستنزف الحركة الإسلامية قدراتها وتفقد زخمها السياسي والعسكري التي كانت عليه في سابق عهدها.

وما تتبناه الباحثة في ضوء هذا التصور إن بعض الحركات الإسلامية ستصبح كما حدده مفهوم الغرب "بالمعتدل" يقوم على وضع برامج مسالمة على غرار ما قامت به منظمة التحرير الفلسطينية، تحت قناعة تلك الحركات بأن ما تقوم به تستطيع من خلاله أن تقدم شيئا لأمتها وللقضية الفلسطينية، وإن البعض الأخر سيتحرك نحو إعادة تجديد نفسه وليصوب مساره بعد إدراكه التجربة التي مرت بها المنطقة، وذلك بالانصياع للخطاب الإسلامي الذي يلتحق بتنظيم إسلامي أشمل يقبل عليه الناس المتدينون ويؤيدونه وتوظيفه فيما يعود بالفائدة على الأمة كلها لمحاربة كل من يخرج عن عقيدة الإسلام الصحيح المعادي للأنظمة التي باعتقاده هي من صنيعة الغرب.

كما من المأمول القيام بعقد تحالف للقوى الفلسطينية وذلك أشبه ما تم الإعلان عنه في مشروع التحالف المقدم في أيلول (سبتمبر) عام 1993 ليكون بمثابة إعلان عن مرجعية فلسطينية جامعة تستند على شعار "حماية ظهر المقاومة" في مواجهة حالة الاستفراد السياسي الذي تمارسه السلطة الفلسطينية المتمثلة بحركة فتح، وكخطوة انتقالية لإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وليست بديلاً عنها، على أساس برنامج سياسي وطني مقاوم.

حيث أن هذا الرؤية التي تم التلويح بها تكراراً في العاصمة السورية دمشق، وحسب ما كشف عنها مسئول الإعلام في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة، أنور رجا، تأتي تحت ذريعة القفز عن حالة الانهيار التي تشهدها القضية الفلسطينية بسبب التنازلات وحالة التفريط المستمرة التي تقوم بها السلطة الفلسطينية التي يترأسها محمود عباس "على حد تصوره الذي اعتبر أن الوضع الراهن يتطلّب إجراءات إنقاذية وانتقالية لحماية القضية الفلسطينية، من اعتقاد أن كلّ المؤشرات والمعطيات والوقائع على الأرض تؤكد أنّ استمرار حالة المراوغة القائمة تعني خللاً في الوزن والاتزان التي ينعكس على أهم ثوابت القضية الفلسطينية، مما أدى وسيؤدي إلى تراجع في حضور هذه القضية عربياً وإسلامياً ودولياً، وإلى تشظٍّ فلسطيني على كل المستويات، وباعتقاد أنور رجا أيضاً أن هذا الأمر لا يمكن أن يتحقّق من خلال الاستمرار بالمرونة الزائدة والمجاملات السياسية والحوارات العبثية مع السلطة التي تمخضت عن اتفاق أوسلو، إلا بالتحالف ووضع مواقف حاسمة إزاء القضايا المصيرية للحقوق الفلسطينية (صحيفة فلسطين، تشرين ثانٍ 2009).

الفصل السادس

نتائج الدراسة والتوصيات

1.6. استنتاجـــات الدراســـة

2.6. توصـــيات الدراســـة

1.6. استنتاجات الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

1. أيديولوجيات الحركات الإسلامية غير مختلفة فيما بينها، كونها تنطلق من مفاهيم الإسلام ومصالحه ومحدداته، لكن إذا قدّمت أي حركة إسلامية مصالحها الحزبية على أهداف الإسلام وأيديولوجيته، فقط عندها ستكون اختلافات وقد تنعكس تلك الاختلافات بالسلب أو بالإيجاب على إستراتيجية وشمولية الحركة الإسلامية.

   وهذا ما ظهر جلياً في علاقة الحركات الإسلامية المعاصرة، التي تعددت مسمياتها وشعاراتها ومواقفها وولاءاتها، وأحدثت ما أحدثته من تنافر وتباعد فيما بينها، كما تعثّرت وفي مراحل عديدة على تشكيل جبهة إسلامية شاملة موحدة وضاغطة، لتواجه ما يعتريها من عداء خارجي وتحديات.

   وبالرغم من بعض التصريحات التي تطلقها قيادات حركتي: الجهاد الإسلامي وحماس على وجه الخصوص عن علاقاتهم الحسنة، والتقارب الأيديولوجي، واستعدادهم للعمل المشترك وبناء جبهة إسلامية موحدة، وما أعقبها من تصاعد التنسيق بينهما في العديد من المشاحنات التي شهدتها الساحة الفلسطينية، على صعيد المساجد والانتخابات المحلية وفي الجامعات وبعض النقابات المهنية؛ إلاَّ أن العلاقات بينهما تبقى مرهونة بالمصلحة الحزبية لا بالقناعة الأيديولوجية، وبخاصة في ظل أزمة الحركة الاسلامية عموماً المشار إليها سلفاً.

2. تعترض حركة الجهاد الإسلامي كواحدة من بين الحركات الإسلامية على الساحة الفلسطينية، على بنية النظام السياسي الذي تمخض عن اتفاقات أوسلو، المشاركة في النظام السياسي حسب اعتقادها تتناقض وغير ممكنه؛ لأنه يستثني فلسطيني الأرض المحتلة عام 1948 وفلسطيني الشتات؛ وترى أن أي نظام سياسي في الدنيا يمكّن كل أفراد ومواطني البلد؛ أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم.

3. على الرغم من أن السلطة الفلسطينية قامت بدعوة التنظيمات السياسية "المعارضة"، إلى المشاركة في مؤسساتها؛ إلاَّ أن هذه الأخيرة أحجمت عن تلك المشاركة؛ بذريعة أن مشاركتها بمثابة إقرار لاتفاق "أوسلو"، وفي المقابل اندفعت السلطة الفلسطينية إلى

تكريس مبدأ هيمنة تنظيم سياسي واحد، هو "حركة فتح" منذ قيامها في العام 1994؛ وعليه كان واضحاً أن مسألة دمج الحركات الإسلامية داخل نظام سياسي ديمقراطي تشارك فيه، أو تكون معارضة شرعية فيه هو الطريق الأمثل وطنياً، لتحقيق الاستقرار السياسي الفلسطيني وقتذاك؛ وبغير ذلك فإن تلك التنظيمات بتشعباتها قد تدفع بنفسها إلى الصراع والحروب الأهلية، وهذا ما حصل فعلاً بعيد الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية.

4. كشفت الانتفاضة الثانية غياب التنسيق الفصائلي على صعيد العمل العسكري المقاوم باستثناءات محدودة، لم تتسع أو تتطور لتشكّل ظاهرة أو قاعدة لعمل مشترك ومستمر، وذلك يعود وحسب ما رجّحه سياسيون، لطبيعة الحرص الذي ينتاب بعض الفصائل في زيادة رصيدها الجهادي، ومحاولات تسمين سجلاتها الكفاحية لاحتلالها موقعاً متميزاً في سياق منظومة الأدوار السياسية على الساحة الفلسطينية والإقليمية والدولية، حيث انعكس هذا الحرص بالسلب على علاقة القوى الفلسطينية فيما بينها، ومن أهم ملامح هذه المرحلة: الاستثمار الإعلامي عبر ظهور كل فصيل منفرداً بمظهر الأفضل في ساحة المواجهة مع جيش الإحتلال وضرب أهدافه، وظهور ما يسمى بظاهرة المناكفات الميدانية حول تبني العمليات التي هيمنت وقتذاك على أجندة فصائل المقاومة.

5. صنعت الأفعال سابقة الذكر صنيعها في مشوار التنافس الأيديولوجي بين التنظيمات الفلسطينية وأعمال الفصائل ومقاوميها، وتمثّلت أهم إفرازاتها في: تأليب النفوس وإثارة التوتّر والشحناء بين الفصيل المنفذ، والفصيل الآخر المتبني لعمليات الآخرين، وتكريس حالة من الاستياء والإحباط في نفوس أبناء الفلسطينيين، تؤثر على حالتهم المعنوية والنفسية وتهز استقرارهم بما ينسجم مع مخططات الاحتلال الهادفة إلى تدمير معنويات الفلسطينيين، وتباعد أُطر وفصائل المقاومة عن بعضها البعض، وإثارة النفور والتفرق بدلاً من التقريب فيما بينها، وتعزيز أواصر الأخوة والانسجام والتكافل والتعاون بين الجميع.

6. إن غياب مرجعية عليا لموازين القوى الفلسطينية المختلفة إبان انتفاضة الأقصى عام 2000، لم يكن في صالح الفلسطينيين ، بل ساهم في ذلك تشويه لصورة النضال والجهاد الفلسطيني والإضرار بها، في الوقت الذي كانت تلتفت أنظار ومسامع حكومات وشعوب العالم إلى الفلسطينيين وإلى قضاياهم العادلة، وهذا عكس ما كانت عليه تجربة الإنتفاضة الأولى عام 1987 وما أتت به من ثمار التعاطف والتأييد الدولي، حين تماسكت القوى

السياسية الوطنية والإسلامية، والمنظمات الجماهيرية بكل مكوناتها، وذلك بالتعاون مع م.ت.ف بالخارج، بينما عانت انتفاضة الأقصى وحسب ما أكّدته الدراسة من غياب الروح الجماهيرية الفاعلة التي غلب عليها الانطباع الحزبي الضيق والتشبع بثقافة معاداة الآخرين، وأصبح كل تنظيم يعمل بشكلٍ موازٍ للآخر تحت الشعار الموسوم (إن لم تكن معنا فأنت ضدّنا).

7. ونتاجاً لما سبق أيضاً، نلاحظ ما أفرزته الانتفاضة الثانية رغم إيجابياتها، من إحداث خلالٍ وانشقاقٍ كبيرين في بنية النظام السياسي الفلسطيني، الذي سعت السلطة الفلسطينية جاهدة في بنائه، ولعل ما يسجّل أمام هذه المرحلة انتشار الفوضى الأمنية المستشرية في قطاع غزة والضفة الغربية، وتفكك في بنية المجتمع ومؤسساته، وتعثّر قطاعات التنمية المستدامة، وانخفاض مستوى الدعم بالمقارنة للسنوات الأولى التي تلت عهد تشكل السلطة الفلسطينية، كما تولّد لدى الجماهير الفلسطينية انطباعاً؛ بأن سلطتهم وسندها السياسي المرتبط باتفاق أوسلو، وبالتحديد أصبحت أمام مفترق طرق: إما خيار المقاومة أو الاستمرار في مسار السلام المتعثر والمزعوم.

8. لعب الطرف الإسرائيلي دور المستفيد الأكبر من خلال فرض سياسة الأمر الواقع، ضارباً عرض الحائط بكافة التزاماته وتعهداته مع المفاوض الفلسطيني، وساعياً أمام ذلك في توسيع مستوطناته على حساب أراضي الفلسطينيين وتنفيذ مخططاته، من حلقات يومية لتهويد القدس، والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، الذي يلتهم الأرض ويقتل نفوس البشر ويدمر الحجر والشجر.

2.6. توصيات الدراسة:

وبناء على ما سبق من نتائج توصي الباحثة بما يلي:

1. لا بد من تكوين جبهة سياسية موحدة من القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية؛ وأن يجد الجميع له مكانته ودوره، لتكون بمثابة مفتاح حل وحسم لأي موقف أو قرار سياسي قادم سواء على المستوى التفاوضي أو الشؤون الحياتية العامة للبلاد، بالتزامن مع تفعيل دور مشاركة الجماهير الفلسطينيين في الوطن والشتات، وتعبئتها بعيداً عن التحريض والاستقطاب الحزبي.

2. توفير ضمانات مؤسسية قانونية فاعلة تحمي الحريات والحقوق دون تمييز؛ خاصةً وأن الشعب الفلسطيني لا يزال يخضع للاحتلال، ويحتاج بشكل فوري لتوحيد كل قواه السياسية بغض النظر عن تبايناتها الأيديولوجية والسياسية لمواجهة عدو مشترك، والكف عن حالة الاستقطاب الجماهيري ما بين السلطة والمعارضة، وذلك انطلاقاً من تجربة كل حركات التحرر في العالم التي كانت تُقاد بجبهة موحدة.

3. أن الآلية السلمية للتداول على السلطة الفلسطينية عبر الإنتخابات لا بد أن تكون مرهونة قاعدتها بالأساس على اتفاق القوى السياسية مختلفة الأقطاب والأيديولوجيات على ثوابت ومرجعيات منصوص عليها بالدستور العام وتلزم الجميع، والذي من شأن ذلك التفاهم المشترك على ثوابت مصيرية تتعلق بالإجماع الفلسطيني العام المرتبط بأبعاد القضية الفلسطينية وطبيعة الصراع مع دولة الإحتلال وما يعقبها من مفهوم الوطن والدولة والهوية والحقوق الوطنية والمقدسات ... الخ، الأمر الذي سيساعد في تنقل السلطة عبر دوراتها الانتخابية بشكل ديمقراطي بعيداً عن أي تغييرات جذرية تمس الثوابت الوطنية ويشعر المواطن العادي بحدوث تغيير في حياته دون أي إكراه لأي حزبٍ يكون حليفه النجاح داخل النظام السياسي الفلسطيني العام.

4. مطلوب من الحركات الإسلامية الفلسطينية على مختلف مسمياتها؛ أن تجري مراجعة شاملة لمسيرة جهادها من حيث منطلقاته وآفاقه وأهدافه ووسائله وأدواته، وإيجاد آلية مشتركة وموحدة تجمع عمل تلك الحركات؛ وأن لا تبقى محصورة في دائرة ردود الأفعال والموجات الموسمية والهبات الشعبية، التي تجعل من جهادها نوعاً من اغتنام الفرصة أكثر منه مبادرة بالفعل؛ مع ضرورة أن تكون قريبة من الواقع تفاعلاً وتعايشاً.

5. إن التحول الديمقراطي واحترامه والقبول به، هو جزء أساسي من الحل على المستوى الفلسطيني، الذي باتت ساحته تشهد صراعاً متشعباً بين مختلف أطياف تنظيماته، وذلك التحول بحاجة إلى قناعة وتشجيع من الأحزاب السياسية الفلسطينية، على أهمية استخدام الديمقراطية كوسيلة لتجديد نفسها؛ وأن تعيد نفسها كأجسام انتخابية؛ وعلى الكل أن ينتهز فرصته بعيداً عن سياسة التشدد الحزبي، والسعي سوياً نحو إعداد خطط بنيوية تعيد للنظام السياسي قوته .

6. يدعم ذلك دور القضاء والمؤسسات الرقابية والإعلام والهيئة الانتخابية، كونها تشكل حجر الأساس في الإصلاح، وذلك تحت شعار الشخص المناسب في المكان المناسب، وضمان الشفافية في مؤسسات السلطة، وإجراء محاسبة فورية بعد إجراء التحقيقات القانونية حول أي أعمال استغلال لموقع المسؤولية وإساءة التصرف وارتكاب سوء الائتمان لضمان فاعلية وإنتاجية أعلى؛ وأن ترفع مستوى الاطمئنان على ضمان خدمة هذه المؤسسات للمواطن.

7. الاهتمام في بناء مؤسسة الإجماع الوطني الفلسطيني، المتمثلة في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، على أسس الميثاق والبرنامج الجديدين، ووفق قواعد تمثيلية حقيقية تتمثل فيها جميع الحركات والهيئات والمؤسسات الفلسطينية داخل وخارج الوطن؛ على أن يضع هدف تحرير فلسطين واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني على رأس أولوياته، والاحتكام في كل الأحوال عند كل عقبة أو خلاف، إلى الثوابت الوطنية التي تمَّ التوافق عليها وإلى الشعب الفلسطيني.

8. المشروع الإسلامي التحرري في فلسطين بات بحاجة إلى أن يشترك فيه الجميع عرب ومسلمين؛ لأن الجميع يتحملون المسئولية أمام العالم كما أن القضية الفلسطينية بحاجة إلى توحيد خطاب فلسطيني معبر عن لسان الجماهير الفلسطينية الملتفة خلف قياداتها وقواها السياسية لتقف كداعم أساسي لصالح القضية الفلسطينية من مقاومة ونضال مشروع .. آلخ وللتصدي سوياً في حال لم تتنازل إسرائيل وتقدم ما عليها من استحقاقات للفلسطينيين بتقديم حلول جذرية لقضية اللاجئين والقدس والأسرى والمعابر وانجاز ما وعدت به من إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس، وفي حال أي فشل سيزداد تشدد القوى والمجتمع الفلسطيني كقوة ضاغطة (Lobbies) وذلك بإتباع وسائل أكثر نجاعة وتأثيراً تسند في ذلك إلى حشد فاعل داخل الشعوب العربية

والإسلامية وأنظمتها وليرفع الجميع شعاره القائل "أن السلام الذي تدعيه إسرائيل وتطالب به هو ادعاء زائف وباطل".

الملاحق

جامعة القدس – أبو ديس

برنامج الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية

دراسات عربية

اســـتبانه

حضرة السيد ..... المحترم

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بدراسة تهدف إلى التعرف على:

" دور وتأثير الحركات الإسلامية على النظام السياسي الفلسطيني"

2000 -1994

(الجهاد الإسلامي: دراسة حالة)

لتقديمها كمشروع تخرج في جامعة القدس – أبو ديس، وقد خصت أسئلة الإســتبانة لجمــع المعلومات حول موضوع الدراسة، يرجى منك الإجابة عن فقراتها شــاكرين لــك تعاونــك، ومؤكدين لك بأن المعلومات التي ستقدمها لنا لا تستخدم إلا للبحث العلمي فقط .

1. باعتقادك هل لعدم مشاركة حركة الجهاد الإسلامي في الانتخابات والسلطة تأثيراً على استقرار النظام السياسي الفلسطيني وتحولاته؟

2. برأيك ما الأسباب التي ساهمت في تقدم حركات الإسلام السياسي في فلسطين؟ وما مبررات الحركات الإسلامية التي سعت إلى الانخراط في العملية السياسية؟

3. برأيك ما تداعيات الاختلافات الأيدلويوجية للحركات الإسلامية على مسيرة العملية التفاوضية؟

4. برأيك ما العوامل التي أدت إلى عدم بلورة إطار تنظيمي موحد يجمع الحركات الإسلامية في فلسطين؟

5. هل لقيام السلطة الفلسطينية أثر في نشاط الحركات الإسلامية، بالمقارنة مع الوضع الذي سبق قيامها قبل أوسلو؟

6. برأيك هل لحركة الجهاد الإسلامي أفكار تجديدية في قضايا مثل تداول السلطة والموقف من الديمقراطية والموقف من الفصائل الفلسطينية الأخرى والتحول إلى حزب سياسي؟

7. هل هناك موقف موحداً من علاقة حركة الجهاد الإسلامي بمنظمة التحرير الفلسطينية؟ وهل للتغيير الذي طرأ على مبادئ "**الميثاق الوطني الفلسطيني**"، السبب الحقيقي في إحداث الفجوة التي تعمقت بين تلك الحركة ومنظمة التحرير؟

8. ما تعقيبك بالفرضية القائلة أن تغليب المصالح الحزبية داخل الحركات الإسلامية سبباً في عدم بلورة جبهة إسلامية شاملة ضاغطة؟

9. هل لنا أن نرجع تعثر مسيرة التسوية السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، كان سبباً في تعزيز دور الحركات الإسلامية خاصة بعد انتفاضة الأقصى؟

10. برأيك ما هي البيئة التي مهدت لانتشار وزيادة نشاط الإخوان في فلسطين بالمقارنة بنشاط حزب التحرير الإسلامي ؟

11. برأيك هل لأطروحات التسوية التي كانت تتفاوض على ثوابت أساسية ومصيرية للفلسطينيين سبباً في نمو وانتشار الحركات الإسلامية على الساحة الفلسطينية؟

12. هناك من يقول أن اتفاقية إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو 1993) وتوابعها لم تُفسح مجالاً للقوى الإسلامية لتكون جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني وتشارك في مؤسساته.. ما رأيكم في ذلك ؟

13. على الرغم من فكر الجهاد الإسلامي يؤمن في مسألة تداول السلطة النابع من أهمية الشورى وما ينبع عنها في الحياة. ..... باعتقادك لماذا لم تنظر حركة الجهاد الإسلامي أن مشاركتها للسلطة الفلسطينية وبالانتخابات ربما هو طريق في حل الصراع الداخلي وطريق نحو مشاركتها في مؤسسات السلطة وإصلاحها وسعياً لتحقيق الاستقرار السياسي الفلسطيني ؟ بدلاً من اقتصارها على توجيه كيل الاتهامات للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها ...؟

14. يشاع أن المسميات للحركات الإسلامية التي حاولت السلطة الفلسطينية احتواءها، كانت مصدرها خلافات فعلية داخل حركة الجهاد الإسلامي ما صحة ذلك في الوقت الذي يذعم فيه قادة الجهاد الإسلامي أنه لم يكن يوماً خلاف داخل جسم الحركة؟

15. برأيك كيف نفسر أن خلفية العمليات المسلحة ضد أهداف إسرائيلية سببا في تأجيج الصدامات بين الجهاد الإسلامي والسلطة الفلسطينية ..؟

16. كيف نفسّر أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية مثّلت مخرجاً لحركة الجهاد الإسلامي من الأزمة التي عاشتها خاصة في ظل قيام السلطة الفلسطينية بتقليص إمكانية نشطاءها في التحرّك بحرية..؟

17. هل ترى أن انتفاضة الأقصى حملت إيجابيات (حسب نظرة الجهاد الإسلامي)، في الوقت الذي يرصد معظم السياسيون أنها لم تكن تأتي بالمستوى المطموح إليه فلسطينياً ..؟

18. لقد لعبت ظاهرة المناكفات الميدانية حول تبني العمليات على أجندة فصائل المقاومة دورها في مشوار التنافس الأيديولوجي بين التنظيمات الفلسطينية وأعمال الفصائل ومقاوميها، وبرز هذا الإشكال في مدى خطورته على مسيرة العمل المقاوم والسياسي معاً.. برأيكم ما تفسرون آثار ذلك فلسطينياً؟؟

و شكراً لحسن تعاونكم

الباحثة: هبة يوسف القصاص

المراجـــــع

المراجع العربية:

1. سورة الفرقان، الآية 52
2. تفسير ابن كثير
3. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس): 14 آب (أغسطس) 1988، ص5.

أولاً: مقابلات شخصية:

1. إبراهيم أبراش، (أيلول 2009). واقع النظام السياسي الفلسطيني. اتصال شخصي.
   - وزير الثقافة الفلسطينية السابق، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة.
2. إبراهيم أبو النجا (كانون أول 2008): حركة فتح والفصائل الفلسطينية الأخرى. اتصال شخصي.
   - عضو اللجنة القيادية العليا لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في قطاع غزة، ونائب سابق في المجلس التشريعي عن حركة فتح.
3. إبراهيم النجار (آذار 2009): تاريخ الجهاد الإسلامي. اتصال شخصي.
   - قيادي بارز في حركة الجهاد الاسلامي في قطاع غزة.
4. أحمد نصر (حزيران 2009): موقف السلطة الفلسطينية. اتصال شخصي.
   - نائب سابق في المجلس التشريعي ، و قيادي في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).
5. أسامة أبو نحل (تشرين أول 2009): منظمة التحرير الفلسطينية. اتصال شخصي.
   - الأستاذ المشارك في التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر بغزة (مستقل).
6. أسامة الفرا (كانون ثانٍ 2008): تداعيات المواقف السياسية. اتصال شخصي.
   - محافظ خان يونس، وعضو مجلس ثوري في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).
7. حسني زعرب (كانون أول 2008): ما بعد اتفاق أوسلو. اتصال شخصي.
   - عضو المجلس الوطنى، ومحافظ سابق لمحافظة خان يونس في قطاع غزة.

8. داود شهاب، (أيلول 2009): الجهاد الإسلامي ما بين النشأة والتطور. اتصال شخصي.

- قيادي وناطق رسمي في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

9. صالح النعامي، (تموز 2009) انعكاسات فكر الحركات الإسلامية. اتصال شخصي.

- محلل وكاتب فلسطيني ومتخصص في دراسة الشأن الإسرائيلي.

10. طلال عوكل (تشرين ثانٍ 2008): منظمة التحرير. اتصال شخصي.

- كاتب ومحلل سياسي وعضو سابق في اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

11. عبد العزيز عودة، (تشرين أول 2009): انشقاقات أم خلافات. اتصال شخصي.

- مفكر ومرشد إسلامي سابق بحركة الجهاد الإسلامي، وأستاذ في قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر بغزة

12. عبد الله الشامي، (أيلول 2009) مواقف حركة الجهاد الإسلامي. اتصال شخصي

- قيادي ومؤسس في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

13. غازي حمد (آب 2009): علاقة حماس بالجهاد الإسلامي. اتصال شخصي.

14. قيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، مدير دائرة المعابر بقطاع غزة، وناطق سابق باسم الحكومة التى تقودها حماس في قطاع غزة.

15. محسن الخزندار (شباط 2009): واقع الحركة الوطنية والإسلامية في فلسطين. اتصال شخصي.

- كاتب ومؤرخ فلسطيني (مستقل).

16. محمد الهندي، (آيار 2009)، مواقف حركة الجهاد الإسلامي اتصال شخصي.

- قيادي ومؤسس في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

17. محمد شمعة (شباط 2009): أيديولوجيات وفكر الحركات الإسلامية. اتصال شخصي.

- أحد المؤسسين الأوائل لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في قطاع غزة.

18. ناجي شراب،(نيسان 2009):منهج الصفوة والنخبة. اتصال شخصي.

- أستاذ العلوم السياسية بجامعة الزهر

19. نافذ عزام، (آب 2009): الجهاد الإسلامي ما بين النشأة والتطور. اتصال شخصي.

- قيادي ومؤسس في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

ثانياً: رسائل وأطروحات جامعية غير منشورة:

1. برهم، ع. (2007): **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية "الهيكلية والبرنامج"**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

2. أبو بكر، ب. (2004): **الأبعاد الوطنية والسياسية في فكر وممارسة الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية منذ اتفاق أوسلو وأثرها على التنمية السياسية 1993 – 2000**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

3. عبد الغني، ص.(2007): **التعددية السياسية وتداول السلطة بين الفكر الإسلامي والفكر الديمقراطي**، جامعة الأزهر، القاهرة.

4. عرفات، ح. (2005): **أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

5. العقاد، ع. (2009): "**الخلاف السياسي داخل التنظيمات العربية الفلسطينية بين عامي 1994– 2000**"، جامعة القدس– معهد الدراسات الإقليمية، غزة.

6. عمر، ن. (2008): **الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وانعكاسه على التنمية السياسية**. جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

7. أبو مطر، م. (2005): **السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح**، جامعة محمد الخامس، الرباط.

ثالثاً: كتب وكراسات:

1. الأغا،أ. الأستاذ،م. (2003): مقدمة في تصميم البحث التربوي،ط3، الرنتيسي، غزة.
2. الأفندي، ع. وآخرون (2002): **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
3. بدوان، ع (2008): **صفحات من تاريخ الكفاح المسلح " التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة، النشأة والمصائر**، ط1، دار صفحات للدراسات، دمشق.
4. البرغوثي، إ. (2003): **الأسلمة السياسية في الأراضي الفلسطينية**، ط3، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله.
5. جابر، ح. (1986): **الطريق إلى جماعة المسلمين**، ج2، دار الدعوة، الكويت.
6. الجرباوي، ع. (1998): **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، "مواطن" المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط21، رام الله.
7. الحروب، خ. (2006): **الفكر والممارسة السياسية عند "حماس"، الدائرة الثقافية المركزية**، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فلسطين.
8. حيدر، خ (1987): **تيارات الصحوة الدينية**، ط1، مطابع الوطن، الكويت.
9. زقوت، ن. (2000): **الندوة الفكرية السياسية خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين**، ط1، المركز القومي للدراسات والتوثيق، فلسطين.
10. سالم ، و. (2000): **المسالة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**، ط1، "مواطن" المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.
11. سبيلا، م. (1992): **الأيديولوجيا نحو نظرة تكاملية، المركز الثقافي العربي**، بيروت.
12. سربل، إ (1990): **حركة الجهاد الإسلامي والانتفاضة**، ط1، دار النسر، عمان.
13. سليم، ج. منصور، ج. (1995) **الإسلاميون والانتخابات**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، فلسطين.

14. سيد أحمد، ر (1997): (محرر)، **رحلة الدم الذي هزم السيف، الأعمال الكاملة للشهيد الدكتور فتحي الشقاقي**، المجلد الثاني، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة.

15. شفيق، م (1994): **شهداء ومسيرة**، ط1، مؤسسة الوفاء، بيروت.

16. شلّح، ر (2007): **حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حقائق ومواقف**، ط1، مؤسسة الأقصى الثقافية، دمشق.

17. الشوبكي، ب (2008): التغيير **السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: "حماس" نموذجاً**، ط1، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، رام الله.

18. صالح، م. (2003): **الطريق إلى القدس "دراسة تاريخية في رصد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين**، سلسلة كتاب القدس (22)، مركز الإعلام العربي، القدس.

19. ضناوي، م. (1978): **كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث**، كتاب دوري رقم 8، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، غزة.

20. عامر، أ. بسيسو، م. (2004): **المقاومة الفلسطينية وإشكاليات التبني للعمليات العسكرية**، سلسلة انتفاضة الأقصى رقم5، المركز العربي للبحوث والدراسات، غزة.

21. أبو عامر، ع (2006): **الحركة الإسلامية في قطاع غزة بين الدعوة والسياسة**، ط1، مركز الإعلام العربي، القاهرة.

22. عبد الستار، ق. (1996): **الحركة الإسلامية ومستقبل المعارضة**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، فلسطين.

23. عز الدين، ف (2004): **معالم المعالم**، ط1، مركز آفاق، رام الله.

24. عسيلة، ص.(محرر) (2005): **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة**، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

25. علاونة، ك (2007): "**فلسطين العربية المسلمة– الماضي، الحاضر، المستقبل**"، ط2، مؤسسة الإسراء العربي، نابلس.

26. أبو عمرو، ز (1989): **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ط1، دار الأسوار، عكا.

27. الغضبان، ن (2002): **التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي "1980 – 2000"**، ط1، دار المنار، عمان الأردن.

28. مركز المسبار للدراسات والأبحاث (2009): **الجهاد الإسلامي" بفلسطين.. سياقات النشأة وأسئلة**، دبي.

29. المصري، ز (2008): **اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية**، ط1، مكتبة اليازجي، غزة.

30. منشورات حركة الجهاد الإسلامي (1989): **التحول الجديد في مهمات المشروع الوطني الفلسطيني**، ط1، فلسطين.

31. النفيسي، ع (1989): محرر، **في الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية**، أوراق النقد الذاتي، مقال، لعبدالله أبو عزة، نحو حركة إسلامية علمية وسلمية ، الكويت .

32. هلال، ج (2006): **التنظيمات والأحزاب الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، "مواطن"، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

33. هلال، ج. (1996): **الدولة والديمقراطية**، "مواطن" المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

34. هلال، ج. (1998): **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، ط1، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

35. هلال، ع. مسعد، ن. (2000): **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

رابعاً: كتب مترجمة:

1. إدواردز، ب. (2000): **التسيس الإسلامي في فلسطين**، ط1، آي بي توريس، لندن.
2. شوش، ب (1999): **الحركة الإسلامية: تحد في وجه بناء الدولة الفلسطينية**، ط1، باسيا، القدس.

خامساً: مجلات ودوريات:

1. البديري، م. (1995): **الفلسطينيون بين الهوية القومية والهوية الدينية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 21، بيروت، ص ص 27.3.
2. جاد، إ. (2002): **الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الإسرائيلي واستشراف لآفاق المستقبل، مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 51، بيروت، ص ص 40.31.
3. جقمان، ج. (2005): **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 62، بيروت، ص ص 57.51.
4. **الحركات الإسلامية في فلسطين** (1996)، بدون مؤلف، سلسلة معلومات، ط1، المجلد1، العدد 22، المركز العربي للمعلومات .
5. حيدري، ن. (1993): **منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس – الصراع في شأن النفوذ**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد4، العدد13، ص117.
6. الدجاني، أ.(1993): قراءة تحليلية لإتفاق الإعتراف المتبادل، مجلة المستقبل العربي، عدد 178، القاهرة، ص10.
7. الشقاقي، خ. (1994): **الهيمنة الأمنية الإسرائيلية والمفاوضات السياسية الراهنة**، مجلة السياسية الفلسطينية، ع 1+2، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.
8. الشقاقي، ف (1983): **التاريخ لماذا ..؟**، مجلة الطليعة الإسلامية، العدد الأول، لندن.
9. الشقاقي، ف (1984): **قبل أن يفوت الأوان**، مجلة الطليعة الإسلامية، العدد 17، لندن.
10. الشقاقي، ف. (1980): **أفغانستان وجذور الصراع، مجلة المختار الإسلامي**، العدد التاسع، القاهرة.

11. أبو عمرو، ز (1994): **تقرير الموقف في الأرض المحتلة**، مجلة السياسة الفلسطينية، ع1+2، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.

12. عبد العزيز، ع. (6 حزيران 1995) ، **حول وجود خلافات عميقة داخل حركة الجهاد الإسلامي**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 6، عدد 23.

13. عرفات، ي. (21 شباط 1995): **الخلاف مع الإسرائيليين، وموقفه من عمليات حماس والجهاد الإسلامي وقضايا أخرى**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 6، عدد 22.

14. عودة، ع (1987): **الجهاد الإسلامي في فلسطين**، مجلة الطليعة الإسلامية، العدد 32، لندن.

15. مجلة البيادر السياسي (7 كانون أول 1992): **تفاصيل الاعتداء على د. جميل مطاوع**، العدد 519.

16. مجلة الدراسات الفلسطينية (5 حزيران 1994): **برنامج السلطة الفلسطينية الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية**،مجلد 5، العدد 19، ص241

17. الموعد، م. (27 يناير 1995): "**المصادر الفكرية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين**"، جريدة الحياة.

18. هلال، ج (1998): **مأزق المشروع الوطني الفلسطيني بعد أوسلو**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 36، بيروت.

19. ويتس، ت. (2008): **الأحزاب الإسلامية: ثلاثة أصناف من الحركات الإسلامية**، المنحة القومية للديمقراطية بجامعة جون هوبكينز الأمريكية، مجلة الديمقراطية، المجلد 19 ، **العدد 3.**

سادساً: مؤتمرات وأحاديث صحافية:

1. جميل حمامي، **التيارات الإسلامية في فلسطين**، في الإسلام في فلسطين المعاصرة، وقائع مؤتمر أيلول 2004، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية– القدس، ط1، كانون أول 2001.

2. حديث صحافي مع عبد الله الشامي (13 آب 1994): مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 5، عدد 20.

3. حديث صحافي مع فتحي الشقاقي (22 حزيران 1994): العلاقة بالحركات والمنظمات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 5، عدد 19.

4. حديث صحافي مع فتحي الشقاقي (22 حزيران 1994): نزع سلاح المجاهدين في قطاع غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 6، عدد 23.

5. حديث صحافي مع فتحي الشقاقي (6 حزيران 1995): لا انشقاق داخل الحركة وينفي وجود اتفاق مع السلطة ، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 6، عدد 23.

6. حديث صحافي مع فتحي الشقاقي (حزيران، 1985): رسالة إلى ياسر عرفات، الطلعية الإسلامية، العدد 26، لندن.

7. رمضان شلّح، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، مقابلة تلفزيونية، برنامج حوار مفتوح، 22 نيسان 2006، الجزيرة الفضائية، قطر.

8. رمضان شلّح، في حوار له مع صحيفة الشرق القطرية، نشر في مجلة صوت الجهاد الإسلامي، العدد الرابع، تموز (يوليو) 2007، غزة.

9. صحيفة فلسطين، (2 تشرين ثانٍ 2009) الفصائل الفلسطينية تستعد لإعلان مرجعية تحمي القضية، العدد 879، غزة. ص31

سابعاً: تقارير واستطلاعات:

1. استطلاع للرأي العام الفلسطيني، رقم 12، **حول السلطة الفلسطينية والمعارضة** (29-30 أيلول و 1 تشرين أول 1994) مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، فلسطين.

2. استطلاع للرأي العام الفلسطيني، رقم 14، **حول السلطة الفلسطينية والمعارضة** (29-31 كانون أول 1994)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، فلسطين.

3. انظر اتفاق **إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والذي عرف باتفاق "أوسلو" أو إتفاق "غزة – أريحا" للحكم الذاتي** (1995): يوميات ووثائق الوحدة العربية "1989 – 1993"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ثامناً: بيانات ووثائق:

1. بيان صادر عن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. (23 آذار (مارس) 1989م) **يوضح مواقف الحركة المنددة لمنظمة التحرير**، القدس.

2. بيان صادر عن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، 7 حزيران (يونيه) 1995، **الحركة متماسكة وموحدة، مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد 6، عدد 23.

3. بيان لستة فصائل فلسطينية. 28 أيلول (سبتمبر) 1997 **يدين إقدام السلطة الفلسطينية على إغلاق عدد من المؤسسات الخيرية الإسلامية واعتقال العشرات**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 9، عدد 33.

تاسعاً: مواقع الانترنت:

1. البطنيجي، ع. (2007): التنشئة السياسية والعنف السياسي في النظام السياسي، الحوار المتمدن .

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116296#

2. التركماني، ع (2007):فقر الفكر السياسي الإسلامي، موقع مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.

http://www.dctcrs.org/s2480.htm

3. جاموس، ع (2007، 26 كانون ثان): حركات الإسلام السياسي وفلسطين، النسخة الإلكترونية لصحيفة الرياض اليومية، الرياض.

http://www.alriyadh.com/2007/01/26/section.home.html

4. شبكة فلسطين للحوار (2004): نبذة عن حركة الجهاد الاسلامي، فلسطين.

http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=20200&page=5

5. عصام، م (2009): الحركات الوطنية – الإسلامية الفلسطينية و المخاض العسير، مركز الإعلام والمعلومات الوطني، فلسطين.

http://www.palvoice.com/index.php?id=19210

6. الفالوجي، الحركة الاسلامية ومستقبل الفعل السياسي.

http://www.mafhoum.com/press5/159P8.htm

7. محيسن، ت (2006): آفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني، موقع الحوار المتمدن.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67282#

8. المركز الفلسطيني للإعلام (2008): المقاومة المسلحة ضد المشروع الصهيوني والكيان الإسرائيلي. فلسطين.

http://www.palestine_info.info/arabic/books/almoqawamah/moqawamah1.htm

9. موقع الدكتور إبراهيم أبراش، منظمة التحرير الفلسطينية ليست حكراً على أحد، فلسطين.

http://www.grenc.com/a/ibrach/show_Myarticle.cfm?id=14815

عاشراً: المراجع الأجنبية:

1. **Avi, P (1981): Talestinian Refugees in Jordan 1948 – 1957, Frank Cass, London.**
2. **Emile, S. (1988): In Search of Leadership, West Bank Politics since 1967, The Brookings Institution, Washington**

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة
الإقرار	أ
الشكر والعرفان	ب
التعريفات	ج
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الإنجليزية	ل
الفصل الأول: خليفة الدراسة	1
مقدمة	2
مشكلة الدراسة	4
مبررات الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
تساؤلات الدراسة	5
فرضيات الدراسة	7
حدود الدراسة	7
منهجية الدراسة	8
هيكلية الدراسة	8
معوقات الدراسة	10
الفصل الثاني: استعراض الأدبيات	**11**
المقدمة	12
الدراسات العربية	12
الدراسات الأجنبية	23
التعقيب على الدراسات السابقة	27
الفصل الثالث: الحركات الإسلامية في ظل تحولات النظام السياسي الفلسطيني	29

المبحث الأول: الحركة الإسلامية في فلسطين .	30
المبحث الثاني: الإسلام السياسي الفلسطيني.	40
المبحث الثالث: تحولات النظام الفلسطيني وموقع الحركات الإسلامية منه.	47
الفصل الرابع: حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين واقع وتحديات	57
المبحث الأول: حركة الجهاد الإسلامي النشأة والتطور	58
المبحث الثاني: حركة الجهاد الإسلامي والفصائل الفلسطينية الأخرى	71
المبحث الثالث: موقف الجهاد الإسلامي من اتفاقيات التسوية	82
الفصل الخامس: حركة الجهاد الإسلامي والصدام مع السلطة .. والتداعيات	89
المبحث الأول: الانتخابات وتداول السلطة في أيديولوجية "الجهاد الإسلامي"	90
المبحث الثاني: حركة الجهاد بين الاحتواء والمواجهة مع السلطة	98
المبحث الثالث: "انتفاضة الأقصى" وإنــقلاب موازين القوى	109
المبحث الرابع: رؤية استشرافية	116
الفصل السادس: نتائج الدراسة والتوصيات	119
نتائج الدراسة	120
التوصيات والمقترحات	123
الملاحق	126
المراجع	130
فهرس المحتويات	143